

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

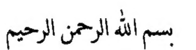
تداخـــل اللهجــــات فـــي اللغـــة العربيـــة

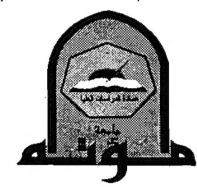
إعـــداد الطالب
نايل مسلم الربطة

إشراف:
الدكتور سيف الدين طه الفقراء

الرسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصولِ علي درجة الماجستير
في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية وآدابهـــا

جامعة مؤتة، 2008م





MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نايل مسلم الربطة الموسومة بـــ:

تداخل اللهجات في اللغة العربية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. سيف الدين طه الفقراء		2008/12/28	مشرفاً ورئيسا
أ.د. علي خلف الهروط		2008/12/28	عضواً
د. محمد أمين الروابده		2008/12/28	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2008/12/28	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. نضال صالح الحوامدة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـــداء

إلى والديّ أحق الناس بحسن صحابتي .

إلى أخـــواتي وإخوتي أولـــى الناس بمـــودتي .

إلى رفيقة دربي وأبنائي أهم من يحظى برعايتي ومحبتي .

نايل الربطة

الشكر والتقدير

بعد الثناء على الله – جل في علاه – أتقدم بخالص الشكر وجميل التقـدير من أستاذي الفاضل الدكتور سيف الدين الفقرا على رحابة صدره، وعلى ما أولاني من كرم الرعاية وحسن الإرشاد، فطوّق عنقي بجميل الإشراف ولطيف المتابعة، فما بخل عليّ بما يقوّم اعوجاج هذا البحث، حتى خرج إلى النور بهذا الشكل فكان نعـم المربّي، ونعم المرشد، فجزاه الله عني كل خير .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل:

الذين تفضلوا بمناقشة هذه الرسالة وتحملوا عناء قراءتها وإبداء الملاحظـات التي لا شك في أنها ستثري هذا العمل وترفع من شأنه، والتي سأوليها كل الاهتمـام فأقتبس من علمهم وأهتدي بهديهم، فجزاهم الله عني كل خير.

نايل الربطة

فهرس المحتويات

المحتوى

الملخص

تداخل اللهجات

نايل الربطة

جامعة مؤتة، 2008

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن تداخل اللهجات في اللغة العربية عند القدماء والمحدثين، واستجلاء أثر هذا التداخل في تفسير بعض الأنماط اللغوية التي وُسِمت بالشذوذ أو الندرة في الدرس اللغوي، كما سعت الدراسة من خلالها إلى بيان مفهوم التداخل والتركّب لغة واصطلاحاً وتداخل اللهجات في أبنية المشتقات وأبنية الفعل بالإضافة إلى التعاقب في استعمال صيغتي (فَعَلَ وأَفْعَلَ) وفي باب الدلالة من خلال ظاهرة الترادف والمشترك اللفظي والتضاد .

وسعت الدراسة إلى استقصاء هذه الأنماط اللغوية من مصادرها القديمة لتبيّن أثر تفاعل اللهجات في تشكيل هذه الأنماط واختلاط بعضها في بعض في الاستعمال اللغوي، وبيان مدى شيوع هذه الأنماط وتداخلها في اللهجات المختلفة محاولاً تفسيرها من خلال آراء العلماء فيها في مستوياتها الصوتية والصرفية والدلالية .

وخلصت الدراسة إلى الوقوف على أهم أسباب نشوء هذه الظاهرة، والتي يعود أبرزها إلى التطور اللغوي، والاختلاف في لهجات القبائل واختلاطها .

Abstract

Dialects Overlapping

Nayel Al Rbita

Mu'tah University, 2008

This study aims at displaying the overlapping of dialects of old Arabic for the modernizers and the ancients and it also clears the impact of this overlapping on interpreting some of the lingual patterns which were described as abnormal or rare at the lingual lesson. The researcher tries to clarify the meaning of the concepts "overlapping" and "composition" linguistically and idiomatically and he also clarifies the overlapping of dialects in the structures of derivatives and the structures of verb in addition to the succession of formulas of (Fa`ala & Afa`ala) and he clears the phenomena of synonymy, the uttered combination and the contradiction .

The study aims also at following these lingual patterns of their old references so that it could be easy to clear the impact of reaction of these dialects in forming these patterns and overlapping them in the linguistic usage and he clarifies the extend to which these patterns are common and overlapped in the different dialects and he tries to explain them from the linguists' point of view phonetically, syntactically morphologically and semantically.

This study concentrates on the reasons behind generating such phenomena which are mainly due to the linguistic development and the difference among the tribe's dialects and their interlocking.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد سجلت المصادر القديمة نشاطاً واسعاً للغويين العرب في دراسة اللهجات العربية على أوجه متعددة أعانتنا على الوقوف على المراحل التطورية للغة العربية، ومن هذه الأوجه موضوع (تداخل اللهجات)، غير أن هذا الموضوع، لم يحظَ بعناية اللغويين بمستوى واحد من العناية والاهتمام لاعتبارات دينية وسياسية إضافة إلى الاعتبارات اللغوية لم يحظَ بدراسة مستقلة.

ولم أقف على دراسة عُنيت ببحث هذا الموضوع من جميع جوانبه – في حدود علمي – بشكل مستقل، ولهذا وبعد التشاور مع أستاذي الدكتور سيف الدين الفقراء الذي ألفيت لديه تشجيعاً واستحساناً، فقد عزمت على البحث في هذا الموضوع، وطفقت أجمع أشتاتَه من مظانّ اللغة المختلفة وبخاصة المعاجم القديمة، لذا جاءت هذه الرسالة محاولة مني للملمة أشتات هذا الموضوع المتناثر والمذكور بشكل موجز ومقتضب بين ثنايا مصادره القديمة والحديثة.

هدف الرسالة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تداخل اللهجات واستجلاء أثره في تفسير بعض الأنماط اللغوية التي وسمها اللغويون بالشذوذ أو الندرة ومحاولة ربطها بالتطور اللغوي في العربية.

منهج الدراسة وأهميتها:

اتّبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ظاهرة التداخل اللهجي في ضوء الظواهر اللغوية القديمة والمعطيات اللغوية المعاصرة، كما اتّكأ على المنهج التاريخي في بعض فصول الدراسة.

وتنبع أهمية الدراسة من أن هذا الموضوع لم يحظَ من قبلُ بدراسة مستقلة على الرغم من وجود بعض الدراسات التي عُنِيت ببحث بعض فروع الدراسة، نذكر منها

الباب الذي عقده ابن جني في كتابه الخصائص بعنوان (باب في تركّب اللغات)، وجاء هذا الباب مكرراً في المزهر للسيوطي بعنوان (معرفة تداخل اللغات)، والاقتراح بعنوان (في تداخل اللغات)، هذا فيما يخص الدراسات القديمة، أما الدراسات الحديثة فنذكر منها:

1. كتاب بعنوان (أوزان الفعل ومعانيها) لهاشم طه شلاش، تحدث فيه عن التداخل في أبواب الفعل الماضي الثلاثي ومضارعه.
2. بحث بعنوان (التداخل في اللغات – دراسة لغوية قرآنية) قدمته الدكتورة منيرة بنت سليمان العلولا، منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد الثاني عشر، العدد التاسع عشر شعبان 1999 وهو يبحث في حقيقة التداخل في اللغات العربية القديمة ويعرض للتداخل في ثلاث صور صوره المتعددة، وهما:
   أ. التداخل في كلمتين، كما هي الحال في التداخل بين الماضي والمضارع وبين الفعل واسم الفاعل.
   ب. التداخل في كلمة واحدة، كما هي الحال في استعمال (فِعُل) والتسهيل والتحقيق.
   ج. الجمع بين اللغتين، كالجمع بين صيغتي (فَعَلَ وأفْعَلَ)، والإشباع والتسكين، والمدّ والقصر.
3. بحث بعنوان (تداخل اللهجات وأثره فيَ تفسير الشذوذ في بنية الفعل المضارع)، قدمه الدكتور سيف الدين الفقراء، وهو مقبول للنشر في مجلة العلوم الإنسانية، وهو بحث هدف إلى استجلاء أثر التداخل في تفسير بعض الأنماط اللغوية الخارجة عن القياس في بنية الفعل المضارع.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تتكون من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وعلى النحو التالي:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن مفهوم التداخل لغة واصطلاحاً والفرق بين التداخل والتركّب، وعن معنى اللغة واللهجة واللسان، وعن نظرة القدماء والمحدثين وآرائهم في

التداخل اللغوي، وعن تداخل اللهجات بين القياس والسماع، موضحاً مفهوم كل من القياس والسماع.

- الفصل الثاني: تحدثت فيه عن التداخل في أبنية الفعل، سواءٌ أكان مجرداً أم مزيداً، ثلاثياً أم رباعياً، والأفعال التي جاءت في بعض اللهجات على أبواب مخالفة للقياس.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن التداخل في أبنية المشتقات، موضحاً كلاً من المعنى اللغوي والاصطلاحي للاشتقاق، وأقسام الاشتقاق، وأهم مظاهر التداخل اللهجي في اسم الفاعل واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان واسم الآلة وصيغ المبالغة، وأفعل التفضيل وأفعل التعجب.

الفصل الرابع: خصصته للحديث عن التداخل في باب الدلالة، وبيّنت أثر التداخل في تفسير كل من الترادف والمشترك اللفظي والتضادّ.

وتأتي بعد ذلك الخاتمة لتتضمن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

الفصل الأول

التمهيد

1.1 مفهوم التداخل لغة واصطلاحاً:

تداخل اللغات واحدة من الظواهر اللغوية التي تشيع في مـصادر اللغـة وثمـة مصطلحان لمعنى التداخل نجدهما مستعملين في الدرس اللغوي، ويدلاّن علـى مفهـوم واحد، وهما: تداخل اللغات وتركّب اللغات.

فالتداخل لغة: يعني دخول الشيء بالشيء، وقد يعني تشابه الأمور والتباسَها، جاء في لسان العرب: "تداخل المفاصل ودِخالها: دخول بعضها في بعض، وتداخل الأمـور: تشابهها والتباسها ودخول بعضها في بعض، والدِّخلة في اللون: تخليط ألوان في لون"[1]، والتداخل يعني الولوج، وفلان دخيل في بني فلان إذا كان من غيرهم، ودخيل الرجل من يداخله في أموره [2].

والدخيل: كل كلمة أُدخِلت في كلام العرب وليست منه، والقوم الذين ينتسبون إلى من ليسوا منهم، ومن المفاصل دخول بعضها في بعض كالدَّخيل والدِّخلة بالكسر تخلـيط ألوان في لون والمتدخّل في الأمور من يتكلَّف الدخول فيها [3].

أما التركب لغة: فيعني وضع الشيء بعضه على بعض، وقد تركَّـب وتراكـب وركَّبته فتركَّب فهو مركَّب وركيب [4].

وقال ابن يعيش في تعريف التداخل: " والمراد بتداخل اللغات أن قوماً يقولـون: فضَل بالفتح يفضُل بالضم وقوماً يقولون: فضِل بالكسـر يفضَل بالفتح ثم كثر ذلك حتى

---

(1) ابن منظور، لسان العرب :11/ 243 (دخل).

(2) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: 13/ 580 (دخل).

(3) الفيروز أبادي، القاموس المحيط : 3/ 375 (دخل).

(4) ابن منظور، لسان العرب : 297/5 (ركب)، والزبيدي، تاج العروس: 2 /526 (ركب).

استُعمِل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى[1].

والجامع بين المصطلحين اشتراكهما في الدلالة على وضع شيء في شيء أو وضع الأمور بعضها فوق بعض واختلاطها وتشابهها.

وأما في الاصطلاح فإن مصطلحي التداخل والتركّب يستعملان بمعنى واحد في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً، فالتداخل يعني: " أن يتلاقى أصحاب اللغتين فيسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا فأخذ كل واحد من صاحبه ما ضمَّه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة، كأن من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سَلِيَ فصار في لغته سَلا يسْلَى، وكذلك (نَعِمَ) في الأصل ماضي (ينعَمُ) و(يَنعُمُ) في الأصل ماضي (نَعُمَ) ثم تداخلت اللغتان، فاستضاف من يقول نَعِم لغة من يقول (ينعُم) فحدثت لغة ثالثة.

فإن قلت: فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول (نَعُمَ) مضارع من يقول نَعِم فتركَّب من هذا أيضاً لغة ثالثة، وهي نعُم ينعَم [2]، وفي موضع آخر يضرب ابن جني مثالاً على تركّب اللغة الثالثة فيقول:" كقولهم: قَنَط يَقْنِط إذ إن قَنَط يَقنِط لغة، وقَنِط يَقنَط لغة أخرى، ثم تداخلت اللغتان فتركبت لغة ثالثة هي: قَنطَ يَقْنِط[3].

ومما يؤكد استعمال مصطلحي التركّب والتداخل بمعنى واحد في الدرس اللغوي، أن ابن جني – على سبيل المثال – يستعمل مصطلح التركّب في كتابه (الخصائص) في الباب الذي أفرده لهذه المسألة [4]، واستعمل مصطلح التداخل في كتابه (المحتسب) بهذا

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل : 7 / 154.

(2) ابن جني، الخصائص: 372/1.

(3) المصدر نفسه : 1/ 377.

(4) المصدر نفسه : 372/1.

المعنى[1]، كما استعمل ابن يعيش مصطلح التداخل في كتابه (شرح المفصل) وقال في تعريفه:" والمراد بتداخل اللغات أن أقواماً يقولون: فَضَل بالفتح يفضُل بالضم، وقوماً يقولون: فضِل بالكسر يفضَل بالفتح ثم كثر ذلك حتى استُعمِل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى " [2].

وقد أشار ابن جني في باب تركب اللغات الذي يقول فيه: "اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواماً ضعُف نظرهم، وخفّت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادّعَوْا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخِرةٍ من أصحابها، وأُنسُوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه [3].

ويقول السيوطي: " وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فسُمِعت في لغة إنسان واحد كما جاء عنهم في أسماء الأسد، والسيف، والخمر، وغير ذلك، وكما تنحرف الصيغة واللفظ واحد كقولهم: رَغْوة اللبن، ورُغْوته ورِغاوته، وكقولهم: جئت من علِ ومن علُ ومن علاَ ومن عُلْو ومن عِلْو ومن عَلْوُ ومن عالٍ ومن مُعالٍ، فكل ذلك لغات لجماعات، وقد تجتمع لإنسان واحد[4].

وذهب بعض المحدثين إلى أن التركّب مصطلح للقدماء من النحاة، وأن التداخل مصطلح للمحدثين [5]، ولعل ذلك لا يؤيّده واقع الاستعمال الذي يطالعنا عند القدامى والمحدثين من حيث تعاقب المصطلحين في الدلالة على معنى واحد.

ويبدو أن ثمة فرقاً دقيقاً بين الاصطلاحين في الدلالة، إلا أن شيوع الاستعمالين في الدرس اللغوي حال دون إدراك ذلك والوقوف عنده، اذ التداخل أسبق من التركّب وشرط له، وليس كل تداخل يفضي إلى التركّب، فقد يحصل التداخل في اللغة الواحدة

---

[1] ابن جني : المحتسب، 452/1.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل، ج7 / 154

[3] ابن جني، الخصائص : 372/1.

[4] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 263

[5] الزيدي، كاصد، فقه اللغة العربية : ص 248.

بين بناءين ويبقى المعنى واحداً، دون أن يكون أحدهما مركباً من لغتين، وليس ضرورياً أن يؤدي هذا التداخل إلى تركب لهجة جديدة ومن ذلك – على سبيل المثال – أن بعض القبائل تستعمل الفعل المضارع بصورتين من حيث حركة العين في مثل: فَعَل يَفعِل في الصيغة الواحدة، وكذلك استعمال بعض العرب لِـ فَعَل وأَفْعَلَ كما في أوفَى ووَفَى، وأسقَى وسقَى وكلاهما لغتان عُدّتا من باب التداخل غير أنه لا يوجد فيهما تركّب [1].

يقول السيوطي:" فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة فأخْلَق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك على تينِك اللفظتين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرُّف أقوالها... ويجوز أن تكونا معاً لغتين له ولقبيلته، وإنما قلّت إحداهما في الاستعمال لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه " [2].

وفي باب بعنوان (الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً) ذكر ابن جني فيه ما يمكن أن يُعدَّ من باب الجمع بين اللغتين في الاستعمال في اللهجة الواحدة وهذا من باب التداخل في اللغة الواحدة، وليس من الضروري أن ينشأ بفعل تركّب اللغات، إلا أنه قد يسهم في حدوث هذا التركَّب [3].

أما التركَّب فيكون بالتقاء لهجتين مختلفتين يؤدي إلى تركب لهجة ثالثة جديدة من تداخل اللهجتين لم تكن موجودة في الأصل.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض العلماء القدامى قد استعملوا مصطلح (اختلاط اللغات) قاصدين بذلك معنى (التداخل)، ومن ذلك ما ذكره ابن منظور في لسان العرب

---

(1) انظر: العلولا، منيرة، التداخل في اللغات، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد 12، العدد19، 1999م: ص725، وانظر: الفقراء، سيف الدين، تداخل اللهجات وأثره في تفسير الشذوذ، بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الإنسانية: ص 13.

(2) السيوطي، المزهر في علوم اللغة: 1/ 43، وانظر: الفقراء، تداخل اللهجات ص 13.

(3) ابن جني، الخصائص : 1/ 371.

في باب (هَلَك يَهلَكُ، وقَنَطَ يَقْنَطُ، ورَكَنَ يرْكَنُ) ونص على أنه من باب اللغات المختلطة كما رواه عن أبي بكر [1].

- أما الباحثون المحدثون فقد توسعوا في استعمال مصطلح تداخل اللغات فأصبح يدل عندهم على تأثير لغة في لغة أخرى من غير فصيلتها اللغوية ويطلقون على هذا النوع من التأثير(سيمياء المقارنة)، ليعني المقارنة بين المباني المتقاربة في اللفظ والمتحدة في المعنى في لغتين مختلفتين، ومن ذلك – مثلاً – كلمة (Fetch) ومعناها (بحث) وكلمة (فَتّش) بمعنى (بحث) في العربية وكذلك كلمة (Fake) ومعناها (الزَّيْف والتلفيق) وكلمة (إفك) في العربية [2].

كما أن مصطلح(التداخل) قد يلتقي مع مصطلح (الاستغناء) في الدرس اللغوي فالتداخل قد يفضي إلى الاستغناء بصيغة عن الأخرى، ويؤدي إلى ترك الصيغة القياسيّة في الاستعمال، يقول السمين الحلبي في ذلك:" وقيل: أبِيَ يَأْبَى بكسرها في الماضي وفتحها في المضارع، وهذا قياس، فيحتمل أن يكون من قال: أبَى يأبَى بالفتح استغنى بمضارع من قال: أبِيَ بالكسر" [3].

وفي موضع آخر يُرجع السمين الحلبي قول من قال: رَكِنَ بالكسر يركُن بالضم إلى أن يكون الناطق استغنى بلغة غيره في المضارع، أي لغة من قال: رَكَن يركُن كقَتَل يقتُل، وعلى ذا لا داعٍ لادّعاء التداخل [4].

ويعرِّف محمد عبد الخالق عضيمة التداخل فيقول: التداخل هو اشتراك أمرين في الدخول في أصل الفعل بأن يكون كل منهما داخلاً مشاركاً لغيره فيه فلو لم يكن إلا واحد لم يتحقق التداخل، فالفعل إذا كان ذا وجهين في الماضي وجاء مضارعه على

---

[1] ابن منظور، لسان العرب : 16/15 (هلك).

[2] ابن عبد الله، عبد العزيز: تداخل اللغات الإنسانية، مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد 14 : 1/ 7-8.

[3] السمين الحلبي : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 1/ 277.

[4] المصدر نفسه : 418/6.

مقتضى واحد كفضَل وقنَط فأنهما جاءا من بابي (فَعَل) بفتح العـين وكـسرها، وجـاء مضارع الأول من بابي (نصَر وعلِم)، ومضارع الثاني من بابي (ضرب وعلِم) فإذا قيل في الأول بكسر عين الماضي وضم عين المضارع أو بالفتح منهما، وقيل فـي الثـاني بكسرهما أو فتحهما دخل أحد المضارعين على الآخر في ماضيه، وكـان المـضارعان متداخلين، فإن لم يأتِ إلا مضارع واحد على مقتضى إحدى لغتي الماضي، ككدِت تكاد، كان ذلك استغناءً [1].

2.1 معنى اللغة واللهجة واللسان :

1.2.1 اللغة :

يقول ابن جني في تعريف اللغة: " أما حدها فإنها أصوات يعبّر بها كل قوم عـن أغراضهم وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فُعْلة من لَغَوْت، أي تكلمت وأصلها لُغوة ككُرة وقُلَة وثُبة كلها لاماتها واوات وقالوا فيها: لُغات ولُغُون ككُرات وكُرون وقيـل منها لَغِيَ يلغَى إذا هذَى ومصدره اللَّغا، قال:

ورُبَّ أسرابِ حَجيجٍ كُظّم عن اللَّغا ورَفْثِ التّكلُّم

وكذلك اللَّغو، قال سبحانه وتعالى: "وإذا مَرُّوا بـاللَّغوِ مَـرّوا كِرامـا " [2] أي بالباطل، وفي الحديث:(من قال في الجمعة: صه فقد لَغَا) أي تكلم [3].

وقد ورد في لسان العرب أن اللغة: اللِّسْنُ، وحَدُّها أنها أصوات يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم وهي فُعْلةٌ من لَغَوْت أي تكلمت، أصلها لُغْوَة ككُرة وقُلة وثُبة كلها لاماتها واوات، وقيل أصلها لُغَيٌ أو لُغَوٌ والهاء عوض، وفي المحكم: الجمع لُغات ولُغون[4].

---

[1] عضيمة، محمد عبد الخالق، المغني في تصريف الأفعال : ص 184.

[2] الفرقان : 72.

[3] ابن جني، الخصائص : 87/1.

[4] ابن منظور، لسان العرب : 13/ 214 (لغا).

وقال إمام الحرمين في البرهان: اللغة من لَغِي يَلْغَى من باب رَضِـي إذا لهـج بالكلام، وقيل من لَغَى يَلْغَى، وقال ابن الحاجب في مختصره: حدُّ اللغة كل لفظ وضـع لمعنى، وقال الأسنوي في شرح منهاج الأصول: اللغات: عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني [1].

2.2.1 اللهجة:

أما اللّهجة فهي من مادة (لهج): لَهِجَ بالأمر لَهَجاً، ولَهْوَجَ وألْهَجَ كلاهما: أُولِعَ به واعتاده، ويقال: فلان مُلْهَجٌ بهذا الأمر أي مُولَعٌ به وأنشد :

رَأْساً بتَهْضاضِ الرَّؤوسِ مُلْهَجا

واللّهَج بالشيء: الوُلوعُ به، واللَّهْجَة واللَّهَجَة: طَرَف اللسان، واللّهْجة واللَّهَجَـةُ: جرس الكلام، والفتح أعلى، ويقال: فلان فصيح اللَّهْجَة، وهي لغته التـي جُبـل عليهـا فاعتادها ونشأ عليها، واللَّهْجَة: اللسان، وفي الحديث: "ما من ذي لهجةٍ أصدق من أبـي ذر "، قال: اللهجة اللسان، والفصيل يَلْهَجُ أمه إذا تناول ضَرْعها يمتصّه، ولَهجَ الفـصيل بأمّه يَلْهَجُ إذا اعتاد رَضاعها، فهو فصيل لاهِجَ [2].

واللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث: هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات لكل منها خصائصها ولكن تشترك جميعـاً فـي مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة الي تربط بين هذه اللهجات[3].

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها :1/ 8.

[2] ابن منظور، لسان العرب : 241/13.

[3] أنيس، ابراهيم، في اللهجات العربية : ص 16.

3.2.1 اللسان:

أما مصطلح اللسان فلا بد فيه من معرفة معناه اللغوي، لنقف على الفرق وإن كان فرقاً بسيطاً بينه وبين مصطلح اللغة أو مصطلح اللهجة وماذا عنى به الأقدمون.

ويذكر ابن منظور حديثاً طويلاً عن مادة (لسن) فيقول:" واللسانُ: جارحة الكلام، وقد يُكنى بها عن الكلمة فيؤنث حينئذ، قال أعشى باهلة :

إنّي أتتني لسانٌ لا أُسَرُّ بها   من علْوَ، لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ

قال: وقد يذُكّر على معنى الكلام، قال الحطيئة :

ندِمت على لسان فات مني   فليت بأنه في جَوْفِ عَكْمِ" [1]

واللسانُ: المِقْولُ، يذكر ويؤنث، والجمع أَلْسنِة، وإن أردت باللسان اللغةَ أنثت، يقال: فلان يتكلم بلسان قومه، وقال اللحياني: اللسان في الكلام يذكر ويؤنث، يقال: إن لسان الناس عليك لحَسَنة وحَسَنٌ أي ثناءَهم " [2].

ويقول ابن منظور: " قال ابن سيده: هذا نص قوله واللسان الثناء، وقوله عز وجل: " واجعلْ لي لسانَ صدقٍ في الآخِرينَ "، معناه اجعل لي ثناءً حسناً باقياً إلى آخر الدهر.

وقوله عز وجل: " وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسانِ قومِه "، أي بلغة قومه، واللسان: اللغة مؤنثة لا غير، واللِّسْنُ، بكسر اللام: اللغة، وحكى أبو عمرو: لكل قومٍ لِسْنٌ أي لغة يتكلمون بها، ويقال: رجل لَسِنٌ بيّنُ اللَّسَنِ إذا كان ذا بيان وفصاحة، واللَّسْنُ: الكلام واللغة، ولاسَنَهُ: ناطَقَهُ، ولَسَنه يلْسُنُه لَسْناً: كان اجود لسانا منه.

واللَّسَنُ، بالتحريك: الفصاحة، واللَّسْنُ: جودة اللسان وسلاطته، وقوله عز وجل:" وهذا كِتابٌ مصدّقٌ لساناً عربياً "، أي مصدّق للتوراة، وعربياً منصوب على الحال،

---

[1] ابن منظور، لسان العرب : 13 / 197 (لسن).

[2] المصدر نفسه : 13 / 197 (لسن).

والمعنى مُصَدِّقٌ عربياً، وذكَرَ لساناً توكيداً، ويجوز أن يكون لساناً مفعولاً بمصدّق، المعنى مصدق النبي صلى الله عليه وسلم أي مُصدّقٌ ذا لسان عربي [1].

ويظهر أن العرب القدماء في العصور الجاهلية وصدر الإسلام لم يكونوا يعبرّون عما نسميه نحن (باللغة) إلا بكلمة (اللسان)، تلك الكلمة المشتركة اللفظ والمعنى في معظم اللغات السامية شقيقات اللغة العربية وقد يستأنس لهذا الرأي بما جاء في القرآن الكريم من استعمال كلمة (اللسان) وحدها في معنى اللغة ثماني مرات [2].

لذا فإن العلاقة بين اللهجة واللغة، هي علاقة الخاص بالعام، لأن " بيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل، تضم عدة لهجات لكل منها خصائصها ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيّسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة، فاللغة تشتمل عادة على عدة لهجات، لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات[3].

ومصطلح اللهجة في العربية مصطلح حديث ؛ لأن اللغويين القدامى من أهل العربية يسمونها (لغة) فيقولون مثلاً: لغة قريش، ولغة هوازن، ولغة طيئ... وهكذا.

وهذا مبنيٌّ على المروي عن العرب الفصحاء في التسمية، أما إذا أرادوا التعبير عن اللغة التي تتكلم بها أمة من الأمم وشعب من الشعوب كالعربية مثلاً والسريانية والقبطية والرومية – اليونانية – فلا يسمونها إلا (اللسان) وبذلك نطق القرآن الكريم، قال

---

[1] ابن منظور، لسان العرب : 13 / 197.

[2] أنيس، في اللهجات العربية : ص 17.

[3] عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية : ص 72.

تعالى:" لسانُ الذي يُلحِدونَ إليه أعجميٌّ وهذا لسانٌ عربيٌّ مبين " [1]، وقال تعالى: " وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسانِ قومه ليبيِّنَ لهم " [2].

وبشكل عام فإن كلمة (اللغة) لم تعرف طريقها إلى الظهور بين مفردات العربية إلا بعد انتهاء القرن الثاني الهجري، وقد أُطلقت آنذلك على ما جمعه الرواة من البادية عن العرب الفصحاء بعد فشوّ اللحن، ويعبّر القرآن الكريم عن اللغة بكلمة (لسان) [3]، ومن هنا يقول إبراهيم أنيس: يظهر أن العرب القدماء لم يكونوا يعبّرون عما نسميه نحن باللغة بكلمة (لسان) تلك المشتركة في اللفظ والمعنى في معظم اللغات الساميّة[4].

وأن تلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي أصطلح على تسميتها باللغة، فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص فاللغة تشتمل عادة على عدة لهجات لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات [5].

ولعل علماءنا القدامى – حين خصوا اللغة في اصطلاحهم العلمي بما يصدر عن الإنسان من الأصوات المعبّرة عن الأغراض – قصدوا الحديث عن اللغة التي تلبي حاجات الجماعة، ويهتم بها المجتمع ؛ لأنها الوسيلة الوحيدة التي تفي بأغراض الناس وشؤونهم في الحياة، ومعنى ذلك أن اللغة أكثر من أن تكون أداة للفكر أو تعبيراً عن العاطفة، كما أن اللغة جزء من كياننا السيكولوجي الروحي، وهي عملية فيزيائية واجتماعية، وهذا كله يثبت أن اللغة هي الرابطة الحيوية بين أفراد المجتمع، والتي تعبّر عن حاجاته وتجمع شمله وتوحّد أهدافه [6].

---

[1] سورة النحل: 103.

[2] سورة إبراهيم : 4.

[3] هلال، عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأة وتطوراً : ص 29.

[4] أنيس، في اللهجات العربية : ص 17.

[5] أنيس، في اللهجات العربية : ص 16.

[6] هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً : ص 16.

وقد كان القدماء من علماء العربية يعبّرون عما نسميه الآن باللهجة بكلمة (اللغة) حيناً و (باللحن) حيناً آخر، ويُرى هذا واضحاً جلياً في المعاجم العربية القديمة، وفي بعض الروايات الأدبية، ومن ذلك ما يروى أن أعرابياً قال حين عرض للحديث عن مسألة نحوية: (ليس هذا لحني ولا لحن قومي)[1].

وكثيراً ما يشير أصحاب المعاجم إلى لغة تميم ولغة طيئ ولغة هذيل، ولا يريدون بمثل هذا التعبير سوى ما نعنيه نحن الآن بكلمة (اللهجة)[2].

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن بعض العلماء المحدثين يعتبر أن كل لغة كانت يوماً ما لهجة من لهجات متعددة وكثيرة للغة من اللغات، ثم ماتت اللغة الأم واندثرت بفعل عوامل معينة كثيرة، مما أدى إلى انتشار هذه اللهجات المختلفة في مناطق مختلفة صارت فيما بعد لغة لها مميزاتها وخصائصها التي تتميز بها وتتفرد بها عن أخواتها.

يقول إبراهيم أنيس: " إن الصفات التي تتميز بها اللهجة تكاد تنحصر في الأصوات وطبيعتها وكيفية صدورها، فالذي يُفرّق بين لهجة وأخرى هو بعض الاختلاف الصوتي في غالب الأحيان إذ يُروى لنا مثلاً أن قبيلة تميم كانوا يقولون في(فُـزْتُ): فُزْدُ، كما كانوا ينطقون الهمزة عيناً، ويُروى كذلك أن (الأجلح) وهو الأصلع ينطق بها (الأجله) عند بني سعد كما أن اللهجة تتميز أيضاً بقليل من صفات ترجع إلى بنية الكلمة ونسجها أو معاني بعض الكلمات وأن بني سعد كانوا يقولون في سكرى: سكرانة، وأن من تميم أيضاً من كان يقول: (مديون) في (مدين) كما تذكر المعاجم أن كلمة (الهِجْرِس) تعني (القرد) عند الحجازيين وتعني (الثعلب) عند تميم، ولكن يجب أن تكون هذه الصفات الخاصة التي مرجعها بنية الكلمة ودلالتها من القلة بحيث لا تجعل اللهجة

---

(1) أنيس، في اللهجات العربية : ص17.

(2) المصدر نفسه : ص 31.

غريبة عن أخواتها وبعيدة عنها [1].

فاللغة بمفهومها الشمولي العام هي الدائرة الكبرى والأكثر اتساعاً وهي التي تتفرع عنها لهجات مختلفة ومتعددة، هذه اللهجات حينما تجتمع في النهاية تشكل ما يعرف باللغة.

ونستطيع القول إن علماء اللغة القدماء لم يستعملوا مصطلح (اللهجة) بالمعنى الذي يقصده المحدثون وعلى النحو الذي نعرفه في الدرس اللغوي الحديث، فإذا ما وجدنا هذا المصطلح يتردد في معاجمهم، فإننا نجدهم يعنون به جرس الكلام وأن لهجة فلان هي لغته التي جُبل عليها فاعتادها ونشأ عليها.

ولعل العلاقة بين هذه المصطلحات الثلاثة: اللسان واللغة واللهجة علاقة تكامل غير أن اللسان إنما نعبّر به إذا ما أردنا التعبير عن لغة مختلفة لشعب آخر مختلف، وأن اللسان واللغة تتسع دائرتهما لتكون الأعم والاشمل والأوسع فهما مفهومان عامان يشيران إلى اللغة العربية المشتركة الفصيحة، والتي يتشعب عنها ما يسمى (باللهجات) التي تتميز كل منها بخصائص ومميزات يتفق معظمها عليها وتختلف عن بعضها بشكل بسيط، مثلما رأينا في الاختلافات التي كانت بين اللهجة الحجازية والتميمية والبكرية والهذلية مثل: اللخلخانية والطمطمانية والكسكسة والكشكشة والغمغمة والاستنطاء والتضجع وغيرها، وأن هذه الخصائص والاختلافات التي اختصت بها كل لهجة عن غيرها سواء أكان ذلك بإبدال الحروف أو بتغيير بعض الحركات هي التي جعلت الدارسين والباحثين يعرفون أن هذه اللهجة هي لهجة حجازية أو تميمية أو غيرها، بيد أن هذه اللهجات يلتئم شملها وتتفق على ما يسمى باللغة المشتركة والتي نطلق عليها مصطلح (اللغة).

---

[1] أنيس، في اللهجات العربية: ص 17.

3.1 نظرة القدماء والمحدثين وآراؤهم في تداخل اللهجات:

تختلف اللغة العربية عن اللغات الأخريات في أصولها وتاريخها وحياتها فالعربية حتى اليوم لا تزال قائمة على أسسها المتينة، وأعمدتها الصلبة، لم تُصبْها الهزات التي أصابت اللغات الأخريات فالنصوص التي بنى عليها الدارسون أبحاثهم وملاحظاتهم وخرجوا منها إلى القواعد والقوانين لا تزال معيناً ثرّاً لا ينضب، ولا تزال القيم التي تُعدّ معايير للفصاحة والبيان الناصع للشعراء والخطباء والكتّاب والمؤلفين هي هي لم يصبها شيء من التغيير أو التبديل على الرغم من تبديل الظروف والأحوال واختلاط المجتمعات وتنوّع الثقافات واختلاف الأفكار والآراء، وأن التمييز بين لغة هذا وذاك أو فصاحة هذه القصيدة وضعف تلك، يقوم على أسس ثابتة رصينة مستمدة من القوانين اللغوية الثابتة المعروفة، وذاك كله إنما ثبت بالنسبة للعربية ولم يثبت لغيرها من اللغات لأن العربية تناسلت تناسلاً طبيعياً واحتفظت بأصالتها وأصولها التركيبية والدلالية والصوتية والبنائية منذ أقدم عصورها فيما تناقلته الأجيال العربية من نصوصها الأدبية (الشعر والأمثال وسجع الكهان والخطب) وفي الإسلام (القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والأمثال والشعر العربي والخطب والرسائل الأدبية والتأليف) وفي العصر الحاضر في الأدب بأنواعه والتأليف، وغير ذلك في حين فقدت اللغات الأوروبية هذه الخاصية فابتعدت عن أمها.

فهذه اللاتينية بين أيدينا قد أصبحت في عداد اللغات الميتة، ولكن بناتها اللاتينيات قد كبرت وأصبحت لغات لها أصولها وقوانينها المتميزة وخصوصياتها المختلفة المتنوعة فليست الصلة واضحة بين الفرنسية والإسبانية، وليست هاتان اللغتان قريبتي الشبه بالإيطالية، بل إن قواعد اللاتينية الأم تختلف اختلافاً كبيراً عن قواعد اللغات المتولدة عنها.

ومن هذا المنظور كان المنهج البنيوي يقطع الصلة بين اللغة وتاريخها ومن هنا دخل البنيويون ينظرون إلى اللغة نظرة آنية شمولية.

فهل حصل للعربية يا ترى هذا الانبتار عن الأصل حتى نضطر إلى تطبيق المنهج من جديد لدراستها ووضع قوانينها وقواعدها وفقاً لمتطلبات مرحلتها؟! [1]

واللغة العربية المشتركة مركز تجمعت فيه لهجات كثيرة وظواهر لغوية متعددة[2]، وذلك أن لهجة كانت على استعمال بناءٍ ما، ولهجة أخرى على بناء آخر، ثم اختلط البناءان بدواعي التجارة والترحُّل والزواج، فدرج كلا البناءين في الاستعمال، وسقطت الأبنية إلى قبائل ولهجات لم تكن على إلْفٍ بها، ولكنّ دواعي الاتصال بالقبائل الأُخَر ألزمتها استخدام هذه الأبنية، وإن كان استخداماً مرهوناً بظروف لغوية محددة.

ولما جمع اللغويون مادتهم من الأعراب والبدو لم يميزوا بناءً أصيلاً أو حادثاً في لهجاتهم فدوّنوه على أنه تباين وتنوعٌ جرى به الاستعمال موافقاً للقياس مرة ومفارقاً له أخرى. [3]

وقد كانت نظرة القدماء إلى اللغة العربية الفصحى نظرة تقديس، فهي عندهم أشرف اللغات إذ بها نزل القرآن الكريم، وبها تقام الصلاة وما إلى ذلك من شعائر دينية إسلامية، فكان أن انطلقوا من هذه النظرة إلى أن كل ما يخالف العربية الفصحى في نطقها للأصوات كان من الصور اللغوية الفاسدة، لذا لم تحظَ اللهجات العربية القديمة

---

[1] انظر: العبيدي، رشيد عبد الرحمن، البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات، مجلة الجامعة المستنصرية العدد 12، 1985: ص 53، وانظر: السعران، محمود، علم اللغة : ص 49- 51.

[2] الجنابي، أحمد نصيف، ظاهرة المشترك اللفظي، مجلة المجمع العلمي العراقي م 35، ج 3 : ص 380.

[3] العناتي، وليد، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية : ص 168.

عندهم ببعض ما حظيت به الفصحى من تدوين ودراسة [1].

كما أن اختيارهم للقبائل التي يأخذون عنها اللغة كان اختياراً ظالماً، فقد رفضوا الأخذ بنطق قبائل عربية لقربها من الثغور أو الحدود أو لاختلاطها بأمم أخرى، ثم وضعوا للقبائل العربية الأخرى ترتيبها في الأخذ عنها[2].

والمعروف أن العرب لم يتوفروا على درس اللهجات كما توفر على درسها المحدثون، ذلك لأن عملهم كان مرتبطاً بفهم النص القرآني وما يتصل به من نصوص دينية، أي أنه كان مرتبطاً باللغة الموحدة التي نزل بها القرآن الكريم، ولهذا كان من العبث أن يوجهوا جهودهم إلى درس اللهجات [3].

وقد ذكرنا سابقاً أن علماءنا القدماء لم يستعملوا مصطلح (اللهجة) على النحو الذي نعرفه في الدرس اللغوي الحديث، بل إنهم لم يستعملوه قطّ في كتبهم وغاية ما نجده عندهم هو ما تردده معاجمهم من أن (اللهجة) هي اللسان أو طرفه أو جرس الكلام، ولهجة فلان لغته التي جبل عليها فاعتادها ونشأ عليها وإنما كانوا يطلقون على اللهجة (لغة) أو (لُغيّة) [4].

وكانت نظرة بعض القدماء إلى اللهجات وعلاقتها باللغة الفصحى أن أصل العربية الفصحى هي لهجة قريش مستندين في ذلك إلى ما ورد من أن القرآن الكريم نزل بلهجة قريش التي ارتفعت في رأيهم في الفصاحة عن عنعنة تميم وكشكشة ربيعة وكسكسة هوازن وتضجيع قيس وعجرفية ضبة وتلتلة بهراء وما إلى ذلك مما عدّه

---

[1] المطلبي: غالب، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ص 24.

[2] انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها:128/1، والسيوطي، الاقتراح: ص 19، والمطلبي لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ص 24.

[3] الراجحي، عبده، فقه اللغة في الكتب العربية : ص 110.

[4] المصدر نفسه : ص 110- 111.

اللغويون القدماء عيوباً في تلك اللهجات[1].

غير أنه من الواضح أن هذه النظرة إلى علاقة لهجة قريش باللغة العربية نظـرة غير دقيقة ترجع إلى أسباب دينية وسياسية أكثر من رجوعها إلى أسباب لغوية، إذ يوجد في خصائص عربية القرآن ما لا يوجد في لهجة قريش كتحقيق الهمزة والإدغام، ولعل ما يؤكد هذا ما جاء في القرآن الكريم نفسه من أنه نزل بلسان عربي مبين [2].

هذه النظرة غير الدقيقة إلى عربية القرآن قادت اللغويين القدماء إلى عدم الاهتمام بدراسة اللهجات العربية وإلى الاكتفاء ببعض الملاحظات التي تدور حـول مـا تقبلـه العربية الفصحى منها [3].

ومن المصادر المهمة في اللهجات العربية ما يعرف بالمعاجم الخاصـة التـي كانت تجمع مادة لغوية في موضوع واحد، فقد كان أصحابها يهتمون باللهجات على نحو ما نجد في كتاب (النخل والكرم) للأصمعي، وفي كتاب (المطر) لأبي زيد، وفي كتـاب (الرحل والمنزل) لأبي عبيد، ويلتحق بهذا النوع أيضاً ما جـاء عـنهم فـي المـشترك والمترادف والأضداد، لأن المشترك إنما يجيء على لغتين متباينتين، وأن المترادف إنما يكون من واضعين وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسـم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويخفـى الواضعان، وكذلك الأضداد لأنه إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمُحالٌ أن يكون العربي أوقعه عليها بمسـاواة منه بينهما، ولكـن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى

---

[1] المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ص34.

[2] المصدر نفسه: ص 35.

[3] السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي : ص 28.

الآخر لحي غيره [1].

وسيأتي الحديث عن المشترك والمترادف والأضداد بشيء من التفصيل في الفصول القادمة، وإنما ذكرنا ذلك لنبيّن معنى كل منها باختصار، وعلاقة ذلك بالمصادر والمراجع التي طرقها العلماء وما عدّوه من اختلاف اللهجات.

وتُعدّ اللغة العربية المشتركة مركزاً تجمعت فيه لهجات كثيرة وظواهر لغوية متعددة، ولعل من أوائل من أشاروا إلى مسألة التداخل من اللغويين العرب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175 هـ) فقال في كتابه (العين): رَكِنَ إلى الدنيا: مال إليها واطمأنّ، يركَنُ ركناً وركَنَ يركَنَ رُكوناً لغة سفلى مضر وناس أخذوا من اللغتين فقالوا: رَكَنَ يَرْكَنُ [2].

فالأصل في (فعل يفعل) المخالفة في حركة عين الفعل في الماضي والمضارع، ويرى الصرفيون العرب أن الأصل في مضارع (فَعَل) هو المخالفة بالكسر (يفعِل) أو بالضم (يفعُل)، أما المماثلة (أي الفتح في الماضي والمضارع) فأمر طارئ، أو من تداخل اللهجات كما لاحظ الخليل، فما رآه الخليل يتعدى فَعَل يفعَل، إلى فَعِل (بكسر العين في الماضي) [3].

ويذكر سيبويه (180 هـ) في كتابه بعض الأمثلة على التداخل دون أن ينصّ على مصطلح التداخل أو التركّب فيها، يقول: " أبَى يأبَى، فشبهوه بيقرأ وفي يأبى وجه آخر: أن يكون فيه مثل: حَسِبَ يحسِب، فُتِحا ثم كسُرا، وقالوا: جَبَى يَجْبَى، وقَلَى يَقلَى، فشبهوا هذا بقرأ يقرأ ونحوه، وأتبعوه الأول، كما قالوا: وَعَدُّهُ يريدون: وَعَدْتُهُ، ولا نعلم إلا هذا الحرف، وأما جَبَى يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى فغير معروفين إلا من وجه ضعيف، لذلك

---

[1] الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية : ص 112.

[2] الفراهيدي، العين :

[3] الجنابي، أحمد نصيف، ظاهرة المشترك اللفظي، مجلة المجمع العلمي العراقي 1984م،م 35، ص 380.

أمسك عن الاحتجاج لهما وكذلك عضَضْتَ تَعَضُّ غير معروف[1]، وقد نصَّ علـى أن بعض الأبنية شاذة وهي أبنية عدّها العلماء من التداخل كما في فضِل يفضُل [2].

ويقول سيبويه: وقد قال بعض العرب: (كُدت تكاد)، فقال: فعُلت تفعَل كما قال: فَعِلت أفْعلُ، وهذا قول الخليل، وهو شاذ من بابه كما أن (فَضِل يفضُل) شاذ من بابه. [3]

أما في باب المصادر، فقد لاحظ سيبويه أن العرب جاءت بالمصادر حين أرادت انتهاء الزمان على وزن (فعِال)، فقالوا: الصِّرام والقِطاع، وربما دخلـت اللهجـة فـي أخرى فكان فِعال وفَعَال – بفتح الفاء وكسرها – مثل الحِصاد والحَصاد. [4]

ومن جهة أخرى نجد سيبويه مثلاً يذكر شيئاً من تراكيب اللهجـات وأصـواتها وألفاظها ذكراً سريعاً، لكننا نلحظ أنه خص لهجتين بما ذكره، هما لهجتا الحجاز وتمـيم ثم قابل بينهما، والواضح مما ذكره سيبويه أنه كان من أوائل من فطن إلى الفروق بـين هاتين اللهجتين، كما أشار إلى أن لهجة تميم أقرب إلى قياس العربية الفصحى في حالات من لهجة الحجاز [5].

إن كتاب سيبويه يحمل في طياته مادة ليست بالقليلة من اللهجات والمقايسة بينها، والقراءات وإيضاح بعضها، أما الأصوات فإن دراسته إياها تُعَـدّ بحـق مـن أصـحّ الدراسات المتقدمة، وهي مصدر أساس من المصادر التي اعتمد عليها ابن جني [6].

فقد ذكر سيبويه اللهجات في مواطن عدة من كتابـه، وتنـاول المقايـسة بينهـا والاستدلال لها في أكثر من موضع، فمن ذلك مثلاً كلامه على (ما) الحجازية والتميمية، والاستدلال لهما والمقايسة بينهما وقد جعل التميمية هي القياس وذكر الكشكشة ومثّل لها

---

[1] سيبويه، الكتاب 4/ 105– 106.

[2] المصدر نفسه.

[3] آل غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب لسيبويه : ص 415.

[4] الجنابي، ظاهرة المشترك اللفظي ، م 35 – ج 3 /381.

[5] المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ص 35.

[6] النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى : ص 75.

ونسبها لتميم وأسد، وعلّل استعمال العرب تلك اللغة ولم يصفها بالقبح أو الضعف وفي ذلك يقول: " فأما ناس كثير من تميم وناس من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين، وذلك لأنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة "[1]، وذكر إبدال الكاف سيناً مع المؤنث وعلل ذلك ولم يسمِّ اللهجة أو ينسبها إلى أحد، وفي موضع آخر ذكر إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف نحو: (علِجّ وعوفِجّ) يريدون (عليّ) و(عوفيّ)، ولم يذكر لغة مَن هي، وقد بحث في حركة أحرف المضارعة في لغات العرب [2]، وبحق يمكننا أن نقول إن كتاب سيبويه يعدّ من أفضل المصادر القديمة التي بحثت الأصوات واهتمت بالدراسات الصوتية، كما وكان لها عظيم الأثر في كثير من الدراسات اللاحقة.

والكسائي (ت 189 هـ) من اللغويين الذين عُنوا باللغات فقد تحدث عن اللغات إلا أنه لم ينصّ صراحة على التداخل، فقد وصل إلينا من آثاره كتاب صغير منسوب إليه وضعه لهارون الرشيد بعنوان (هذا كتاب ما تلحن فيه العوام مما وضعه علي بن حمزة الكسائي للرشيد هارون ولا بد لأهل الفصاحة من معرفته) والكتاب يرصد الظواهر الجديدة في اللغة، تلك التي برزت على ألسن المتكلمين في الحواضر العراقية، حين ظهرت نتائج اختلاط اللغات فيها فكان من أثر هذا الاختلاط الخطأ في استعمال الصيغ والحركات[3].

والكسائي يذكر الوجه الصحيح في لفظ الكلمة ثم يستشهد على ما يقول من القرآن الكريم أو الشعر أو كليهما، ثم يذكر الخطأ في لفظ الكلمة وهو ما تلحن فيه العامة، ومثال ذلك قوله:" تقول حَرَصْتَ بفلان، بفتح الراء وقال الله عز وجل: " وما أكثر الناس ولو حَرَصت بمؤمنين "، ولا تقول: تَحْرَص بفتح الراء "، ونجده أحياناً يذكر الوجه

---

[1] سيبويه، الكتاب:4 / 106

[2] النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى : ص 75.

[3] آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب : ص 171- 172.

الصحيح مستشهداً عليه ومهملاً النص على وجه الخطأ فيه، مكتفياً بما يذكر من صوابه، وكأن اللحن في ذلك معروف معلوم، وفي أغلب الأحيان ينصبّ التصويب على الحَركة التي تعيّن باب الفعل أو زنَة الاسم، والكسائي في كتابه يحدد مثلاً أن الصحيح في (نقَم) بفتح القاف لا غير، ونجد أن الجوهري يروي عنه كسر القاف فمعنى ذلك أنه تهيأ للكسائي معرفة جديدة، وهي أن الكسر لغة[1].

ويورد الكسائي أمثلة في كتابه فيقول: تقول: دعْه يسكت عن غضبه بالتاء ولا يقال: يسكن بالنون، قال الله عز وجل:" ولما سكت عن موسى الغضب " وتقول: وكسرت ظُفُر زيد بِضم الظاء والفاء جميعاً، قال الله تعالى: " وعلى الذين هادوا حرَّمنا كلَّ ذي ظُفُر " ومن جهة أخرى قرأ أبو السمال بكسر الظاء في ظفر، وقرأ معاوية بن قرة: ولما سكت قرأها بالنون (ولما سكن عن موسى الغضب) وهذا يدل على أنه كان يؤثر بعض القراءات على بعض، وإذا ناقشنا آراء اللغويين وجدناهم يجيزون هذه اللغات التي نصح الكسائي بتركها، ولكنهم كانوا يتفقون أيضاً على أن الذي اختاره الكسائي هو أفصح اللغات وأعلاها [2].

ومن أبرز اللغويين القدماء الذين عُنوا باللهجات وتحدثوا عنها أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت (ت 215 هـ) في كتابه (النوادر في اللغة) وهذه النوادر من شعر ولغات أوردها كشرح كلمة غريبة أو إعراب أو تفسير لغة، أو بيان اختلاف اللغات أو ضبط بعض العبارات مما ورد عن العرب وخلال ذلك كان يشير أحياناً إلى أن هذه لغة بني فلان، أو أنها لغة من غير أن يعزوها، وقد يصف اللغة بالشذوذ أو القلة أو القبح، فمن ذكره اللغات منسوبة من غير وصف قوله:" وقال المفضل: وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

---

[1] آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب : ص 171- 172.

[2] الشلقاني، عبد الحميد، رواية اللغة : ص 178- 180.

أيّ قَلُوصٍ راكبٍ تراها

طاروا عليهنَّ فشِلْ علاها

واشدُدْ بمثني حَقَبٍ حقْواها

ناجيةً وناجياً أباها

فالقلوص مؤنثة، وعلاها أراد عليها، ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان والسلام علاكم، وهذه الأبيات على لغتهم [1].

ومن ذلك أيضاً ذكره إبدال الياء جيماً في لغة اليمن من غير ذكره لقبحها وأورد مثالاً على ذلك لبعض أهل اليمن:

يا ربِّ إنْ كنتَ قبلتَ حجّتج فلا يزال شاحجٌ يأتيك بجْ

أقمرُ نهّاتُ ينزّي وفرْتجْ.

أراد حجتي ووفرتي وبي، يتبيّن لنا أنه كان أحياناً يذكر اللغة معزوة إلى أهلها فيقول مثلاً:

تميم تقول كذا وقيس تقول كذا، وقال الكلابيون... وفي كلام بني تميم...، وقال القرشيون... وقال العنبريون... [2].

ومن ذكره اللغة من غير نسبة أو وصف قوله: " ومن لغة هذا الراجز أن يبني (أمسِ) على الكسر، وقومٌ من العرب يؤخرون الهمزة في رأى ونأى فيقولون راءَ وناءَ، و... أقلاه : يريد أقليه وهي لغة،... ومسئيا: أراد مسيئاً فقدم الهمزة وهي لغة " [3].

---

[1] النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى : ص 58- 64.

[2] النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ص 58- 64.

[3] المصدر نفسه: ص 58- 64.

ومن تفضيله لغة على لغة بناء على الشهرة ووصفه إياها بالفصاحة أو الجـودة قوله:"... ومهرت المرأة هي المشهورة الفصيحة، قال: وأمهرت لغة وليست في جـودة الأولى... قال: وكذلك زففت المرأة هي اللغة الجيدة، وأزففت لغة " [1].

ومن وصف اللغة بالشذوذ والقلة قوله:"... وقد جاء يمحي وهي شاذة قليلة، يقول بعضهم: مَحَيْت كما يقول الآخرون: مَحَوْت "" [2].

ومما يتصل بالأصوات كلامه على قلب الواو تاء فـي مثـل: اتّعـد، والتخمـة والتّكلان وإبدال التاء من السين، ووصف ذلك بالقبح في قول علباء بن أرقم:

يا قبَّحَ اللهِ بني السعلاتِ عمرو بن يربوع شرارَ الناتِ
غير أعفّاء ولا أكياتِ

أراد: الناس، وأكياس، قال أبو الحسن:" هذا من قبيح البدل وإنما أبدل التاء مـن السين لأن في السين صفيراً فاستثقله فأبدل منها التاء وهو من قبيح الضرورة " [3].

وتحدث ابن السكيت (ت 244 هـ) عن بعض الأنماط اللغوية التي تدخل في باب تداخل اللغات مثل: فضِل يفضُل، ومِتّ تموت، وغيرها، غير أنه لـم يـذكر مصطلح التداخل اللغوي فيها.

قال: يقال: ضللت يا فلان فأنت تَضِلُّ ضلالاً وضلالةً، قال الله عز وجل: " قـل إن ضَلَلتُ فإنَّما أضِلّ على نفسي " [4]، فهذه لغة أهل نجد وهي الفصيحة، وأهل العالية: ضَلِلت أضَلّ، وحَقَدت عليه أحقِدُ حقداً، وحَقِدتُ أحْقَدُ لغة [5].

---

(1) النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى: ص 58- 64.

(2) المصدر نفسه : ص 58- 64.

(3) المصدر نفسه: ص 64.

(4) سورة سبأ : 50

(5) الشلقاني، رواية اللغة : ص 178- 180.

ومما جاء على (فَعَلَ) فَكان هو الأفصح، وجاء بالضم، يقال: طَهَـرت المـرأة تطهُرُ، وطَهُرت لغة، وقد صلَح الشيء يَصلُحُ صلاحاً، قال الفـراء: وحكـى أصـحابنا صلُح، وقد شَحَب لونه يشحَب شحوباً، قال الفراء: وشحُب لغة، ومما جاء على (فَعِلتُ) بالكسر لا غير، يقال: لَثِمْتُ فم المرأةِ وفم الصبيّ أَلْثَمُهُ إذا قبّلْتُهُ، قال الشاعر:

فَلثِمتُ فاها آخذاً بقُرُونها
شُرْبَ النّزيفِ ببردِ ماءِ الحشرَج [1]

وقال أبو زيد: نَكَبَ يَنْكُب، وقد ركِنتُ إلى الأمر أركَنُ إليه رُكوناً وركَنتُ أركُنُ لغة، وقال أبو عبيدة: فضِل منه شيء قليل، فإذا قالوا يفضُل ضموا الضاد، فأعادوها إلى الأصل وليس في الكلام حرف من السالم يشبه هذا وقد أشبهه حرفان من المعتل، قـال بعضهم: مِتُّ فكَسَر، ثم يقول: يَمُوتُ، مثل: فضِل يفضُلُ، وكذلك دِمتُ عليه ثـم تقـول: يدوم، وزعم بعض النحويين أن ناساً من العرب يقولون: حَضِرَ القاضي فلان ثم يقولون: يحضُر[2].

وفي باب ما نُطِق به بفَعِلتُ وفَعَلتُ يقول: يقال: سلَوْت عن الشيء أسـلُو سُـلُوّاً، وسَلِيتُ أسلى سُلِيَّاً، قال رؤية:

لو أشربُ السَّلوانَ ما سَلِيتُ

وقد عَلَوتُ أعلو عُلُوَّاً، وعَلِيتُ أعلا عَلاءً، ويقال: غسا يغسُو غُسوّاً وغَسِيَ يغْسَا، وقال الكسائي: العرب تختلف في فِعْل (غَـضَّةً بَـضَّةً) فيقـول بعـضهم: غضِـضْت وبَضِضْت، وهي تَغَضُّ وتَبضُّ غـضاضةً وبـضاضةً وبعـضهم يقـول: غَضَـضْت وبَضَضْت، وهي تَغِضُّ وتَبِضُّ[3].

---

[1] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 154- 156.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه: ص 159.

ومن جهة أخرى فقد حاول ابن السكيت أن يعالج اللحن في الكلام فضمّنه أبواباً يمكنها ضبط جمهرة من لغة العرب، وذلك بذكر الألفاظ المتفقة في الوزن الواحد مع اختلاف المعنى، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى، وما فيه لغتان أو أكثر، وما يُعلّ ويصحح، وما يهمز ولا يهمز، وذكر في كتابه (إصلاح المنطق) عدداً من القراءات القرآنية واللهجات المعزوة إلى قبائلها وغير المعزوة أكثر.

وأشار إلى هذه المسألة ابن خالويه (ت 370هـ) إذ ذكر بعض الألفاظ التي تُعدُّ من باب التداخل اللغوي، وعدّها من الألفاظ النادرة في العربية، ومن ذلك قوله: " ليس في كلام العرب فَعَل يَفْعَل مما ليس فيه حرف الحلق إلا عشرة أحرف، وهي: أبى يأبَى وقلَى يقلَى وجَبَى يجبَى وسَلَى يسْلَى وخظا يخظَى (أي سمن) وعَضَضْت تَعَضّ وبَضَضْت تبَضّ وقَنَط يَقْنطَ وعَشَى يَعْشَى وركَنَ يَرْكَن [1].

ولعل ابن جني (ت 392 هـ) أول من أفرد لهذه المسألة باباً في الخصائص بعنوان (باب تركّب اللغات) أشار فيه إلى بعض مسائل تركّب اللغات وبيّن أن ما عدّه العلماء شذوذاً يمكن أن يؤوّل بتركّب اللغات وتداخلها، وضرب لذلك أمثلة من التداخل في أبنية الفعل واشتقاق بعض الصيغ وكذلك التداخل في الفعل الثلاثي الناقص.

يقول:" اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواماً ضعُف نظرهم، وخفّت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادّعَوْا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخَرةٍ من أصحابها، وأُنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه، ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعِل يفعُل نحو: نَعِم ينعُم، ودِمْتَ تدوم ومِتّ تموت ؟ وقالوا أيضاً فيما جاء من فَعَلَ يَفْعَل، وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقيّاً نحو: قَلَى يَقْلَى وسَلا يَسْلَى وجَبَى يَجْبَى وركَنَ يَركَن وقنط يَقْنَط " [2].

---

[1] ابن خالويه، ليس في كلام العرب : ص 28- 29 و 95.

[2] ابن جني، الخصائص : 1 / 372.

فابن جني يتحدث عن زمن اختلطت فيه الأقوام وتشعبت الأمم واحتكت الأمم والحضارات ببعضها، وانعكس ذلك على اللغة فتباينت واختلفت ثم هو يعطينا رأيه عندما يلتقي أصحاب اللغتين وما ينتج عن لقائهما من ظهور لغة ثالثة، وهو ما يسميه بتركّب اللغات وفي ذلك يقول: " ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضَمَّه إلى لغته، فتركّبت هناك لغة ثالثة، كأن من يقول: سلا أخذ مضارع من يقول سَلِيَ فصار في لغة سَلا يسلَى [1].

وتحدث عن اشتقاق بعض الصيغ مما اعتبره اللغويون قبله شاذاً من صيغة (فَعُل فهو فاعل) نحو: طَهُر فهو طاهر وشَعُر فهو شاعر وحَمُضَ فهو حامض وعَقُرت المرأة فهي عاقر، وفي ذلك يقول:" اعلم أن أكثر ذلك وعامّته إنما هو لغات تداخلت فتركّبت"[2].

ويقول رداً على ذلك: كأن من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سَلِيَ فصار في لغته سلا يَسلَى أنه كان يجب على هذا أن يأخذ من يقول سَلِيَ مضارع من يقول سلا، فيجيء من هذا أن يقال: سلِيَ يسلو، يعلل ذلك ابن جني فيقول: " منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله سرى ذلك في مضارعه، وإذا اعتلَّ مضارعه سرى ذلك في ماضيه إذ كانت هذه المُثُل تجري عندهم مجرى المثال الواحد، ألا تراهم لمّا أعلُّوا (شقِي) أعلّوا أيضاً مضارعه، فقالوا: يشقيان ولما أعلّوا (يُغري) أعلُّوا أيضاً أغريْت، ولما أعلَّوا (قام) أعلّوا أيضاً يقوم فلذلك لم يقولوا: سلِيت تسلو، فيعلّوا الماضي ويصححوا المضارع "[3].

وأصحاب الرأي الأول الذين ردّ عليهم ابن جني بأن الماضي إذا كان معتلاً تبعه المضارع في اعتلاله، يقولون: فلماذا إذن قالوا: محوت تمحَى وبأوت تبأَى، وسعيت تسعى ونأيت تنأى، فصحّحوا الماضي وأعلّوا المستقبل؟ يرد عليهم أبو الفتح فيقول:

---

[1] ابن جني، الخصائص : 1 / 373.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما، ألا تـرى أن الألـف حرفٌ يُنْصَرَف إليه عن الياء والواو جميعاً فليس للألف خصوص بأحد حرفي العلـة، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مُقَرّ على بابه ألا ترى أن الألف لا تكون أصـلاً فـي الأسماء ولا في الأفعال، وإنما هي مؤذنة بما هي بدل منه وكأنها هي هو " [1].

وأقول: لا أحد يستطيع أن ينكر جهود ابن جني في مجـال اللغـات واللهجـات واختلافها ففي مجال الأبنية والتراكيب نلحظ أن بنية الكلمات قد تتغيـر نتيجـة لتغيّـر أصواتها، كتغير الأصوات اللينة القصيرة مثل الضمة والفتحة والكـسرة، والأصـوات اللينة الطويلة: الألف والياء والواو وكذلك تغيّر الأصوات الصامتة، كاللام والنـون [2]، ومن أمثلة ذلك:

1- من ذلك ما وصفه ابن جني بأنه انحراف للصيغة واللفظ واحد ومثـل لـه بقول العرب: هي رَغوة اللبن ورُغوته ورِغْوته ورُغاوته ورِغاوته، وقولهم: الذَرُوح والذَرّوح والذِرِّيح والذُّراح والذُرَّح والذُروح والذُرَحْرَح والـذُرّحْرَح، وهذه الطائفة من الأسماء إنما هي لمسمى واحد، وهو حشرة أكبر من الذباب.

وقد ذهب ابن جني إلى أن هذه الألفاظ يمكن أن تنسب إلى عدة لهجات وأن يكون منها ما هو في لهجة واحدة وذلك نحو: بَغداد وبَغدان مَغدان ونحو: طبرزل وطبرزن، وكقولهم للحيّة: أيْم وأيْن وأعصُر ويعصُر، ثم قال: " وما اجتمعت فيه لغتان أو ثـلاث أكثر من أن يحاط به " [3].

2- ومما يتعلق بالأبنية من اللهجات العربية ما يطلق عليه اسم (تركّب اللغات) وتركيب اللغات هو الأصل أن تكون صيغة الفعل المضارع مباينـة لـصيغة ماضيه، وذلك باختلاف حركة عين كل منهما كما في ضَرَبَ يَضرِب، وعَلِـمَ يَعلَمَ، وبتعبير آخر أن الذي سمع لغة الآخر فضم إلى لغته لغة أخـرى قـام

---

[1] ابن جني، الخصائص : 1 / 373 – 374.

[2] الزيدي، فقه اللغة العربية : ص 247.

[3] ابن جني، الخصائص : 1/ 373.

بالانتقاء اللغوي، إذا أخذ ماضي لغته وضم إليه مضارع اللغة الأخرى فتكوّن لديه لغة ثالثة، وهذه اللغة هي التي سماها الأقدمون – ومنهم ابن جني – بالمتركبة، ويسميها المحدثون المتداخلة، وأما الذين لم يفهموا هذا التركيب وفاتهم فهمه فادّعَوْا أنها موضوعة وظنوا أنها شاذة ومن أمثلة ذلك: نَعِم ينعُم وطَهُر فهو طاهر، وشَعُر فهو شاعر وحضِر يحضُر، الذي نعته صاحب اللسان بأنه شاذ، إذ الأصل عنده حَضَر يحضُر، كما عدّه ابن يعيش من باب التداخل وحكاه كذلك أبو زيد الأنصاري [1].

3- هناك لهجات تميل إلى الكسر، كما نجد ذلك في لهجة بني تميم إذ هم يكسرون اللام في لفظة (مطلِع) فيقولون (مطلِع الشمس) في قوله تعالى: " حتى إذا بلغ مطلِعَ الشمسِ "[2]، في حين يفتحها الحجازيون فيقولون: مَطْلَع الشمس، كما أن هناك لهجات تميل إلى الضم كما في لفظة (يا أيُّها) إذ المشهور فيها فتح الهاء وهذه لغة عامة العرب أما لهجة بني مالك من بني أسد فتضمها فيقولون: (يا أيُّهُ الناس) وبعض اللهجات تميل من الكسر إلى الضم كما في (كِدتُ) وبعضهم يقول (كُدتُ) [3].

ويتحدث ابن جني عن الأفعال الماضية، وهل تتبعها الأفعال المضارعة إن كانت معتلة أو صحيحة كما في (فَعَل يَفْعَل) و (فَعَل يَفْعِل) و(فَعِل يَفْعُل) و(فَعَل يَفْعُل) وغير ذلك من الصيغ المختلفة، فيقول: " وأنا أرى أنّ يَفْعُل فيما ماضيه فَعَل في غير المتعدي أقيس من يفعِل، فَضَرَبَ يَضْرِب إذاً أقيس من قتل يقتُل، وقَعَد يقعُد أقيس من جلس يجلِس، وذلك أن يَفْعُل إنما هي في الأصل لما لا يتعدى نحو: كرُم يكرُم) [4].

---

[1] انظر: ابن جني، الخصائص : 372/1، و شلاش، طه، أوزان الفعل ومعانيها : ص32.

[2] سورة الكهف :90.

[3] الزيدي، فقه اللغة العربية: ص 250.

[4] ابن جني، الخصائص : 1/ 375.

ورداً على من يخالف ابن جني هذا الرأي نجده يعلل ويضرب أمثلة على ذلك فيقول:" وكذلك حال قولهم: قَنَطَ يَقْنَط، إنما هو لغتان تداخلتا، وذلك أن قنَط يقنِط لغة وقنِط يقْنَط أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة، فقال من قال: قَنَطَ يَقْنَط، ولم يقولوا: قنِط يقنِط، لأن آخذاً إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة دون بعض، وأما حسِب يحسِب ويئِس ييئِس ويبِس ييبِس فمشبَّهٌ بباب كرُم يكرُم، وكذلك مِتّ تموت، ودمت تدوم، وإنما تدوم وتموت على من قال مُتّ ودُمت، وأما مِتّ فمضارعهما تَمات وتَدام قال:

يا ميّ لا غَرْو ولا ملاما

في الحبّ إن الحبّ لن يَدَاما

وقال:

بنيَّ يا سيِّدة البنات

عِيشِي ولا يؤمن أن تماتي.

ثم تلاقى أصحاب اللغتين، فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا بعض لغة هذا فتركبت لغة ثالثة. [1]

وتحدث ابن الشجري(ت542 هـ) عن تركّب اللغات وعن القياس وحمل بعض الأفعال على الشذوذ والتوهم وفي ذلك يقول: " وقولهم أبى يأبى مما شذّ عن القياس لمجيئه على فعل يفعل بفتح العين من الماضي والمستقبل، وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق وكان قياسه يأبى مثل يأنى، وقيل في علة ذلك قولان: أحدهما أنهم حملوه على (منَعَ)، لأن الإباء والمنع نظيران فحملوه على نظيره كما حملوا (يذر) على (يدع) لاتفاقهما في المعنى، وإن لم يكن في يذر حرف حلقي" [2].

---

[1] ابن جني، الخصائص : 376/1.

[2] ابن الشجري، الأمالي الشجرية : 1 / 138.

وفي موضع آخر يقول:" وقد حكيت حروف أُخر متأولة وهن: سلا يسلا وقلى يقلى وغسا الليل يغسا، وجبا يجبا من قولهم جبا الخراج يجباه، ووجه تأولها أن بعض العرب قالوا: سلى يسلَى مثل: رضى يرضى، وقال آخرون: سلا يسلو مثل: خلا يخلو، فركبت طائفة ثالثة من اللغتين لغة ثالثة وأخذوا الماضي في لغة من قال سلا، والمستقبل من لغة من قال يسلَى، قال رؤبة:

لو أشرب السلوان ما سلَيْتُ　　　ما بي غناً عنك إن غنَيْتُ

والسلوان جمع سلوانة وهي خرزة كانوا يقولون من شرب عليها سلا وقال آخر:

شربت على سلوانة ماء مزنة　　　فلا وجديد العيش يا ميّ ما أسلو[1].

ويسترسل ابن الشجري في ذكر اللغات التي تركبت فيقول: "وكذلك الأحرف الأخر قال قوم: قلى يقلى مثل مشى يمشي، وقال آخرون: قلَى يقلَى مثل شقَى يشقَى، فركبت قبيلة أخرى لغة أخرى قالوا: قلَى يقلَى، وكذلك قول بعضهم على القياس: غسا يغسو وبعضهم يغسى، وقال قليل منهم: غسا يغسَى وحكي عن آخرين: أغسى يغسَى، وقول بعضهم: ركنت أركَن مثل: ركِبت أركَب، قال الخليل هي لغة سفلى مضر، وقول آخرين: ركَنت أركُن مثل: خرَجت أخرُج، وركّبت قبيلتان أخريان من اللغتين لغتين نادرتين فقال إحداهما: ركَنتَ أركِن مثل: سأَلت أسئِل، وقالت الأخرى: ركِنت أركُن بكسر العين من الماضي وضمها من المستقبل، وهذه أوغل في الشذوذ، ومثلها ما حكي عن ناس قليل أنهم قالوا: فضِل يفضُل[2].

---

[1] ابن الشجري، الأمالي الشجرية: 1 / 139.

[2] المصدر نفسه: 1 / 138.

كما تحدث ابن القطاع (ت 575هـ) عن بعض الأمثلة التي عدّها العلماء من التداخل غير أنه نسبها إلى لغات العرب أو عدّها من الشواذّ في بابها، أو حملها على الندرة وقلّما ينص فيها على التداخل [1].

ونصّ الزمخشري (ت 598 هـ) على تداخل اللغات صراحة في تفسير أبنية الفعل المضارع التي جاءت على خلاف القياس، نحو: أَبَى يأبَى، وركَنَ يركَن، وعدّ ذلك من الشذوذ غير أنه عدّ (فَعُل يَفْعُل) نحو: فَضُل يَفْضُل ومِتّ تموت، وكدِت تكادُ من باب تداخل اللغتين. [2]

وتحدث عن هذه المسألة كذلك ابن يعيش (ت 643هـ) في شرح المفصل فهو يتحدث عن أصناف الفعل الثلاثي ويبيّن أبنية المجرد الثلاثة: فَعَل وفَعِل وفَعُل، ووجوه كل منها المتعدي وغير المتعدي، ويورد أمثلة على كل بناء وكيفية مجيء مضارعه، ونجده كذلك يتحدث عن صفات الحروف ومخارجها فيقول: " وأما فعل يفعل فليس بأصل ومن ثم لم يجئ إلا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق، الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين إلا ما شذ من نحو أبى يأبى وركن يركن"[3]، وينص صراحة عن التداخل فيقول:" وقالوا: أبى يأبى وقلى يقلى وغسا الليل يغسى وسلا يسلا، وقالوا: ركن يركن وهلك يهلِك، وقرأ الحسن :" ويَهلِك الحرثَ والنسلَ "، فكان محمد بن السري يذهب في ذلك كله إلى أنها لغات تداخلت " [4].

ونص على أن فَعِل يفعُل نحو: فضِل يفضُل ومِتّ تموت، من تداخل اللغتين، وكذلك فعُل يفعُل نحو: كُدت تكاد، ولم يأتِ فَعِل يفعُل بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل إلا أحرف يسيرة لا اعتداد بها لقلتها وندرتها، قال أبو عثمان: أنشدني الأصمعي:

---

[1] ابن القطاع، كتاب الأفعال : 1 / 11- 14.

[2] الزمخشري، المفصل في علم العربية : ص331.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل : 152/7.

[4] المصدر نفسه :154/7.

ذكرت ابن عباسٍ بباب ابن عامر

وما مرَّ من يومي ذكرتُ وما فَضِلْ

وقد منع من ذلك أبو زيد وأبو الحسن وجاء من غير سيبويه حضُر يحضُر، وقال في المعتلّ: مِتَّ تموت ودمِت تدوم، وذلك كله من لغات تداخلت ويفسر ابن يعيش تداخل اللغات فيقول:" والمراد بتداخل اللغات أن قوماً يقولون: فَضَل يفضُل بالفتح بالماضي والضم في المضارع، وقوماً يقولون: فضِل بالكسر يفضَل بالفتح، ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى لا أن ذلك أصل في اللغة، وأما فَعُل مضموم العين في الماضي فبناءٌ لا يكون إلا لازماً غيرَ متعدٍّ لأنه موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئاً، ولا يكون مضارعه إلا مضموماً بخلاف فَعَل وفَعِل اللذين يكونان لازمين ومتعديين، ولم يشذ منه شيء إلا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: كُدت بضم الكاف أكاد وهو من تداخل اللغات [1].

وأشار الرضي (ت686 هـ) إلى بعض الأمثلة من باب تداخل اللغات لا سيما أبنية الفعل نحو: فَعِل يفعُل، كفضِل يفضُل ونَعِم ينعُم، ومثل ذلك المعتل الأجوف، نحو: طاح يطيح وتاه يتيه، وكذلك فعَل يفعل غير الحلقي نحو: ركَن يركَن، وقلى يقلَى وسلا يسلا وقنَط يقنَط وشجى يشجَى وعشَى يعشَى ونصّ على التداخل فيها صراحة وكان أحياناً يعزو اللغات إلى أهلها وأحياناً يقول: وحكى بعضهم، دون أن يذكر إلى مَنْ تعود هذه اللغة [2].

وفي ذلك يقول:" وحكى سيبويه قلى يقلَى، والمشهور يَقْلِي بالكسر، وحكى أبو عبيدة: عَضَضْتَ تَعَضُّ، والمشهور عَضِضْتَ بالكسر، وحكى غير سيبويه: ركَنَ يركَن وزكَن يزكَن، من الزكن (وهو العلم أو الظن أو التفرّس) وزكِن بالكسر أشهر، وحكى أيضاً غسا الليل (أي أظلم) يَغْسَى وشجا يشجى وعثا يعثى وسلا يسلا وقنَط يقنَط، ويجوز أن يكون غسَا وشَجَا وعثا وسلا طائية، لأنه جاء عثِي يعثَى وغسِي يَغْسى

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل : 154/7.

[2] الرضي، شرح شافية ابن الحاجب : ص124- 125

وشَجِيَ يشجى وسَلِيَ يَسْلَى، وأما قلى يَقْلى فلغة ضعيفة عامرية، والمشهور كسر مضارعه، وحكى بعضهم: قَلِيَ يَقْلى كتَعِب يتعَب، فيمكن أن يكون متداخلاً، وأن يكون طائياً لأنهم يجوّزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسور ما قبلها نحو: (بَقَى) في بقِيَ، و(دُعَى) في دُعِيَ، و(ناصاة) في ناصية، وأما ركَنَ يركَنْ كما حكاه أبو عمرو من التداخل، وذلك لأن ركَن يركُنُ بالفتح في الماضي والضم في المضارع لغة مشهورة، وقد حكى أبو زيد عن قوم: ركِنَ بالكسر يركَن بالفتح فركّب من اللغتين ركَن يركَن بفتحهما، وكذا قال الأخفش في قَنَطَ يقنط لأن قَنَط يقنُط كيقعُد ويجلِس مشهوران، وحكى قنِط يقْنَط كتعِب يتعَب [1].

وأشار العيني (ت 855هـ) إلى بعض أمثلة هذه الظاهرة، ونصَّ على أن بعضها من الشذوذ، نحو: فضُل يفضِل ودِمت تدوم ومِت تموت، وكذلك فَعَل يَفْعَل نحو: ركَن يركَن وأبَى يأبَى، وغير ذلك، فيقول:" وأما ركَنَ يَركَنُ وأبى يأبى فمن اللغات المتداخلة، وأما بَقَى يبقَى وفَنَى يفنَىَ وقَلَى يَقلَى فلغات طيئ، وقد فروا من الكسرة إلى الفتحة، وكرُم يكرُم لا يدخل في الدعائم (سمّيت دعائم لاختلاف الحركات في الماضي والمستقبل، والاختلاف يدل على القوة، والقوة تدل على الأصالة) لأنه لا يجيء إلا عن الطبائع والنعوت وكذلك حسِبَ يحسِبُ لا يدخل في الدعائم لقلته [2].

وعقد السيوطي باباً لتداخل اللغات في كتابه المزهر فيقول:" وقال ثعلب في أماليه: يقال: فضَل يفضُل، وربما قالوا: فضِل بالكسر يفضُل بالضم، وقال الفراء وغيره من أهل العربية: فعِل يفعُل لا يجيء في الكلام إلا في هذين الحرفين: مِت تموت، ودِمت تدوم في المعتل، وفي السالم: فضِل يفضُل، أخذوا مِتّ من لغة من قال: يفضَل وأخذوا يموت من لغة من قال: يفضُل ولا يُنكَر أن يؤخذ بعض اللغات من بعض[3].

---

[1] الرضي، شرح شافية ابن الحاجب : ص124- 125.

[2] العيني، شرح المراح في التصريف : ص 43.

[3] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها وأنواعها : 1/ 262.

وقال ابن درستويه في شرح الفصيح: قال: حسِب يحسَب نظير علِم يعلَم لأنه من بابه وهو ضدّه فخرج على مثاله، وأما يحسِب بالكسر في المستقبل فلغةٌ مثل: ورِم يرِم، ولِيَ يلِي، وقال بعضهم: يقال: حسِب يحسِب على مثال: ضرَب يضرِب مخالفة للغة الأخرى، فمن كسَر الماضي والمستقبل فإنما أخذ الماضي من تلك اللغة والمستقبل من هذه فانكسر الماضي والمستقبل لذلك، وقال في موضع آخر: شمَلهم الأمر يشمُلهم لغات، فمن العرب قوم يقولون: شمَل بفتح الميم في الماضي وضمّها في المستقبل، ومنهم من يقول: شمِل بالكسر يشمَل بالفتح، ومنهم من يأخذ الماضي من هذا الباب، والمستقبل من الأول فيقول: شمِل بالكسر يشمُل بالضم، وليس ذلك قياساً واللغتان الأوليان أجود[1].

ويورد السيوطي مثالاً وحادثة مع رجلين اختلفا في الصقر ذكرها أصلاً ابن جني فيقول:" اختلف رجلان في الصَّقر، فقال أحدهما: بالصاد، وقال الآخر: بالسين، فتراضيا بأوّل وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما إنما هو الزَّقر، وعلى هذا يتخرَّج جميع ما ورد من التداخل، نحو: قَلا يَقْلَى، وسَلا يَسْلَى، وطَهُر فهو طاهر، وشَعُر فهو شاعر فكل ذلك إنما هو لغات تداخلت فتركبّت بأن أخذ الماضي من لغة والمضارع أو الوصف من أخرى لا تنطق بالماضي كذلك فحصل التداخل والجمع بين اللغتين[2].

وعقد السيوطي في كتابه (الاقتراح) باباً لتداخل اللغات لم يزد فيه شيئاً على ما ذكره في المزهر، إلا أنه توسَّع في مفهوم التداخل، وجعل منه كل ما تعدّد من اللهجات في لسان القبيلة الواحدة مثل: تعدّد أسماء السيف والأسد والخمر واختلاف اللغات في اللفظة الواحدة مثل: من علِ ومن علُ ومن عَلا ومن عُلْو ومن عِلْو ومن عَلْو ومن عالٍ

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها وأنواعها : 1/ 264- 265.

[2] المصدر نفسه، وانظر: ابن جني، الخصائص: 1 / 371.

وغير ذلك، ونصّ على أنه لغات لجماعات قد تجتمع لإنسان واحد. [1]

وأشار محمد صديق حسين (ت 1137 هـ) في كتابه (البلغة في أصول اللغة) تحت باب (معرفة تداخل اللغات) باختصار شديد إلى مفهوم التداخل وضرب عليه أمثلة محدودة، مؤكداً على أن التداخل بين اللغات مسألة لا تُنكَر في اللغة. [2]

أما جهود العلماء المحدثين في دراسة هذه الظاهرة فلا تكاد تختلف كثيراً عن جهود القدامى وإن أفرد لها بعضهم مواضع مستقلة في مصنفاتهم، فقد أفرد لها محمد عبد الخالق عضيمة فصلاً في كتابه (المغني في تصريف الأفعال) تحدث فيه عن ألفاظ ذكرها القدامى، وهي ألفاظ تُعدُّ من باب التداخل في أبنية الفعل الماضي والمضارع، وقد ذكر جهود السابقين في دراسة هذه الظاهرة.

وفي الحاشية يقول: " التداخل هو: اشتراك أمرين في الدخول في أصل الفعل بأن يكون كل منهما داخلاً مشاركاً لغيره فيه، فلو لم يكن إلا واحد لم يتحقق التداخل، فالفعل إذا كان ذا وجهين في الماضي وجاء مضارعه على مقتضى واحد كفضل وقنط فإنهما جاءا من بابي فعل بفتح العين وكسرها وجاء مضارع الأول من بابي نصر وعلم، ومضارع الثاني من بابي ضرب وعلم فإذا قيل في الأول بكسر عين الماضي وضم عين المضارع أو بالفتح فيهما وقيل في الثاني بكسرهما أو فتحهما دخل أحد المضارعين على الآخر في ماضيه وكان المضارعان متداخلين فإن لم يأت إلا مضارع واحد على مقتضى إحدى لغتي الماضي، ككِدت تكاد كان ذلك استغناء [3]، فالتداخل حسب رأيه أن يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى.

وأشار صبحي الصالح إلى هذه المسألة، إذ اعتدّ برأي ابن جني في نفي الشذوذ عن الأبنية التي تعدّ من تداخل اللغات، واحتجَّ بما ذهب إليه في إثبات تساوي اللغتين الأقوى والأضعف في الاحتجاج، وضرب لذلك أمثلة من التداخل دون أن يزيد على ما

---

[1] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو : ص 41.

[2] حسن، محمد صديق، البلغة في أصول اللغة: ص 12.

[3] عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص 184، وانظر اللباب في تصريف الأفعال: ص35.

ذكره القدامى شيئاً، ويقول في هذا الصدد:" ويبدو أن اللغويين الأقـدمين لـم يعرضـوا للهجات العربية القديمة في العصور المختلفة عرضاً مفصلاً يقفنـا علـى الخـصائص التعبيرية والصوتية لهاتيك اللهجات، لأنهم شُغِلوا عن ذلك باللغة الأدبية الفصحى التـي نزل بها القرآن، وهم – لعدم شعورهم بعدم توفرهم على دراسة هذا الموضوع دراسـة دقيقة وعميقة – كانوا يتخلصون من اختلاف اللهجات بالاعتراف بتساويها جميعـاً فـي جواز الاحتجاج بها بعد الاكتفاء بإشارات عابرة مبثوثة في كتب الرواية واللغـة إلـى بعض تلك اللهجات " [1].

وفي معرض رده على ابن جني وهو يقول: " فإن كانت اللفظتـان فـي كلامـه متساويين في الاستعمال، كثرتهما واحدة فإن أَخْلَقَ الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين لأن العرب تفعل ذلك للحاجة إليه فـي أوزان أشـعارها، وسعة تصرّف أقوالها " [2]، يقول:" وهذا التهرب واضح في دفاع ابن جني عن الفصيح حين تكون إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها، فهو يرى حينئذٍ أن التي كانـت أقل استعمالاً إنما قلّت في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسـه، وإن كانتـا جميعاً لغتين له ولقبيلته" [3]

كما يشير إلى رأي ابن فارس فيقول:" وابن فارس نظر إلى هذا الموضوع أيضاً من خلال المنظار نفسه، فبعد أن ذكر صوراً متباينة من اختلاف لغات العرب، وصرّح بأنها كانـت لقوم دون قـوم لم يَرْتَبْ فـي تداولها على ألسنة العرب، على ما كان في

---

[1] الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة : ص 64.

[2] ابن جني، الخصائص : 1 / 377.

[3] الصالح، دراسات في فقه اللغة : ص 64.

بعضها من اللغات الضعيفة " [1] "وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها، لكن هذا موضع اختصار وهي- وإن كانت لقوم دون قوم- فإنها لما انتشرت تعاورها كلٌّ"[2].

فعلى هذا الأساس من تساوي جميع اللهجات العربية في جواز الاحتجاج بها، لم تكن ثمة بواعث قوية تحمل القدامى على العناية باللهجات عناية خاصة فوقعوا في كثير من التناقض حين استنبطوا قواعدهم النحوية والصرفية من كل ما روي عن القبائل، وأقحموا على الفصحى خصائص اللهجات المتباينة بوجوهها المتعددة، ولم يصدروا - كما قال سعيد الأفغاني- في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة، فأنت تجد في البحث من بحوثهم قواعد عدة، هذه تستند إلى كلام رجل من قبيلة أسد وتلك إلى كلام رجل من تميم، والثالثة إلى كلمة لقرشي، ومنشأ هذا كله خلطهم بين اللغة الأدبية المثالية الموحدة التي هي لغة الخاصة وبين لهجات التخاطب العامة لدى القبائل الكثيرة المشهورة [3].

وفي موضع آخر يقول: " لقد أوضحنا أن اللغة العربية الباقية هي التي ما نزال نستخدمها في الكتابة والتأليف والأدب، وأن الإسلام صادف حين ظهوره لغة مثالية فزاد من شمول تلك الوحدة وقوّى من أثرها بنزول قرآنه بلسان عربي مبين، وكان تحديه لخاصة العرب وبلغائهم أن يأتوا بمثله أو بآية من مثله أدعى إلى تثبيت تلك الوحدة اللغوية، على حين دعا العامة إلى تدبر آياته وفهمها وأعانهم على ذلك بالتوسعة في القراءات في أحرفه السبعة المشهورة [4].

وأن الوحدة اللغوية التي صادفها الإسلام حين ظهوره، وقوّاها قرآنه بعد نزوله، لا تنفي ظاهرة تعدد اللهجات عملياً قبل الإسلام وبقائها بعده، بل من المؤكد أن عامة العرب لم يكونوا إذا عادوا إلى أقاليمهم يتحدثون بتلك اللغة المثالية الموحدة، وإنما كانوا

---

[1] الصالح، دراسات في فقه اللغة : ص 63.

[2] انظر:ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : ص27.

[3] الصالح، دراسات في فقه اللغة : ص 64.

[4] الصالح، دراسات في فقه اللغة : ص 60.

يعبّرون بلهجاتهم الخاصة وتظهر على تعابيرهم صفات لهجاتهم، وخصائص ألحانهم،... وليستحيلن علينا بدون هذه القسمة أن نعلّل تعليلاً علمياً صحيحاً وجود تعِلم ونِعلم بكسر حرف المضارعة إلى جانب تَعلَم ونعلَم، ووجود حُمْر وجُمْعة إلى جانب حُمُر وجُمُعة، ووجود حَقِد يَحْقَد إلى جانب حَقَدَ يَحْقِد [1].

وإلى نحو ذلك ذهب كاصد الزيدي إذ تحدّث عن اللهجات وعن الصفات والعادات الكلامية في اللهجات العربية المختلفة على تباين قبائلها وبيئاتها ومناطقها، وبيّن أن اللهجات ليست كلها بمستوى واحد من حيث الفصاحة، وكان رأيه أن دراسة اللهجات لم تحظ لدى القدامى والمحدثين بنصيب موفور، وأنها لم تكن مقصورة لذاتها عند القدامى بل كانت تأتي عرضاً في كتبهم، كما تطرق في كتابه إلى ألقاب اللهجات كالاستنطاء والفحفحة والشنشنة والطمطانية والعنعنة وغيرها، وتحدث عن أثر تركب اللغات وتداخلها في تفسير بعض الأوجه في الاختلاف بين اللهجات العربية، واكتفى بذكر بعض الأمثلة مدللاً بها على هذه الظاهرة نقلاً عن ابن جني [2].

أما الخوري دون حنّا فقد عقد بحثاً لمسألة تداخل اللغتين في الفعل الثلاثي تحدث فيه عن مجموعة من الأفعال التي تخضع لهذه الظاهرة كما في: فَعِل يفعُل وفعُل يفعَل، وفعُل يفعِل، وضرب على ذلك أمثلة مبيناً فيها وذاكراً بعض آراء اللغويين القدامى باختصار [3].

وهاشم طه كان له اهتمام واضح في مسألة تداخل اللغات وتحدث في كتابه (أوزان الفعل ومعانيها) عن التداخل في أبواب الفعل الماضي الثلاثي ومضارعه مثل: قنط يقنط وركن يركن وقلى يقلى وجبى يجبى وسلى يسلى وغير ذلك من الألفاظ التي تشيع في الدراسات اللغوية القديمة مدعماً ذلك برأي العلماء القدامى [4].

---

[1] الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص 66.

[2] الزيدي، فقه اللغة العربية : ص 205- 249.

[3] حنا، الخوري دون، تداخل اللغتين في الفعل الثلاثي: ص 423- 526.

[4] شلاش، وأوزان الفعل ومعانيها : ص 32- 40.

وبحث غالب المطلبي في مسألة التداخل واللهجات، وأفرد لها باباً لما جاء من اللهجات العربية متفاوتاً في حركة عين الفعل المضارع، وانتهى في حديثه إلى أن حركة عين المضارع غير مستقرة في أفعال العربية ولهجاتها وأن القدماء ما كانوا ليعنَوْا بها، وأن تصنيف أبواب الفعل من صنيع اللغويين حين جمعوا اللغة وصنّفوا المعجم، يقول: "إن ما يسميه ابن جني تداخلاً لم يكن من هذا القبيل بشيء وإنما كان نتيجة لعمل اللغويين حين جمعوا اللغة واصطنعوا أبواب الأفعال، فخلطوا بين نطق القبائل لهذه الأفعال [(1)].

وأشار إبراهيم أنيس إلى الاختلاف في حركة عين الفعل المضارع في أبواب الفعل الثلاثي وبيّن أن النحاة خلصوا إلى أن تلك الأبواب سماعيّة، ولا تكاد تخضع لقاعدة مطردة، وكل ما يمكن عمله بصددها هو استنباط قواعد غالبة وشواذها كثيرة، ولذلك فاختلاف أبواب الثلاثي دليل على انتماء هذه الأفعال إلى أكثر من لهجة واحدة، وأن كل لهجة من اللهجات أو مجموعة منها قد التزمت اشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي على هيئة خاصة [(2)].

ويبدو أن إبراهيم أنيس لم يعتدّ بالتداخل اللغوي لتفسير ما جاء مخالفاً للقواعد من أبواب الفعل الثلاثي، أو جاء شاذاً عن الاطّراد ويرى أن مثل هذه الصيغ يجب أن تدرس وتبحث على انفراد للوقوف على سرّ شذوذها، وغالباً ما يعزي شذوذها إلى انحدار الفعل من لهجة أخرى لها قواعد أخرى تخضع لها[(3)].

وقد أفرد عبد الغفور هلال فصلاً لهذه المسألة في كتابه (اللهجات العربيّة) بعنوان (تركّب اللغات) تناول فيه مسألة التداخل في جانبين: جانب الأبنية وجانب الألفاظ، تحدث في الجانب الأول عن التداخل في أبنية الفعل المضارع والتداخل في أبنية الأسماء، وفي الجانب الآخر تحدث عن التداخل في الألفاظ وقصد به الترادف الدلالي وردّ في هذا

[(1)] المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ص 177.

[(2)] أنيس، في اللهجات العربية : ص 168.

[(3)] انظر: المصدر نفسه: ص 171.

الفصل على ما ذهب إليه إبراهيم أنيس من حيث عدم الاعتداد بالتداخل، كما حاول أيضاً تفسير بعض أنماط التداخل اللغوي في الأمثلة التي ذكرها [1].

ومن الباحثين المحدثين الذين طرقوا هذا الموضوع منيرة العلولا إذ أفردت لها دراسة بعنوان (التداخل في اللغات: دراسة لغوية قرآنية) توسّعت بها ودرست مظاهر التداخل اللغوي وصوره في القراءات القرآنية، وذكرت طائفة من مختلف القراءات القرآنية التي حملها العلماء على التداخل اللغوي وتحدثت في جملة من المسائل التي تدور في فلك هذه الظاهرة، كتداخل الفعلين واسم الفاعل، وبحثت في دراستها عن حقيقة التداخل في اللغات العربية القديمة فبينّت معنى التداخل وصوره ومنها التداخل في كلمتين بحيث يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى، فتتداخل اللغتان وتتركّب منهما لغة ثالثة وكذلك مثّلت للتداخل في الكلمة الواحدة، مثل: (الحِبُك) بكسرٍ فضمّ، كما وذكرت اختلاف العلماء في حكم التداخل، فمنهم من أجازه ومنهم من قيّده واشترط عدم استعمال اللفظ المهمل البناء، ومنهم من منعه وحمل ما جاء منه على الشذوذ، وتحدثت عن أبنية الأفعال والأسماء، وباب اسم الفاعل، والهمز وبعض المباحث اللغوية كفعلت وأفعلت والمقصورة والمحدود والإشباع والتسكين في حركة الضمير غير أنها لم تستقصِ الأنماط اللغوية التي تخضع لهذه الظاهرة مكتفية بما ذكره القدامى من أمثلة [2].

وتعقيباً على جهود القدامى والمحدثين في مجال اللهجات والتداخل اللغوي فيها فقد كانت دراسة اللهجات القديمة من الحقول المهمة في دراسة اللغة العربية وتاريخها، ومراحل تطورها وطبيعة تأثرها، ومما ييسر الأمر أن اللهجات العربية القديمة كانت متقاربة فيما بينها كما هو واضح من خلال الأمثلة والنصوص التي أوردها المعجم وقريبة جداً من العربية الفصحى، إذ يظهر أن أكثر الفروق كانت صوتية، أما بناء الجملة فكان البناء نفسه في العربية ما عدا بعض الحالات الإعرابية القليلة [3].

---

[1] هلال، اللهجات العربية : ص 52- 70.

[2] انظر: العلولا، التداخل في اللغات – دراسة لغوية قرآنية: ص 725- 800.

[3] المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ص 32.

كما أن موضوع تداخل اللغات قد حظي باهتمام غير واحد من الباحثين المحدثين ومنهم سيف الدين الفقراء في بحثه الذي ركز فيه على تفسير الشذوذ في حركة عين المضارع، وأن المرء يتكلم على ما يستحسن ويستخفّ، أورد فيه آراء كثير من اللغويين والباحثين الذين رأوا أن اختلاف اللهجات وتركّبها سبب في الشذوذ، وأن العلماء قد أخذوا ذلك مدخلاً لتعليل ذلك الشذوذ، كما في حركة عين المضارع الصحيح المفتوح العين (فَعِل يفعَل) وأن ما جاء منها على (فعِل يفعِل) قد عدوه من الشذوذ كحسِب يحسِب، وبئِس يبئِس' ونَعِم ينعِم وفَضِل يفضِل، وقَنِط يقنِط، وخلص في نهاية بحثه إلى أن الأنماط اللغوية التي عدها العلماء غير قياسية، وحملوها على الشذوذ، قد تكون ناتجة عن التداخل بين اللهجات في الاستعمال وأن وصفها بالشذوذ لا بدّ معه من تفسير يعلل سبب انحراف اللسان عن القياس، وأن هذه الأنماط تُعَدّ مظهراً من مظاهر التطور اللغوي الناتج عن تفاعل اللهجات وتداخلها مع بعضها في الاستعمال اللغوي[1].

4.1 تداخل اللهجات بين القياس والسماع:

1.4.1 السماع:

السماع هو الرواية، وذلك أن يكون الراوي سمع بنفسه ما يرويه عن غيره، فإن كان هناك ما يفصل بين الراوي والسامع والمروي عنه، كأن يكون بينهما راوٍ آخر أو كتاب مؤلّف فيعد ذلك رواية لا سماعاً.

فالسماع في اللغة: هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها وهذه المباشرة هي التي تفرّق بين السماع والرواية، فالرواية عامة والسماع خاص لا يصدق إلا على المشافهة [2].

والسماع كما يقول السيوطي: " أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه

---

[1] الفقراء، تداخل اللهجات وأثره في تفسير الشذوذ: ص 13 و 19 و 22 و 41 و 44.

[2] آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب : ص 341.

وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كـافر، فهـذه ثلاثة أنواع لا بدَّ في كل منها من الثبوت [1].

أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سـواء كـان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لـم يجز القياس عليه، نحو: " استحوَذَ عليهمُ الشيطانُ " [2] و" يأبَى " [3] وما ذكرته مـن الاحتجاج بها في الفقه ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة :" فبذلك فليفرحوا " [4].

كما احتج على إدخالها على المبدوء بـالنون بـالقراءة المتـواترة :" ولنحمـلْ خطاياكم"[5]، واحتج على صحة قول من قال : إن (الله) أصله (لاه) بما قرئ شاذاً:" وهو الذي في السماء لاهٌ وفي الأرض لاهٌ "[6].

ويقول السيوطي في المزهر: " قال ابن فارس في فقه اللغة: تؤخذ اللغة سـماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتّقى المظنون فحدثنا علي بن إبـراهيم عـن المعداني عن أبيه عن معروف بن حسان عن ليث عن الخليل قال: إن النحـارير وبمـا أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتعنيت، قـال ابـن فـارس: فليتحرّ آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والمعادلة، فقد بلغنا من أمر مشيخة بغـداد ما بلغنا " [7].

---

[1] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو : ص 24.

[2] سورة المجادلة : 19.

[3] سورة التوبة : 32.

[4] سورة يونس : 58.

[5] سورة العنكبوت : 12.

[6] سورة الزخرف: 58.

[7] السيوطي، المزهر في علوم اللغة :1/ 137.

ومن الطبيعي أن يكون اهتمام الدارسين الأوائل بالسماع عن العرب كثيراً لأن هؤلاء هم الذين تصدوا لجمع المادة اللغوية وتدوينها، فقد روي أن الكسائي سأل الخليل: من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ونقل ياقوت أن الكسائي خرج إلى الحجاز فأقام مدة في البادية حتى حصل من ذلك ما ذكر أنه أفنى خمس عشرة قنينة من الحبر غير ما حفظه، ومثل الكسائي وأستاذه الخليل جمهرة كبيرة من العلماء، حتى عُدّ أبو عمرو بن العلاء والأصمعي بعده من المتمسكين بالسماع [1].

ولا بد من أن تخضع أسس السماع عن العرب إلى الأسس المعتمدة في الاستقراء، فكان السماع لدى البصريين مبنيّاً على ما رسموه في أطلسهم اللغوي للقبائل العربية، وما حددوه من تفاوت نسبتها في الفصاحة، يتجلى ذلك في قول أبي زيد الأنصاري: لست أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر وهوزان وبني كلاب وبني هلال أو من عالية السافلة، أو من سافلة العالية فالسماع من هؤلاء دون غيرهم هو الذي يسوّغ لأبي زيد أن يقول قالت العرب وإلا فإن سماعه من غيرهم ليس من كلام العرب، وحين كان السماع لدى الخليل يعتمد مشافهة الأعراب والنقل عن القرّاء واستقرار السليقة في نفسه نجده كذلك لدى تلميذه سيبويه مضيفاً إليه النقل عن علماء اللغة الموثقين [2].

ويقول شوقي ضيف في معرض حديثه عن الخليل بخصوص السماع: " والسماع عند الخليل إنما يعني نبعين كبيرين: نبع النقل عن القراء للذكر الحكيم ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخلّص الذين يوثق بفصاحتهم، وليست المسألة عنده مسألة سماع وشواهد فحسب، فقد جعله استقراؤه للغة العرب تستقر في نفسه سليقتهم استقراراً مكنه من ضبط القواعد النحوية والصرفية ضبطاً يبهر كل من يقرأ مراجعات سيبويه له، ويكفي أن نضرب لذلك مثالين:

---

[1] آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب : ص 341.

[2] آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب : ص 341.

أما الأول: فملاحظته أن (إنْ)الشرطية إذا وليَها مضارع مجزوم لم يحسن دخول لام اليمين في الجواب، فلا يقال :إن تأتِني لأكرمنّك، لأن اللام تعوق (إن) عن العمــل، وقد ظهر عملها في فعل الشرط، أما إذا كان فعل الشرط التالي لها ماضياً، فان عملها لا يكون حينئذ ظاهراً فيه، ولذلك يجوز دخول لام اليمين على جوابها فيقــال: إن أتيتنــي لأكرمنّك، ويعلق الخليل على ذلك بشواهد من القران الكريم من مثل قوله تعالى:" وإنْ لم تغفرْ لنا وترحمْنا لنكونَنَّ من الخاسرين" بخلاف قوله عز وجل:" وإلاّ تغفرْ لي وترحمْني أكنْ من الخاسرين"[1].

ومن ذلك ما نجده من تداخل وتباين في صيغ اسم الفاعل واسم المفعول وقد عــد غير واحد من القدماء هذا من قبيل الشاذ كالذي ذكر أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني :"...ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو: الماضي من يذر ويدع، وكــذلك قولهم:(مكان مُبقل، هذا هو القياس، والأكثر في السماع (باقل) والأول مسموع أيــضاً، قال أبو داود لابنه داود: "يا بني ما أعاشك بعدي ؟، فقال داود:

أعاشني بعدك وادٍ مُبقِلُ آكل من حوذانه وأنسِلُ " [2]

فاسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل كما هو معلوم ومن غير ثلاثي بإبــدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، هذه هي القواعد المطــردة فــي العربية، و(أبقل) غير ثلاثي فاسم الفاعل منه على القياس (مُبْقِل) ولكن ورد أيضاً (باقِل) وهو مسموع كما ذكر ابن جني.

ولعلّ هذا المسموع يمثّل لهجة لقبيلة أو أكثر، فقد رُوِيَ عن الحجــازيين أنهــم يقولون: مُوتَعِد ومُوتصِل ومُوتسِر، بإثبات الواو التي تبدل وتدغم لدى الآخرين: مُتّعِــدّ ومُتّصِل... [3].

---

[1] ضيف، شوقي، المدارس النحوية : ص46.

[2] ابن جنى، الخصائص : 138/1.

[3] ابن جني، المنصف : 1/ 205، وانظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ص 256.

وقد نص ابن مالك على أنها لغة لبعض الحجازيين، وابن الخشاب أنها للحجاز، قال: وعلى أنها للحجاز جاء القرآن على لغة غيرهم[1].

وقد اتفق أغلب الصرفيين على أن لاسم الفاعل صيغة واحدة على مثال (فاعل) في جميع أبواب الفعل الثلاثي قياساً أو سماعاً، وقد شذّت بعض أسماء الفاعلين من غير الثلاثي المجرد فجاءت على (مُفعَل) قالوا: رجل مُحصَن ومُفعَم ومُسهَب: أي يطيل الكلام، ومُلفَج: أي فقير[2].

والسيوطي في كتابه المزهر يعتبر السماع أحد الطرق الستة لمعرفة طرق الأخذ والتحمل فيقول:" السماع من لفظ الشيخ أو العربي، قال ابن فارس: وتؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على ممرّ الأوقات، وتؤخذ تلقّناً من ملقّن وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات وللمتحمل بهذه الطرق عند الأداء والرواية صيغ أعلاها أن يقول: أملَى علي فلان أو أملّ على فلان[3].

وكان علماء اللغة يشترطون في النقل شروطاً ذكرها أبو البركات الأنباري بقوله: " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[4].

وتنطبق هذه الشروط انطباقاً تاماً على موارد السماع لدى سيبويه وأساتيذه وعلى ما أضافه سيبويه من النقل عن العلماء الموثقين.

وقام ابن هشام ببيان مصطلحي القلة والكثرة وغيرهما فقال: "اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه، والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل فالعشرون بالنسبة إلى

---

(1) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب : 147/1.

(2) المصدر نفسه: 233/1، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل : 6 / 68.

(3) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 144/1-145.

(4) آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب : ص342.

ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعُلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك[1].

وعلى الرغم من ذلك كله فإن الدارسين على اختلاف أسسهم المنهجية في السماع متفقون على أن السماع أصل والقياس فرع عليه، وأن السماع ينقض قياساً سابقاً، يقول ابن جني: " إذا أدّاك القياس إلى شيء، ثم سمعت العرب نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدعْ ما كنت عليه، وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه، نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه" [2].

وفي الخصائص يقول ابن جني: "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت (استحوذ واستصوب) أدّيتهما بحالهما ولم يتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما ألا تراك لا تقول في استقام: استقوَم، ولا في استساغ: استسوَغ، ولا في استباعَ: استبيَع، ولا في أعاد: أعود، لو لم تسمع شيئا من ذلك قياساً على قولهم: أخوص الرِّمْث، فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطّرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجربت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من وَذَرَ، ووَدَعَ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو: وَزَن، ووَعَد لو لم تسمعهما، فأما قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما الذي	غاله في الحُبّ حتى وَدعَه

فشاذّ، وكذلك قراءة بعضهم: " ما وَدَعَك ربّك وما قلى " [3].

فأما قولهم: ودَع الشيء يَدَعُ – إذا سكن – فاتّدع، فمسموع مُتَّبع وعليه أُنشد بيت الفرزدق:

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 234/1.

[2] آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب ص342.

[3] سورة الضحى : 3.

وعَضٌ زمانٍ يابنَ مَرْوان لمَ يَدِعِ   من المال إلا مُسْحَتٍ أو مُجَلَّفُ

فمعنى (لم يَدِعِ) بكسر الدال- أي لم يتّدعْ ولم يثبت "[1].

ويقول ابن جني في (المنصف): ومنها – أي اللغة – ما لا يؤخذ إلا بالسماع ولا يلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رَجُل وحَجَر فهذا مما لا يُقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع، فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسة، وقليلاً ما يعرفه أكثر أهل اللغة لاشتغالهم بالسماع عن القياس " [2].

2.4.1 القياس:

أما القياس: فهو من قاس الشيء يقيسه قَيْساً وقياساً واقتاسه وقيّسه إذا قدره على مثاله، وقايَسَ بين الشيئين أي قَدّرَ بينهما، وقاس الطبيب الشَّجّة بالمقياس أي قدَّر غورها به، وبينهما قِيسُ رمحٍ وقِيسُ إصبع أي قَدْر إصبع[3] وهو في المصطلح العلمي تقدير الفرع بحكم الأصل، ولا بد له من أربعة أركان: أصل وفرع وعلة وحكم [4].

ويُعَدّ استخدام القياس من الأسس المنهجية في دراسة اللغة، وقد أخذ به اللغويون جميعاً البصريون منهم والكوفيون، غير أنهم اختلفوا في كثرة الأخذ به والاعتماد عليه، إذ كان البصريون أكثر من سواهم ميلاً إلى استخدامه في دراساتهم[5].

وقال ابن الأنباري في جدله: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، قال: وهو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائلة عليه كما قيل: إنما النحو قياس يُتبع، ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب،

---

[1] ابن جني، الخصائص : 1/ 140 – 141.

[2] ابن جني، المنصف : ص 32.

[3] ابن منظور، لسان العرب :12 / 234.

[4] آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب : ص 343.

[5] المصدر نفسه.

فأركان القياس أربعة: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكمٌ وعلّة جامعة[1].

والقياس لدى القدامى أساس نبني عليه كل ما نستنبطه من قواعد في اللغة أو صيغ في كلماتها أو دلالات في طائفة من ألفاظها، والقياس إنما هو استنباط مجهول من معلوم، وهو في تحديد القدامى من اللغويين له: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أو حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع [2].

وتداخل اللغات من حيث السماع والقياس هو ما يعنينا ثمة، وذلك لأن تداخل الألفاظ إنما هو لهجات لقبائل مختلفة، فقبيلة نطقت هذا البناء بالضم وقبيلة أخرى نطقته بالكسر، واللغويون نقلوا ما سمعوا فإذا زاد السماع قيس عليه، فقالوا: قياس مضارع (فَعَل) مفتوح العين إما الضم أو الكسر، وتعدّى بعض النحاه – وهو أبو زيد – هذا وقال: كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطرح الآخر ويقبح استعماله، وقال بعضهم: بل القياس الكسر لأنه أكثر وأيضاً هو أخف من الضم [3].

وبعد، فاعلم أنهم استعملوا اللغتين في ألفاظ كثيرة كعرَش يعرُش ونفَر ينفُر وشتَم يشتُم ونسَل ينسُل وفسَق يفسُق وحسَد يحسُد، وغيرها كثير، وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر، وذلك إما سماعي أو قياسي، فالسماعي الضم في قتَل يقتُل ونصر ينصُر وخرج يخرُج مما يكثر والكسر في ضرب يضرِب، وعتَب يعتِب، والقياس كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين، والكسر فيهما يائيَّيْن وفي المثال اليائي، ومن القياس الضم في باب الغلبة [4].

---

(1) السيوطي، الاقتراح : ص 59-60.

(2) الزيدي، فقه اللغة العربية : ص 273.

(3) الإستراباذي، شرح شافية ابن حاجب : 1/ 188.

(4) المصدر نفسه.

وسواء أكان مضارع الثلاثي بالفتح أو الضم أو الكسر فلعلها لهجات لقبائل سمعها اللغويون إلا أن بعضهم لم يعزُها لأصحابها، وبعضهم عزاها مثل الرضي فقال: " ويجوز أن يكون غسا وشجا وعثا وسلا طائية لأنه جاء عثَى يعثَى وغسِي يغسَى وشجِي يشجَى وسلِي يسلَي، وأما قلِيَ يقلى فلغة ضعيفة عامرية، والمشهور كسر مضارعه، وحكى بعضهم: قَلِيَ يَقْلى (كتعِب يتعَب) يمكن أن يكون متداخلاً، وأن يكون طائياً، وكذا قرأ الحسن:(ويهْلَكَ الحرثُ) بفتح اللام، وركَن يركَنُ كما حكاه أبو عمرو من التداخل، وذلك لأن ركَن يركُن بالفتح في الماضي والضم في المضارع لغة مشهورة " [1].

وقد حكى أبو زيد عن قوم: ركِنَ بالكسر يَركَن بالفتح، فركَب من اللغتين ركَن يركَن بفتحهما، وكذا قال الأخفش في قَنَط يَقْنِط، لأن قَنَط يَقنُطُ كيقعُد ويجلِس مشهوران، وحكى قنِط يقنَط كتعِب يتعَب[2].

وقد ورد في شرح الشافية من التداخل قول بعض العرب: طاح يَطُوح فيكون أخْذُه من طاح يَطُوح الواوي الماضي من طاح يطِيح اليائي المضارع فصار طاح يَطيح، والذي ذكره الجوهري من يَطُوح ليس بمسموع، ولو ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركباً وفي موضع آخر يقول: " وإن كان على فَعِل فُتِحَتْ عينُه أو كُسرت إن كان مثالاً، وطيئ تقول في باب(بَقِي يَبقَى): (بَقَى يَبقَى)، وأما فضِل يفضُل ونَعِمَ ينعُم فمن التداخل [3].

---

[1] الإسترابادي، شرح شافية ابن حاجب : 118/1.

[2] المصدر نفسه : 125/1.

[3] المصدر نفسه : 134/1.

الفصل الثاني
تداخل اللغات في أبنية الفعل

ينقسم الفعل بحسب التجرد والزيادة إلى: مجرد ومزيد:

فالمجرد ما كانت حروفه أصلية لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة، والمجرد قسمان: ثلاثي ورباعي.

والمزيد ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية، وهو قسمان: ثلاثي ورباعي [1].

1.2 الفعل الثلاثي المجرد :

لاحظ اللغويون أن الفعل الثلاثي المجرد ذو معانٍ كثيرة لا تكاد تنحصر ولذلك لم يحاولوا استقصاء معاني أوزانه، وإنما نظروا إليها نظرة عامة ووضعوا فيها أحكاماً عامة، وفي ذلك يقول ابن يعيش :" إن (فَعَلَ) مفتوح العين يقع على معانٍ كثيرة لا تكاد تنحصر توسعاً فيه لخفة البناء واللفظ واللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه [2].

ويقول الرضي الإستراباذي:" للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية: فعَل وفعِل وفعُل نحو: ضربه وقتله وجلس وقعَد وشرِبه ومقِه، وفرِح ووثِق وكرُمَ " [3].

ومن الممكن ضبط عين الثلاثي في الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث (الفتحة أو الكسرة أو الضمة)، وقد افترض الصرفيون للفعل الثلاثي تسعة أبواب أو وجوه، رفضوا ثلاثة منها، لعدم ورودها عن العرب وهي:

أ. فَعُل يفعَل – بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع.

---

(1) السيوطي، المزهر : 2/ 37، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف : ص 17.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل : 7/ 156-157.

(3) الرضي، شرح الشافية :1/67.

ب. فعُل يفعِل – بضم العين في الماضي وكسرها في المضارع.

ج. فعِل يفعُل– بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع [1].

أما الأوزان الستة التي قبلوها لورودها عن العرب، ورتّبوها حسب كثرة ورودها في العربية فهي على النحو التالي: [2]

1- فَعَل يفعُل نحو: نَصَر ينصُر.

2- فعَل يفعِل نحو: ضَرَب يضرِب.

3- فَعَل يَفعَل نحو: فَتَح يفتَح.

4- فعِل يفعَل نحو: فرِح يفرَح.

5- فعُل يفعُل نحو : كرُم يكرُم.

6- فعِل يفعِل نحو: حسِب يَحسِب.

ولكن هذه الأبواب التي وضعها الصرفيون لم تستطع استيعاب كل ما جاء عن العرب، ولهذا نجدهم يصفون ما خالف القواعد بالشذوذ، وأحياناً يعدّونه من تركّب اللغات، ويقصد به أن يؤخذ الماضي من لهجة قوم والمضارع من لهجة أخرى فتنشأ لهجة ثالثة [3].

يقول ابن جني:" اعلم أن الثلاثي على ضربين: أحدهما: ما يصفو ذوقه ويسقط عنك التشكك في حروف أصله كـ (ضرب وقتل) وما تصرف منها فهذا ما لا يُرتاب به في جميع تصرّفه نحو: (ضارب ويضرب ومضروب) و(قاتل وقتال واقتتل القوم واقتل) ونحو ذلك، فما كان هكذا مجرداً واضح الحال من الأصول فإنه يحمي نفسه وينفي الظنّة عنه، والآخر: أن تجد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد، فههنا يتداخلان ويوهم كل واحد منهما كثيراً من الناس أنه من أصل صاحبه، وهو في الحقيقة

---

[1] أنيس، من أسرار اللغة : ص 30، وانظر: هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً: ص 52.

[2] انظر: سيبويه الكتاب: 38/4، وانظر: السيوطي، المزهر: 37/2، وابن يعيش، شرح المفصل:157/7.

[3] انظر السيوطي، المزهر: 262/1، والمنصف : 256/1.

من أصل غيره، وذلك كقولهم: شيء رِخْو ورِخْوَدّ، فهما - كما ترى - شديدا التداخل لفظاً وكذلك هما معنى وإنما تركيب رِخْو من (ر خ و) وتركيب رِخْوَدّ من (ر خ د) وواو (رخودّ) زائدة وهو فعول كعلوَدّ وعِسْوَدّ. [1]

وقد نصّوا على أن (فَعَل يَفْعَل) بفتح العين في الماضي والمضارع يكون فيما عينه أو لامه حرف حلق، مثل (فتح يفتح، وقرأ يقرأ) [2].

كما عدّوا باب (فَعِل يفعِل) بكسر العين في الماضي والمضارع موقوفاً على السماع، ومما عدّوه شاذاً ما ذكروه من (فَعُل فهو فاعِل) نحو طَهُر فهو طاهر وشَعُر فهو شاعر، وحَمُض فهو حامض، وعَقُرت المرأة فهي عاقر ولذلك نظائر كثيرة، ويستطرد ابن جني فيقول: "واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت[3].

والقياس في بناء الوصف من الفعل الثلاثي مفتوح العين على (فاعل) مثل: كتب فهو كاتب ومضموم العين يكون منه على (فعيل) مثلك كرُم فهو كريم وتلك قاعدة مشهورة عندهم، فكلّ ما خالفها عُدَّ شاذاً، وهذا شأن كلّ ما خالف القواعد عندهم فإنه يوصم بالشذوذ، لكن الأجدى في ذلك هو الحمل على تركّب اللغات فهو لغات تداخلت فتركبت، وهكذا ينبغي أن يُعتقد وهو أشبه بحكمة العرب. [4]

ويبيّن محمد عبد الخالق عضيمة أن للفعل المجرد الثلاثي أوزاناً ثلاثة هي: فَعَل بفتح العين، وفَعِل بكسرها، وفَعُل بضمها، وأن فَعَل أكثر الأبنية وأوفرها، وأن فَعِل أكثر من فَعُل، ويكثر في الأعراض من الأدواء والعلل نحو: مرِض وحزِن وفرِح وفَعُل يكثر في الطبائع والسجايا، وهي الصفات الملازمة لصاحبها مثل الحسن والقبح والقسامة

---

[1] ابن جني، الخصائص: 424/1

[2] أنيس. اللهجات العربية، ص 128

[3] ابن جني، الخصائص: 372/1.

[4] المصدر نفسه.

والوسامة والطول والقصر ولا يكون إلا لازماً [1].

وفي هذا الصدد نلاحظ أن بعض الصيغ تتحول مثلاً في لهجة (أهل نجد) والقبائل البدوية بعامة إلى صيغ أخرى هي: (فِعِل) و (فِعْل) للحلقي العين، وهما متفرعتان عن صيغة (فَعِل)، وبالتالي أصبح لماضي الثلاثي المجرّد في اللهجات البدوية أربع صيغ متفرعة عن الصيغة الأصلية وهي:(فَعْل) و(فُعْل) و(فِعْل) و (فِعِل)، أما القبائل الحضرية فلم تتفرع عن الصيغ الأصلية عندها صيغ أخرى [2].

ومما جاء من ماضي الثلاثي المجّرد على بناءين، فقد أورد سيبويه في كتابه عدداً من الأفعال الثلاثية التي اختلفت بنية الماضي فيها باختلاف لهجات قبائلها مثل: (فَعُل) و(فَعَل) فيقول:" أما ما كان حسناً أو قبحاً فإنه مما يُبنى فعله على فَعُل يَفْعُل، نحو: قَبُح يَقْبُح، ووَسُم يَوْسُمُ، وجَمُل جمالاً " [3].

وقد قال بعض العرب (جَبَنَ يَجْبُن) كما قالوا: نَضَر ينْضُر ومَكَثَ يمكُث وقَعَد يقعُد، وقال بعضهم مكُث فشبّهوه (بظَرُف) لأنه فعل لا يتعدى كما أن هذا الفعل لا يتعدى، ولذلك نجد أنفسنا أمام بنائين لكل من الفعل (جَبَن) و(مَكَث) الأول على (فَعُل) والثاني على (فَعَل) [4].

وقد ذكر غير واحد من العلماء هذين الفعلين دون أن يعزوهما إلى أصحابهما، واكتفى ابن منظور بالقول:" والجُبُن بضم الجيم والباء: لغة فيهما وفي (مَكُث) قال: اللغة العالية (مَكُث) وهو نادر (ومَكَث) جائزة وهو القياس[5].

ومن هنا نستقرئ أن هذه ليست لهجة لتميم وذلك لأن تميماً لم تُعْنَ بالتطور المتعلق بالمعنى فهي قبيلة بدوية لم تُتِحْ ظروف حياتهم فرصة التأمل في المعاني بل إن

---

(1) ابن جني، الخصائص: 372/1.

(2) آل غنيم، اللهجات في الكتاب: ص 387 – 388

(3) سيبويه، الكتاب: 28/4.

(4) المصدر نفسه 10/4.

(5) ابن منظور، اللسان : 71/3 (جبن)، و 14/ 109، (مكث)

ذلك من شأن قبيلة مستقرة متأنّية ولذلك نجد سيبويه يتمثل بـ (مَكُث) عند حديثه عن أبنية الفعل الماضي الثلاثي بأنها اللغة العالية كما ذكرنا آنفاً، وهو وصف يطلقه اللغويون على اللهجة الحجازية، تعظيماً وإجلالاً لها لنزول القرآن في معظمه عليها، وعلى هذه اللهجة قرأ الجمهور[1] قوله تعالى: " فمَكُثَ غيرَ بعيدٍ " [2]، وقرئت على اللهجة البدوية: " فمَكَثَ غيرَ بعيدٍ " [3].

ومما جاء فيه الفعل الماضي الثلاثي على (فعِل) وفعُل)، يقول سيبويه: " وقالوا سَقِم سَقَماً وهو سقيم، وقال بعض العرب:(سَقُم) كما قالوا: (كَرُم) كَرَماً وهو كريم و(عَسُر) عَسَراً وهو عسير" [4].

ومثل هذه الأبنية لم يعزها اللغويون إلى أهلها، ولعلها لقبائل حضرية وهي تلك القبائل التي تميل إلى الضم، بينما نجد القبائل البدوية تميل إلى الكسر[5].

2.2 الفعل الماضي المضعّف:

وهو الذي جاء على (فَعّل) و (أفعل) وليس هذا مكانه بل سنأتي عليه في موضع آخر فيما بعد.

غير أن هناك أفعالاً اختلفت بنية الماضي فيها وتبع ذلك اختلاف في بنية المضارع مثل:(فَعَل يفعِل) و (فَعِل) يَفْعَل) نحو: (ضَنَنَ يضِنُّ وضنِن يضَنّ) ولذا فنحن نقف أمام لهجتين:

الأولى: تبني الفعل على (فَعَل يَفعِل).

---

(1) ابن منظور، اللسان 109/14 (مكث)، وانظر: آل غنيم، اللهجات في الكتاب: ص 390.

(2) سورة النمل: 22.

(3) انظر : سيبويه، الكتاب : 17/4.

(4) سيبويه، الكتاب: 17/4.

(5) أل غنيم، اللهجات في الكتاب: ص 393.

والثانية: تبني الفعل على (فَعِل يَفْعَل) ولم يعزها اللغويون إلى أحد، غيـر أننـا وجدنا أمثالها ونظائرها قد عزيت إلى بعض القبائل، فتميم تقول: عضَضْت بفتح العين، ومثلها كذلك: غصَصْت، وضَلَلْت التي عزيت إلى أهل نجد، ومن جهـة أخـرى نجـد: (ظلِلت) بكسر العين تعزى مثل هذه اللهجة إلى أهل العالية وكذلك (ضنِنت) وأهل العالية هم الحجازيون [1].

و(فَعَل يَفعَل) و(فعُل يفعُل) نحو: (لَبَّ يَلَبُّ، ولَبُبَ يَلُبُّ) يقول سيبويه: "واعلـم أن ما كان من التّضعيف من هذه الأشياء بأنه لا يكاد يكون فيه فَعُلت وفَعُـل، لأنهـم قـد يستثقلون فَعُل والتضعيف، فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك وهو قولك: ذلّ يذِلُّ ذُلاًّ وذِلّة وذليل" [2].

وفي (لَبّ يَلَبُّ) يقول سيبويه:" وزعم يونس: أن من العرب من يقول: (لَبُبْتَ تلُبُّ) كما قالوا: (ظرُفتَ تظرُف)، ومثل هذا قليل وذلك لأنهم يستثقلون الضمة والتضعيف كما ذكرنا سابقاً ففرّوا منهما " [3].

وبناءً على ما ذكر سيبويه فإنه يورد لنا لهجتين في هذا الفعل هما: (لَـبَّ يَلَـبُّ) و(لبُب يلُبُّ)، عزيت الأولى منهما لأهل الحجاز ولم تعز الثانية. [4]

3.2 الفعل الماضي الثلاثي الذي يجيء على (فَعَل يفعَل) و(فَعُل يَفْعُل):

(فَعَل يَفْعَل) بالفتح فيها كفتح يفتح، وذهب يذهب، وسعى يسعى وكل مـا كانـت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع وما جاء من هذا الباب بدون حرف حلقـي شـاذّ، كأبَى يأبَى، وهَلَك يهلَكَ في إحدى لغتيه، أو من تداخل اللغات كركَن يَرْكَن وقلَى يقلَـى:

---

(1) انظر: ابن منظور، اللسان : 184/10 (عضض).

(2) سيبويه، الكتاب: 36/4.

(3) المصدر نفسه: 36/4 – 37.

(4) انظر: آل غنيم، اللهجات في الكتاب : ص 408.

غير فصيح، وبقَى يبقَى: لغة طيء، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً وهذا قياس عندهم [1].

يقول الحملاوي: " إن المقصود باللغات هنا لهجات العرب والمقصود بالتداخل أن لهجة كانت تلفظ بحركة ولهجة أخرى بحركة أخرى، ثم تداخلت اللهجتان فظهرت أفعال لا تنتمي إلى باب بعينه من أبواب الأفعال المعروفة"[2].

وفَعُل يَفعُل بضم العين فيهما كشرُف يشرُف، وحسُن يحسُن، ورسُم يرسُم ويمُن يمُن، وأسُل يأسُل، ولؤُم يلؤُم، وجرُؤ يجرُؤ، وسرُو يسرُو، ولم يرد من هذا الباب يائيّ العين إلا لفظة: هَيُؤَ: أي صار ذا هيئة ولا يائيّ اللام وهو متصرف إلا: نهُوَ، من النُّهْية بمعنى العقل ولا مضعّفاً إلا قليلاً، كشرُرْت مثلّث الراء، ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه، وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجُّب فتنسلخ من الحدث. [3]

وفي الحاشية يقول الحملاوي: " كقولنا: رحُبت الدار أي رحُبت بك ومنه قَضُوَ الرجل أي صار قاضياً، ومنه أيضاً تحويل الفعل المتعدي إلى فَعُل لقصد التعجب والمبالغة نحو: ضَرُب زيد، أي ما أضربه. [4]

4.2 الفعل الماضي الثلاثي الذي يجيء على (فَعَل يفعُل) و(فَعِل يَفْعَل):

وفَعَل يفعُل: بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، نحو: ركَنَ يركُن، ونصَرَ ينصُر، وقَعَد يقعُد وأخذ يأخُذ، وقال يقُول وغزا يغزُو. [5]

---

[1] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ص 18- 19.

[2] المصدر نفسه: ص 19.

[3] المصدر نفسه: ص 19- 20

[4] المصدر نفسه: ص 20.

[5] المصدر نفسه: ص 18، وانظر: آل غنيم، اللهجات في الكتاب: ص 409.

وكذلك فَعِل يَفعَل، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، كركِن يـركَن وفرِح يفرَح وعَلِم يعلم ووجِل يَوْجَل وخاف يخاف وهاب يها، وغَيِد يغيَد وعَوِر يَعْـوَر وعَضَّ يَعَضّ وأمِن يأمَن وسئِم يسأَم.

ويأتي هذا الباب على الأفعال الدالة على الفـرح وتوابعـه، والامـتلاء والخُلْـوّ والألوان والعيوب والخلق الظاهرة التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل كفرِح وطـرِب وغضِب وشبِع وعطِش.[1]

وفي هذه الأفعال يقول سيبويه:" (وركَنَ يركُن رُكوناً) [2] ويقول: (وقالوا: ركِن يركَن رُكوناً) [3]، وقد عُزيت (ركَن يركُن) إلى سفلى مضر وعُزيت إلى أهل نجد حينـاً والى تميم حيناً آخر، أما (ركِن يركَن) فقد عُزيت إلى قريش. [4]

5.2 الفعل الماضي الثلاثي الذي يجيء على (فَعِل يفعَل) و (فَعُل يفعُل وافعالّ):

يقول سيبويه: " أما الألوان فإنها تُبنى على (أفْعَل) ويكون الفعـل علـى (فَعِـل يفعَل)...وربما جاء الفعل على (فَعُل يفعُل) وذلك قولك: (أدِم يأدَم أُدْمة) ومن العرب من يقول: (أدُم يأدُم أُدْمة) و(شهِب يشهَب شُهبة) و (قَهِب يَقهب قُهبْة)... و(اعلم أنهم يبنون الفعل منه على (أفعالّ) نحو: (اشهابّ) و(ادهامّ) فهذا لا يكاد ينكسر في الألوان...وقـد يستغنى بـ (افعالّ) عن (فَعِل وفَعُل)، وذلك نحو: ازراقّ واخضارّ واصـفارّ واحمـارّ واشرابّ واسوادّ وابياضّ، واسودّ وابيضّ واخضرّ واحمرّ واصفرّ أكثر في كلامهم لأنه كَثُر فحذفوه والأصل ذلك " [5]، فنحن أمام لهجتين:

الأولى: تبني الفعل على (فَعِل يفعَل).

---

[1] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ص 19.

[2] سيبويه، الكتاب: 6/4.

[3] المصدر نفسه: 9/4.

[4] انظر: آل غنيم، اللهجات في ا لكتاب: ص 409.

[5] سيبويه، الكتاب: 25/4- 26. وانظر آل غنيم، اللهجات في الكتاب: ص 409- 410.

والثانية: تبنيه على (فَعُل يفعُل)، إلا أننا لم نقف على من يعزوهما إلى أصحابهما، أما (افعالّ) فقد عُزيت إلى أهل الحجاز. [1]

6.2 أفعال جاءت في بعض اللهجات على أبواب مخالفة للقياس:

1- فَعِل يفعُل:

يقول سيبويه: " وقد جاء في الكلام (فعِل يفعُل) في حرفين...ومن ذلك (فضِل يفضُل) و(مِتَّ تموت) و(فَضُل يفضُل) و(مُتُ تموُت) أقيس " [2].

وفي شرح الشافية يقول الإسترابادي:" وإن كان على (فعِل) فُتحت عينه أو كُسرت إن كان مثالاً، وطيّيء تقول في باب بَقِيَ يَبْقَى: بَقَى يَبقَى، وأما فضِل يفضُل ونعِم ينعُم فمن التداخل" [3].

وفي المنصف يقول ابن جني:" وقد حُكي عن بعضهم (تدام وتمات) فأمّا من قال: (تدوم وتموت) فإنه جاء بهما على (فعِل يفعُل) ونظيرهما (فضِل يفضُل) و(نعِم ينعُم)، فأما من قال: مُتّ تموت، ودُمت تدوم، فهو على القياس لأنه مثل: (قلت تقول)، وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت، فيكون بعضهم يقول: (مِتّ تمات) وبعضهم يقول: (مُتّ تموت) ثم سُمِع من أهل لغةٍ الماضي وسُمِع من أهل لغةٍ أخرى المضارع، فتركبت من ذلك لغة أخرى ويجوز أن يكون من قال: (ينعُم ويفضُل) يوافق في المضارع من يقول في الماضي: (نعُم وفضُل) ويخالفه في الماضي فيقول: (فضِل ونعِم)" [4].

ويستطرد ابن جني في تعليله فيقول:" ونظير هذا ما حكاه أبو زيد فيما حُكي عنه، وذلك أنه قال: سألت من يقول في الماضي:(أحزَنني) فقال في المضارع: (يَحْزُنُني)، فهذا قد وافق في المضارع من قال: (حَزَنني) وخالفه في الماضي فقال: (أحزَنني)،

---

(1) آل غنيم، اللهجات في الكتاب، ص 410.

(2) سيبويه، الكتاب: 40/4

(3) الإسترابادي، شرح شافية بن الحاجب: 134/1.

(4) ابن جني، المنصف: ص 229.

ويجوز أن يكون للقبيلة الواحدة أو للحي الواحد لغتان: (نِعم ينعَم) و(نعُم ينعُم) فيُسمَعُ منهم ماضي إحداهما ومضارع أخرى وكذلك من قال: (كُدْت أكادُ) إنما جاء بأكاد على كدِت مثل: (هبت تهاب) فإما أن يكون من لغة من قال ذلك: (كُدتُ وكِدْتُ) جميعاً فيكون (أكاد) على كُدْتُ، وإما أن يكون يوافق في المضارع من يقول في الماضي: (كِدْتُ)"[1].

وفي شرح المفصل يقول الزمخشري:" وأما فعِل يفعُل نحو: (فضِل يفضُل) و(مِتّ تمُوت) فمن تداخل اللغتين، وكذلك (فعِل يفعَل) نحو: كدت تكاد وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناءً، والزيادة لا تخلو إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها " [2].

ويقول ابن يعيش:" لم يأت عنهم فعِل يفعُل بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل إلا أحرف يسيرة لا اعتداد بها لقلّتها وندرتها، قال أبو عثمان أنشدني الأصمعي:

ذكرت ابن عباس بباب ابن عامر
وما مَرَّ من يومي ذكرتُ وما فَضِلْ [3].

وقد منع من ذلك أبو زيد وأبو الحسن.

وجاء عن غير سيبويه: حضِر يحضُر، وقالوا في المعتلّ: (مِتَّ تموت) و(دِمْت تدوم) وذلك كله من لغات تداخلت، والمراد بتداخل اللغات أن قوماً يقولون: فضَل بالضم، وقوماً يقولون: فضِل بالكسر يفضَل بالفتح، ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى، لا أن ذلك أصل في اللغة، وأما فعُل مضموم العين في الماضي فبناء لا يكون إلا لازماً غير متعدٍ لأنه بناء موضوع للغرائز والهيئة التي

---

(1) ابن جني، المنصف: ص 229.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل : 154/7

(3) المصدر نفسه.

يكون عليها الإنسان ولم يشذ منه شيء إلا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: كُدت بضم الكاف أكاد، وهو من تداخل اللغات [1].

وبناءً على ما سبق من آراء العلماء في هذا البناء فقد عدّ بعضهم (فضِل يفضُل) و(مِتّ تموت) من تداخل اللغات وعلى رأسهم ابن جني، إلا أننا نجد أنّ هذا الرأي يعارضه بعض المحدثين مثل إبراهيم أنيس الذي يعتبر رأي ابن جني غير منطقي ولا يقبله الواقع اللغوي وفي ذلك يقول:" وليس تداخل اللغات الذي زعمه ابن جني إلا نوعاً من الصناعة لا تبرره تلك الأمثلة التي رواها، وإنما الواجب أن تجمع كل الأفعال الثلاثية: ماضيها ومضارعها، ثم تُبوّب وتنسق وينظر إليها على أنها تنتمي إلى لهجات متعددة، وأن اللغات قد تستعير الكلمات لا الصيغ، وليس هناك من مبرر يمكن معه أن تنتقل القبيلة أو الرجل منها من قوله: (نعِم ينعَم) إلى (نعِم ينعُم) [2].

ويعلل إبراهيم أنيس ذلك فيقول:" ومما يؤيد ما نذهب إليه أننا نلحظ في اللهجات الحديثة، أن الرجلين أبناء لهجتين مختلفتين قد يلتقيان ويصادق أحدهما الآخر زمناً طويلاً، وكل منهما يلتزم لهجته وما نشأ عليها، فإذا تأثر أحدهما بالآخر وأخذ يقلده في لهجته لسبب من الأسباب تكلم كل منهما بعد مران طويل ومخالطة مستمرة لهجة واحدة، أما أن تمتزج اللهجتان وينشأ منهما لهجة ثالثة فليس مما يقرّه المحدثون من الباحثين في اللغات [3].

ونحن لا ننكر التأثر والتأثير ولكن ننكر أن يكونا على هذه الكيفية فاللهجة ظاهرة اجتماعية لا فردية، وهذا الذي عدّه أولئك من تداخل اللغات اتضح أنه لهجة لأهل الحجاز، فقد عزا ابن دريد (فضِل يفضُل) إلى أهل الحجاز كما عزا غيره كأبي حيان (مِتَّ تمُوت) إلى أهل الحجاز [4].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل : 154/7.

(2) أنيس، في اللهجات العربية ص 166.

(3) أنيس، في اللهجات العربية: ص 166.

(4) انظر: آل غنيم، اللهجات في الكتاب: ص 414 – 415.

2- فَعُل يفعَل:

يقول سيبويه: وقد قال بعض العرب: (كُدت تكاد)، فقال: فعُلت تفعَل كما قـال: فعِلت أفعَل... وهذا قول الخليل وهو شاذّ من بابه، كما أن (فضِل يفـضُل) شـاذّ مـن بابه[1].

وقد عدّ ابن جني (كُدت أكاد) من تركّب اللغات[2]، وعـدّه غيـره لغـة دون أن يعزوها، غير أن صاحب اللسان ذكر أن الليث قد عزاها إلى بني عدي[3].

سبق آنفاً أن الصرفيين قد ذكروا للفعل الثلاثي ستة أبواب، تكلموا عنها وأشاروا إلى خصائص كل باب، وأن هناك أفعالاً جاءت في بعض اللهجات على أبواب مخالفـة للقياس مثل: (فَعِل يفعُل) و (فَعُل يفعَل) وتحدثنا عن هذين البنائين وبيّنا تداخل اللهجـات فيهما، ونذكر هنا أفعالاً جاءت على بابين من الأبواب الستة التي ذكرهـا الـصرفيون، وهي:

1.6.2 ما جاء على بابين أحدهما (فَعَل يفعَل) :

وفي هذا البناء فإن الصرفيين يقيسون (فعَل يفعَل) في كل فعـل صـحيح غيـر مضعّف العين أو اللام نحو: سأل وقرأ، فالقياس فيه عند الصرفيين (فعَل يفعَل) ولكنـه جاء في لهجة على باب آخر، ويعلل سيبويه ذلك ويربط بنية الفعل بظاهرة الميـل إلـى الانسجام بين الصوامت والصوائت[4] وفي ذلك يقول:" وإنما فتحوا هذه الحروف لأنهـا سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفـع مـن الحـروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو " [5].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 40/4.

(2) ابن جني، المنصف: ص 229.

(3) ابن منظور، اللسان : 13/ 130 (كود)

(4) انظر آل غنيم، اللهجات في الكتاب: ص 416.

(5) سيبويه، الكتاب: 101./4

فتعليل سيبويه إنما هو على أساس صوتي، فأصوات الحلق المستقلة تناسبها حركة الفتح لأنها أوسع الحركات فيقرّبها مخرجها من مخرج الحلقيات:

أ- **(فعَل يفعَل ويفعُل) كبرأ يبرؤ**، يقول سيبويه:" وقد جاؤوا بأشياء من هذا الباب على الأصل، قالوا: برأ يبرُؤ" [1]، وتقول صالحة آل غنيم في هذا المجال:" وأغلب الظن أن الذين آثروا فتح عين المضارع في الأفعال هم من (عُقيل) ومن تأثر بهم ممن يؤثرون الفتح، لأجل صوت الحلق، هم من القبائل البدوية التي تميل إلى تحقيق الانسجام الصوتي في كلماتها " [2].

أما ما جاء بأشياء من هذا الباب على الأصل مثل: برأ يبرُؤ، بمعنى أنها تميل إلى الضم في مضارعها فإنها لهجة عُزِيت إلى أهل الحجاز[3]، وفي أفعال أخرى نحو: (جنَح يجنَح ويجنُح) و(فرَغ يفرَغ ويفرُغ) فقد عزيت لهجة ضم عين المضارع في (جنَح) و(فرَغ) إلى قيس وأهل العالية، كما عزيت لهجة فتح عين المضارع في (جنح، وفرغ) إلى تميم وقريش ومن والاها [4].

ب- **فعَل يفعَل ويفعِل: نحو : شحَج يشحَج ويشحِج:** فقد عُزِيت لهجة كسر عين المضارع في (شحَج) إلى أعراب قيس، أما الذين يؤثرون الفتح فهم النجديون الذين تأثروا بجيرانهم من (عقيل)[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 4/ 102.

(2) آل غنيم، اللهجات في الكتاب : ص 419

(3) المصدر نفسه : ص 420

(4) انظر: سيبويه، الكتاب : 102/4

(5) انظر: ابن دريد، الجمهرة: 56/2 (ش ح ج)، وانظر: آل غنيم، اللهجات في ا لكتاب: ص 421.

2.6.2 ما جاء في بعض اللهجات على (فَعَل يفعَل) مما لا يــرى الــصرفيون مجيئــه عليه:

أ- (فعَل يفعَل ويفعُل):

قال سيبويه:" وقالوا: عضَضت تعَضُّ، فإنما يحتج بــ(وَعدُهُ) يريدون: (وعّدْتُه) فأتبعوه الأول كقولهم: (أبَى يأبى)[1]، وقِياس مضارع (عضَّ) عنــد الــصرفيون هــو (يفعُل) لأنه مضعف متعدٍّ، ولكنه ورد بفتح عينه في لهجة عزيت إلى تميم [2].

ب- فعَل يفعَل ويفعِل:

قال سيبويه:" وزعم يونس أنهم يقولون: كعَّ يكَعُّ ويكِعُّ أجود لما كانت قد تُحــرّك في بعض المواضع" [3].

فسيبويه أورد اللهجة التي تفتح عين مضارع (كعَّ) ولكنه لم يعزها غير أن فــتح عين المضارع قد عزاها بعض اللغويين إلى تميم ومن نحا نحوهم [4].

ج- فعَل يفعَل ويفعِل ويفعُل:

قال سيبويه:" وقالوا: جَبَى يجبَى، وقَلَى يقلَى، فشبهوا هذا بقرأ ونحوه" [5] أي أنه حلقي اللام صحيح غير مضعف فيكون مضارعه على (يفعَل)، وفي موضع آخر يقــول سيبويه: " وأما جَبَى يجبَى، وقَلَى يقلَى، فغير معروفين إلا من وجه ضعيف" [6].

وقال :"... وقلاه يقلوه قَلْواً...وقالوا: قليته فأنا أقلِيه قِلىً " [7].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 106/4.

(2) انظر ابن منظور، اللسان 188/7 (عضض)، وانظر آل غنيم، اللهجات في الكتاب، ص 422.

(3) المصدر نفسه. ص 423

(4) انظر ابن منظور، اللسان 188/7 (عضض)، وانظر آل غنيم، اللهجات في الكتاب، ص 422.

(5) سيبويه، الكتاب : 4/ 105.

(6) سيبويه، الكتاب: 106/4.

(7) المصدر نفسه : 46/4.

وفي شرح شافية ابن الحاجب يقول الرضي:" ويجوز أن يكون غَسَا وشَجَا وعَثَا وسَلاَ طائية كما في قوله:

نستوقد النَّبْلَ بالحضيضِ ونصطا
دُ نفوساً بُنَتْ على الكَرَم

لأنه جاء عَثِي يعثَى وغَسِيَ يَغْسَى وشَجِي يَشْجَى وسَلِيَ يَسْلَى، وأما قَلَى يَقْلَى فلغة ضغيفة عامرية والمشهور كسر مضارعه، وحكى بعضهم: قَلِيَ يَقْلَى كتعِب يتعَب، فيمكن أن يكون متداخلاً وأن يكون طائياً لأنهم يجوّزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحةً غير إعرابية مكسور ما قبلها نحو: (بَقَى) في (بَقِيَ) و(دُعَى) في (دُعِيَ) و(نَاصَاة) في (ناصِيةٍ) "[1].

يتبين لنا من خلال النصوص السابقة أن هذه اللهجة عُزِيت إلى بني عامر وعزاها آخرون إلى طيىء، ولربما كانت هذه اللهجة طائية الأصل وأن بني عامر هم الذين تأثروا بها، يقوّي هذا الرأي قول الفارابي:" فأما المفتوح في الماضي والمستقبل فهو لا يقوم إلا أن يكون فيه أحد حروف الحلق في موضع العين أو اللام، إلا في لغة طيىء، فإنهم يخالفون العرب في هذا بإجازة ذلك فيما خلا من حروف الحلق" [2].

وفي يقلُو (يفعُل) ويقلِي (يفعِل) يقول الرضي:" إنما لزموا الضم فيما ذكر حرصاً على بيان كون الفعل واوياً لا يائياً، إذ لو قالوا في قال وغزا: يقول ويغزو، لوجب قلب واو المضارعين ياء...أليست الضمة في قُلْتُ والواو في غزوت وغزوا، والكسرة في بِعْت، والياء في رميت ورميا تفرّقان في الماضي بين الواوي واليائي؟ " [3].

---

[1] الرضي، شرح الشافية: 124/1 – 125.

[2] انظر آل غنيم، اللهجات في الكتاب : ص 424.

[3] الرضي، شرح الشافية: 125/1– 126.

وقد عزا السيوطي الضم إلى أهل الحجاز كأن تقول: قلَى يقلُو (يفعُل) والكسر إلى تميم في قلى يقلِى (يفعِل)، وترتب على ذلك أن حلّت الياء محل الواو (لام الفعل) في لهجة تميم[1].

د- فَعَل يَفْعَل ويفعُل:

يقول سيبويه:" قالوا: شأى يشأى ومحَا يمحَى وصغَى يصغَى ونحا ينحَى فعلوا به ما فعلوه بنظائره من غير المعتل وقد قالوا: يمحو ويصغو وينحُو" [2].

وقد عزا اللغويون اللهجة التي تفتح عين هذه الأفعال إلى ربيعة وطيئ ورجح بعض المحدثين عزوها إلى (عُقيل) وجميعها من القبائل النجدية التي تحرص على مراعاة الانسجام الصوتي وذلك للسهولة واليسر[3].

3.6.2 ما جاء على بابين ليس أحدهما (فَعَل يفعَل) :

أ- فعِل يفعِل ويفعَل: نحو (حسِب يحسِب ويحسَب):

يقول ابن القطاع:" وجاءت أفعال بالفتح والكسر وهي، حسِب يحسَب ويحسِب، وبئِس ييأس وييئس، ويبس ييبَس وييبِس، ونَعِم ينعَم وينعِم، ويئِس ييأس وييئِس" [4]، وفي موضع آخر يقول:" ذكر أربعة أفعال وبقيت عليه ستة وهي: يبِس ييبِس، وفضِل يفضِل عن اللحياني، وقنِط يقنِط عن الأخفش وعرِضت له الغول تعرِض عن الأصمعي وضللِت أضِلّ لغة تميم، وقدِر يقدِر عن قطرب لغة لبعض ربيعة، وقد يفتح المضارع فيها كلها"[5].

---

(1) انظر السيوطي، المزهر: 37/2- 38، وآل غنيم، اللهجات في الكتاب: ص 425.

(2) سيبويه، الكتاب: 106/4.

(3) آل غنيم، اللهجات في الكتاب: ص 425.

(4) ابن القطاع، كتاب الأفعال : ص 12.

(5) المصدر نفسه.

ويقتضي قانون المغايرة – الذي يعني أن تخالف حركة عين الماضي حركة عين المضارع فتكون المخالفة في اللفظ، كما تكون في الزمن والمعنى أن يكـون مـضارع (فَعِل) هو (يفعَل) وفي هذا يقول الرضي: " اعلم أن القياس في مضارع فعِل المكـسور العين فتحُها، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوي يجوز فيها الفتح والكسر والفتح أقيس وهي: حَسِبَ يحسِب ونَعِم ينعَم ويئِس ييئَس ويبِس ييبَس، وقد جاءت أفعـال مـن المثال الواوي لم يرد في مضارعها الفتح وهي: ورِث يرِث ووثِق يثِق وومِق يمِق ووفِق يفِق وورِم يرِم وَوَلِي يلِي، وجاء كلمتان رُوِي في مضارعهما الفتح، وهما: وَرِي الزَّنـد يَري ووَبِقَ يبق وإنما بنوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط، فتخفّ الكلمة "[1].

وفي هذا الفلك يدور ابن قتيبة فيقول:" وهذه الحروف الأربعة في الأفعال السالمة شواذ، وما سواها من (فعِل) فإن المستقبل منه (يفعَل) نحو علِم يعلَم وعجِل يعجَل، أمـا المعتل فمنه ما جاء ماضيه ومستقبله بالكسر نحو: ورِم يرِم ووثِق وورِع يرِع " [2].

فنحن إذن أمام بنائين لمضارع الحروف الأربعة آنفة الذكر، أحدهما: بالكسر وقد عدّه بعضهم شاذاً كابن عصفور، والآخر بالفتح، وهو حسب رأيهم الأجـود والأكثـر، وأغلب الظن أن الفتح في لهجة من يفتح عين المضارع معزوة لأهل الحجاز، والكـسر للقبائل البدوية [3]، كما عزاها ابن قتيبة فقال:" عليا مضر تكسر وسفلاها تفتح " [4].

تحدثنا فيما سبق عن أبنية الأفعال في صورها المختلفة ووجوهها المتعددة وبيّنا تداخل اللهجات فيها، ولكيلا يفوتنا ضرب من ضروب الأفعال المختلفة وتـشعباتها، ولا عزو هذه اللهجة أو تلك إلى أصحابها وإن كان الفعل في لهجة مكسور العين، وفي لهجة أخرى مفتوح العين أو مضمومها مثلاً، فإن هذا التباين في المبنى يبقى المعنى فيه ثابتـاً

---

(1) الرضي، شرح الشافية: ص 135

(2) ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 315.

(3) انظر سيبويه، الكتاب 54/4، وانظر صالحة آل غنيم، اللهجات في الكتاب ص 434.

(4) ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 315.

في كثير من الأحوال، دون تأثر بتغير الأوزان نحو: (عطَس يعطِس) و(عطَس يعطُس) وغيره من الأمثلة الكثير، فإنه وإن اختلف الفعل عن غيره في الوزن إلا أن المعنى لا يعتريه شيء من التغيير أو الاختلاف، وهذا يتجلى في كثير من الأحوال وليس بإطلاق، وقد عقد ابن قتيبة أبواباً في كتابه (أدب الكاتب) بهذا المعنى منها: (باب فعَلت وفعُلت بمعنى) و(باب فعِلت وفعُلت بمعنى) ومن جهة أخرى نجده يورد أفعالاً تختلف دلالتها باختلاف معناها في بعض الأحوال (فالفعل (رمد) مثلاً إذا كان(رمَد يرمِد) فإنه بمعنى (هلك) وإذا كان (رمِد يرمَدُ) فإنه بمعنى هيجان العين وانتفاخها[1].

وتدل الشواهد على أن (باب فعَلت وفعُلت بمعنى) وهو المختلف المبنى المتفق المعنى، إنما نشأ في اللغة بسبب اختلاف اللهجات العربية في بعض مظاهرها الصوتية واللفظية، فإذا نطق هؤلاء بكلمة على صيغة ما، نطق بها غيرهم على نحو آخر، ولوعدنا إلى كثير من الأفعال لوجدنا مظانّ العربية ومعجماتها المعتمدة تعزو تلك النماذج إلى لغات القبائل المختلفة، فتصرِّح مرة باسم القبيلة وتصفها مرة أخرى بأنها (لغة) دون عزو. [2]

يقول ابن قتيبة:" بئِس يبأَس ويبئس، عليا مضر تكسر وسفلاها تفتح "[3].

وقال ابن دريد: " كاد يكود ويكيد، وحاد يحود ويحيد، لغة يمانية[4] وتقول أهل نجد: لهوت عنه ألهو لهياً، والأصل على فُعُول من باب قعد، وأهل العالية: لهِيت عنه ألهى، من باب تعب " [5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، (6 /222) (رمد).

[2] انظر محمد ضاري حمادي، الفعل الثلاثي المجّرد، مجلة المجمع العلمي العراقي م 36، ج 1، ص190.

[3] ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 372.

[4] ابن دريد، جمهرة اللغة : 298/2.

[5] حمادي، محمد ضاري، الفعل الثلاثي المجرد، مجلة المجمع العلمي العراقي، م 36: 190/1.

والمعلوم أن الفصحى من (كاد يكود يكيد) وهو (كاد يكاد) وهكذا نسبت هذه الأفعال إلى لغات القبائل على حسب الأبنية، أما وصف الصيغة بأنها لغة دون نسبة فكثير أيضاً – حسب رأي ضاري حمادي – ويورد أمثلة فيقول: " جاء في لسان العرب: وصبغ الثوب والشيب ونحوهما يصبَغُه ويصبُغُه ويصبِغُه: ثلاث لغات، وقال أبو عبيدة: وروي أن من العرب من يقول: فضِل يفضَل مثل جذِر يجذَر، وجاء في اللسان، في الكلام على الفعل (كمل)، وفيه ثلاث لغات: " كمَل الشيء يكمُل، وكمِل وكمُل كمالاً وكُمولاً، قال الجوهري: والكسر أردؤها " [1].

هذا إن اختلف المبنى واتفق المعنى، أما إن اختلف المبنى والمعنى كما في (حلَم يحلُم وحلُم يحلُم) حيث المبنى الأول للرؤيا في المنام والثاني من الحِلْم وهو الأناة والعقل، وكما في (أصِل يأصَل، وأصُل يأصُل) حيث المبنى الأول لأسْن الماء والثاني للأصالة وعلو الحسب والنسب [2].

ولذا فإننا نرى أن هذه الكلمات مختلفة وغير متفقة، فاللفظ غير اللفظ والدلالة غير الدلالة، وما هي إلا مفردات مستقلة شأنها شأن أية مفردة لغوية أخرى، وربما تكون لهجات لقبائل مختلفة، فمنهم من يكسر ومنهم من يفتح أو يضم، وما عنته قبيلة في مفردة اتفقت في اللفظ أو اختلفت بعض الشيء في المبنى ربما هو ما عنته قبيلة أخرى مختلفاً في الدلالة.

وقد تحدث إبراهيم أنيس عن الأفعال الثلاثية الواردة على أكثر من باب ونظر فيها من حيث الدلالة فإن اتفقت الدلالة فثمة حكم، وإن اختلفت فثمة حكم آخر، ففي الحالة الأولى رأى أن الفعل إذا جاء على البابين:

---

(1) انظر حمادي، الفعل الثلاثي المجرد، 190/1..

(2) ابن منظور، لسان العرب، (حلم) 4/ 209، ومادة (أصل) 115/1.

(فعَل يفعِل، وفعَل يفعُل) فإنه – كما يقول إبراهيم أنيس – يُعتدّ بهما معاً ولا يُهمل أحدهما، وغاية ما يقال هنا إن الكسر ينسب إلى البيئة الحجازية وأن الضم ينسب إلى البيئة البدوية [1].

وهذه الحالة هي ثبوت الماضي (فعَل) وتغير المضارع (يفعِل) أما إذا جاء الفعل على البابين: (فعَل يفعُل وفعِل يفعَل) أي يتغير الماضي والمضارع معاً فإن المعنى هو الذي يحدد البناء، ويقول إبراهيم أنيس في معرض حديثه عن الفعل حين يكون مختلفاً في بابه لاختلاف دلالته معللاً ذلك أنه ليس من المعقول أن يختلف الفعل في بابه لاختلاف دلالته، وإنما المعقول أن يكون وأمثاله قد مرّ في أطوار صوتية سابقة، وكانا في المنشأ فعلين، ثم التقيا في لفظ واحد نتيجة لتلك الأطوار، وضرب مثلاً كلمة (التغب) بمعنى الوسخ تارة والجوع أخرى، ورجّح أن هذه الكلمة كانت (السّغَب) بمعنى الجوع، وأنها مرت بأطوار صوتية فقلبت السين تاءً، فاتفقت الكلمتان [2].

وقد تبين من خلال البحث أن هناك خطوطاً قياسية غالبة في معظم أحوال الفعل الثلاثي المجرد الوارد على وجه واحد، بيد أن ما ورد على وجهين أو أكثر يثير مسألة البحث في أصل هذا التعدد وحقيقة القياس فيه، فقد يشذّ الفعل عن بابه شذوذاً تاماً إذا ورد على صورة واحدة وهي الصورة الخارجية، قد يكون بابه الضم وهو لم يرد إلا على صورة الكسر، كالمضارع من (فعَل) المضعف إذا كان متعدياً حيث يجب في عينه الضم، ولكن الفعل (حبَّ) وهو من هذا الصنف، جاء مضارعه بصورة واحدة وهي الكسر لا الضم فقالوا: (يَحِبّ) وعلى العكس فقد يكون الباب هو الكسر، كما في المضارع من (فعَل) المضعف إذا كان لازماً، ولكنه لم يرد إلا بالضم وحده نحو: مرَّ يمُرّ [3].

---

[1] أنيس، من أسرار اللغة: ص 61.

[2] أنيس، من أسرار اللغة: ص 61.

[3] انظر: حمادي، الفعل الثلاثي المجرد، 1/ 195.

وفي الحاشية يقول الرضي:" إن القياس في مضارع فعِل بالكسر يفعَل بالفتح لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضي لفظاً كما خالفه معنى، ولا تنحصر الألفاظ التي جاءت على القياس من هذا الباب في عدد معين بل تستطيع أن تجزم بأن كل فعل ثلاثي ماضيه بكسر العين لابد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالاً محصورة وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ مخالف للقياس وما جاء بالضم منه فهو متداخل" [1].

وفي المزهر يقول السيوطي:" وأما فَعِل فقياس مضارعه يفعَل (بفتح العين) وجاء بكسرها وجوباً في مضارع ومِق ووثِق ووفِق ووليِ وورِث وورِع ورِم، وبكسرها جوازاً مع الفتح في مضارع حسِب ونعِم ويئِس وبئِس ووغِر ووله ووهِل ووهِن ووَلِغ ووصِب، وقالوا: ضللِت (بكسر اللام) لغة تميم، وكذا مضارع فضِل وقنِط وقدِر (بكسر عينه) " [2].

وقالوا:" ضَلَلْت ووَرَى الزَّند (بفتح العين)، وقالوا: فَضِل ونعِم وحفِر ونكِل وشمِل وقنِط وركِن ولَبِثْتُ (بكسرها في الماضي وضمها في المضارع وفي المعتل: مِتُّ ودِمْتُ وجِدْتُ وكِدْتُ كذلك، وقالوا: تَدام وتَمات على القياس وهذا من تركيب اللغات [3].

غير أن هناك أفعالاً وردت بكسر عين مضارع (فَعِل) كما وردت بفتحها يقول سيبويه:" وقد بنوا (فَعِل) على (يفعِل) في أحرف، كما قالوا: (فَعُل) (يفعُل) فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة، فشبه به، وذلك حسِب يحسِب ونعِم ينعِم... والفتح في هذه الأفعال جيد وهو أقيس " [4].

" وما بنته جماهير العرب على فَعِل مما لامه واو، كشَقِيَ أو ياء كغَنِيَ فطيء تبنيه على فَعَل (بفتح العين) يقولون: شقَى يشقَى وفنَى يفنى" [5].

---

(1) حمادي، الفعل الثلاثي المجرد،: ص 135

(2) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 37/2، وانظر ابن القطاع، كتاب الأفعال: ص13.

(3) المصدر نفسه، وانظر ابن القطاع، كتاب الأفعال : ص14.

(4) سيبويه، الكتاب، 4/ 38- 39.

(5) السيوطي، المزهر :38/2.

وفي شرح الشافية يقول الرضي:" وجاء: وحِر صدره من الغضب ووغِر بمعناه، يحِر ويغِر، ويوْحَر ويوْغَر أكثر، وجاء ورِع يرِع بالكسر على الأكثر وجاء يَوْرَع، وجاء وسِع يَسَع، ووطِيء يَطَأ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنهم ألزموهما بعد حذف الواو فتح عين المضارع، وقالوا: جاء وَهمْتُ أهِمُ، والظاهر أن أهِم مضارع وَهَمْتُ (بفتح العين)، ومضارع وَهِمْتُ بالكسر أوْهَم بالفتح، ويجوز أن يكون وَهِمْتُ أهِم (بكسرها) من التداخل" [1].

نحن إذن أمام بنائين لمضارع (حَسِب) وأخواتها وهما: (يفعِل) و(يفعَل) وقد عدَّ سيبويه وكثيرون غيره (يفعِل) شاذاً، ويقول ابن قتيبة في أدب الكاتب في باب (فَعِل يَفْعَل ويَفْعِل):" حسِب يحسَب ويحسِب، ويَئِس ييأس وييئِس، ونَعِم ينعَم وينعِم، عليا مضر تكسر وسفلاها تفتح، وقراءَة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله يَحْسِبُ يَحْسِبون (بالكسر)، و(بئس يبأس ويبئِس)، هذه الحروف الأربعة في الأفعال السالمة شواذ، وما سواها من فَعِل فإن المستقبل منه يَفْعَل نحو: عَلِم يَعْلَم وعجِل يَعْجَل " [2].

ويقول ابن الشجري في الأمالي:" وقد جاءت أفعال فاءاتها واو على مثال: فعَل يفعِل وهي ورِث يرِث ووثِق يثِق، وورِم الجرح يرِم، وورِع الرجل يرِع إذا خاف، وومِق يمِق مِقَةً إذا أحب، ووري الزند يرِي ومجيء هذه الأفعال على فعِل يفعِل شذوذ عن القياس لأن قياس فعِل أن يأتي مضارعه على يفعَل مفتوح العين كقولك: عجِل يعجَل وعلِم يعلَم وعمِل يعمَل، وقد ندر من الصحيح أربعة أحرف تكلم بها العرب على وجه القياس وبعضهم على الشذوذ وهي: حسِب يحسِب ويحسَب، ونعِم ينعِم وينعَم، وبئِس يبأَس ويبئِس، ويئِس ييأس وييئِس" [3].

وفي شرح المفصل يقول ابن يعيش:" والذي يدل أنه فعَل بالفتح أنه لو كان فعِل لجاء مضارع على يفعَل بالفتح، فلما قالوا فيه: يبيع ويعيب ويصير دلَّ ذلك على أن

---

[1] الرضي، شرح الشافية: ص 1/ 136

[2] ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 315.

[3] ابن الشجري، الأمالي الشجرية: 1/378- 379.

ماضيه فعَل بالفتح، فإن قيل: فهلا قلتم أنه فعِل بالكسر ويكون من قبيل حسِب يحسِب، فالجواب أن الباب في فعِل بالكسر أن يأتي مضارعه على يفعَل بالفتح هذا هو القياس وأما حسِب يحسِب فهو قليل شاذ " [1].

وقلنا إن سيبويه قد عدّه شاذاً، وكثيرون غير سيبويه قد عدّوه شاذاً أيضاً وقد أوردنا آراء أولئك الذين حملوه على الشذوذ.

وقال بعضهم:" والكسر مع شذوذه أفصح " [2]، لأنها لغة أهل الحجاز وكنانة، وقد أورد كثير من المعجميين اللهجتين في مضارع (حَسِب) وأخواتها دون عزو، وكذلك فعل بعض من يشتغل بالقراءات [3].

ولكننا نجد أن جماعة من اللغويين عزوا كلاً منهما إلى أصحابها، فعزا بعضهم اللهجة التي تكسر عين المضارع في تلك الأفعال إلى عليا مضر وبعضهم عزاها إلى قريش، وآخرون عزوها إلى أهل الحجاز، أما اللهجة التي تفتح عين المضارع في تلك الأفعال وهي كما يقول بعض اللغويين (لغة جميع العرب إلا بني كنانة) أو هي لغة القبائل البدوية فقد عزوها إلى تميم. [4]

ب- فَعَل يفعِل ويفعُل: (وَجَد يجِد ويجُد):

يقول الرضي في شرح الشافية ويفسره على أنه من التداخل:" أنه يقال: طاح يطُوح، فيكون أخْذُهُ من طاح يطُوح الواوي الماضي ومن طاح يطيح اليائي المضارع، فصار طاح يطيح، والذي ذكره الجوهري من يطوُح ليس بمسموع، ولو ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركباً، بل كان طاح يطوح كقال يقول، وطاح يطيح كباع يبيع " [5]، وفي موضع آخر يقول الرضي: " ولم يضمّوا في المثال، يعني معتل الفاء الواوي

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل: 10/ 65.

[2] آل غنيم، اللهجات في الكتاب: ص 427.

[3] المصدر نفسه.

[4] انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص372.

[5] الرضي، شرح الشافية : 1/ 128.

واليائي، فلم يقولوا: وعَدَ يَوْعُد ويَسَر يَيْسُرُ، لأن قياس عين مضارع (فَعَـل) المفتـوح العين إما الكسر أو الضم فتركوا الضم استثقالاً لياء يليها ياء أو واو بعـدها ضـمة، إذ فيها اجتماع الثقلاء" [1].

أما السيوطي فيقول:" وعند أكثر النحويين لا يُتلقّى الفتح أو الضم أو الكـسر أو لغتان منها أو ثلاثتها إلا من السماع، وربما لزم الضم نحو: يدخُل ويقعُد، أو الكسر نحو: يرجِع، أو الضم والفتح، أو جاء بالثلاث فيأتي على (يفعِل) كيضرِب، أو (يفعُل) كيقتُـل، وقد يكونان في الواحد نحو: يفسِق، فقيل: يُتوقَّف حتى يُسمع، وقال الفراء: يكسر، وقال ابن جني: هو الوجه، وقال ابن عصفور: يجوز الأمران سمعا أم لم يُسمعا، وقـال أبـو حيان: والذي نختار: إن سمع وقف مع السماع، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعُل ويفعِـل، وقد شذّ ركَن يركَن وقنَط يقنَط وهلَكَ يَهلَك) [2].

يقول سيبويه:" تقول: وعدته فأنا أعِده وعداً، ووزنته فأنا أزنه وزناً، كما قـالوا: كسرته فأنا أكسِره كسراً ولا يجيء في هذا الباب (يفعُل)، وأعلم أنّ ذا أصله على (قَتَـل يقتُل) و(ضَرَب يضرِب) فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: (ياجَـلُ ويَيْجَلُ)، كانت الواومع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى (يفعِل) فلما صـرفوه إليـه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذْ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها مـن (يفعِل) فعلى هذا بناء ما كان على (فَعَل) من هذا الباب " [3].

وقد قال ناس من العرب: وجَدَ يَجُدُ، كأنهم حذفوها من يَوْجُدُ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام" [4]، أما أصحاب هذه اللهجة فذهب الكثيرون إلى أنهم بنو عامر، واستشهدوا بقول الشاعر :

---

(1) الرضي، شرح الشافية : 1/ 128.

(2) السيوطي، المزهر، 2/38- 39

(3) سيبويه، الكتاب، 4/ 52 – 53، وانظر آل غنيم، اللهجات في الكتاب ص 430

(4) المصدر نفسه

لو شِئْتِ قد نَقَع الفؤادُ بِشَرْبَة

تَدَع الصَّوادِي لا يَجُدْنَ غليلا

وقد يشذ الفعل إذا ورد على أكثر من وجه، فتارة ينطق على القياس وأخرى على غيره نحو: (شدّ يشُدّ وشدّ يشِد) حيث الضم هو القياس والكسر هو الشذوذ، ونحو: (جدّ يجِدّ وجدّ يجُدّ) حيث الكسر هو القياس والضم هو الشذوذ [1]، ويلاحظ ذلك مع الماضي (فعِل) إذا قد يرد الفعل على القياس مثل:(حسِب يحسَبُ) بفتح عين المضارع، ثم يرد على الشذوذ مثل: (حسِب يحسِب) بكسرها، أو يرد على القياس مثل (نعِم ينعُم)، وكذلك الحال مع (فعُل) إذ قياس مضارعه (يفعُل) ولكنه قد يرد على القياس وعلى الشذوذ في فعل واحد نحو: (لبُبْتَ تلُبّ ولبُبْتَ تلَب) فجاء المضارع بالفتح شذوذاً ونحو (نعِم ينعَم ونعُم ينعِم) فجاء لمضارع بالكسر شذوذاً. [2]

ولعل ظاهرة الخروج عن الباب الصرفي القياسي التي وصفها المتقدمون بالشذوذ تارة، تشبه ما سماه ابن جني (تركّب اللغات) تارة أخرى وقد يطلق عليه الوصفان معاً.

قال ابن جني:" وأما يهلَك بفتح الياء واللام جميعاً فشاذة ومرغوب عنها لأن الماضي (هلَك) فعَلَ مفتوح العين، ولا يأتي (يفعَل) مفتوح العين فيها جميعاً إلا الشاذ، وإنما هو أيضاً لغات تداخلت" [3].

وتداخل اللغات أو تركبها هو أن يؤخذ الماضي من لغة قبيلة، ويوخذ المضارع من لغة قبيلة أخرى فتحدث الصورة الجديدة، وهي الصورة التي لا تجري على القياس الأول ولا على القياس الثاني.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، (شد) 8/ 38 و (جدّ) 90/3.

[2] المصدر نفسه: 14 / 306 (نعم)، و 13/ 156(لبب).

[3] ابن جني، المحتسب: 268/2.

قال الكسائي معللاً ورود (حسِب يحسِب):" أخذوا يحسِب بكسر السين في المستقبل عن قوم من العرب يقولون: حسَب يحسِبُ، فكأن حسِب من لغتهم في أنفسهم، ويحسِب لغة لغيرهم سمعوها منهم فتكلموا بها، ولم يقع أصل البناء على (فعِل يفعِل)"[1]، وقال الفرّاء معقباً:" قوّى هذا الذي ذكره الكسائي عندي أني سمعت بعض العرب يقول: فضِل يفضُل " [2].

فشرح أبو بكر ابن الأنباري ذلك بقوله:"يذهب الفرّاء إلى أن يفعُل لا يكون مستقبلاً لفعِل وأن أصل يفضُل من لغة قوم يقولون: فضَل يفضُل، فأخذ هؤلاء ضم المستقبل عنهم [3].

وقد عقد ابن جني في (الخصائص) باباً سماه (باب في تركُّب اللغات) عاب فيه على من يصف الأفعال الخارجة عن القياس بأنها شاذة، وأن ذلك نتاج لتداخل اللغات، فقال:" ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على (فعِل يفعُل) نحو: نعِم ينعُم، ودِمت تدوم، ومِت تموت، وقالوا أيضاً فيما جاء من (فعَل يفعَل) وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً، نحو: قلَى يقلَى، وسلاَ يسلَى وجبَى يجبَى، وركَن يركَن، وقنَط يقنَط، ثم قال:" واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت " [4].

وبيّن ابن جني معنى التداخل فقال مفسّراً ورود قلَى يقلَى وسلا يسلَى: " أنهم قد قالوا: قلَيت الرجل وقلِيته فمن قال: قلَيْته فإنه يقول: أقليه، ومن قال: قلِيتِه قال: أقلاه، وكذلك من قال: سلَوْته، قال: أسلُوه، ومن قال: سلَيْته، قال: أسلاه، ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمّه إلى

---

[1] ابن الانباري، الاضداد : ص 10.

[2] المصدر نفسه : ص10.

[3] المصدر نفسه : ص10.

[4] ابن جني، الخصائص : 1 / 374 – 375.

لغته، فتركبت هناك لغة ثالثة، كأن من يقول: سلا، أخذ مضارع من يقول: سلِي، فصار في لغته: سلا يسلَى" [(1)].

ويقول محمد ضاري حمادي:" وواضح من كلام ابن جني ومن سبقه الكسائي والفرّاء وابن الأنباري، أن اختلاط أصحاب اللغتين وسماع بعضهم بعضاً قد أدى إلى حدوث اللغة الثالثة، وأن الاقتراض اللغوي شمل الماضي وحده أو المضارع وحده، كيفما تنشأ تلك الصورة " [(2)].

ويرى إبراهيم أنيس أن كلام ابن جني يمكن أن يفسّر بأن ما أخذ من اللغة الأخرى إنما كان مفردةً ولم يكن وزناً، لأن الأوزان لا تستعار وإنما الذي يستعار هو الكلمات كما يقول أنيس: إن افتراض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضي فقط دون مضارعه أو المضارع فقط دون ماضيه أمرٌ بعيد الاحتمال" [(3)].

وينتهي أنيس إلى أن الصورة المستعارة إنما هي وزن شاذ عن قياس ذلك الباب الصرفي، وأنها لا تعني تكوّن باب جديد، ولكن ابن جني رفض أن تكون هذه الأوزان في باب الشذوذ – كما تقدم بيانه – وكان له رأي في ذلك فقال: " إن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت " [(4)]، ويكمل ابن جني قوله " أن من يصف هذه الأنماط بالشذوذ إنما هو ضعيف نظر، خفّ فهمه إلى تلقي ظاهر هذه اللغة " [(5)].

غير أن لحمادي وجهة نظر فيما استقر عليه رأيه من أن اختلاف النظرة إلى تلك الصورة الجديدة وعدَّها شواذّ أو عدَّها لغاتٍ متركّبة لا يغيّر من واقعها اللغوي شيئاً – كما يقول – وإنما هي أفعال سماعيّة محدودة الورود في الكلام الفصيح، وأنها وردت بالأوجه القياسية أيضاً، فإن كان الوجه فيها قياسياً فشأنه شأن أي فعل وارد على باب

---

(1) ابن جني، الخصائص: 1/ 376.

(2) حمادي، الفعل الثلاثي المجرد، م 36: 197/1.

(3) أنيس، من أسرارا اللغة : ص 47.

(4) انظر ابن جني، الخصائص : 374/1.

(5) المصدر نفسه: 374/1.

قياسي، وإن كان الوجه غير قياسي فشأنه شأن كل لفظة فصيحة جاءت على غير القياس تحفظ ولا يقاس عليها. [1]

ويرى الصرفيون العرب أن الأصل في مضارع (فَعَل) هو المخالفة بالكسر (يفعِل) أو بالضم (يفعُل) أما المماثلة أي: الفتح في الماضي والمضارع فأمر طارئ، أو من تداخل اللهجات كما لاحظ الخليل [2].

وقد قال الرضيّ:" اعلم أن أهل التصريف قالوا: إن فَعَل يفعَل، بفتح العين فيهما، فرع على فعَل يفعُل أو يفعِل، بضمها أو كسرها في المضارع فقالوا: قياس مضارع فعَل المفتوح عينه إما الضم أو الكسر وتعدّى بعض النحاة – وهو أبو زيد – هذا وقال: كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطْرَح الآخر ويقبح استعماله"[3] ولاحظ الصرفيون أن التماثل يحدث باطراد إذا كانت عين الفعل ولامه أحد أحرف الحلق: (الهمزة والعين والغين والحاء والخاء والهاء) [4]، أما إذا لم تكن عينه ولامه أحد أحرف الحلق، فيكون شاذاً عند بعض اللغويين[5]، ومن تداخل اللغات عند بعضهم [6].

7.2 تداخل اللغات في (فَعَل) و(أَفعَل):

ترتب على اختلاف اللهجات العربية القديمة في بنية الكلمة اختلاف في بعض الصيغ الصرفيّة تناوُلُ صيغتين صرفيتين في هذا المقام، هما: (فَعَل وأفعل) في اللهجات العربية من أجل الوقوف على أهم القبائل العربية التي كانت تستخدم الصيغة المجردة

---

(1) انظر : محمد ضاري حمادي، مجلة المجمع العلمي العراقي، م 36: 198/1.

(2) أحمد نصيف الجنابي، ظاهرة المشترك اللفظي: م 35: 381/3.

(3) الإستراباذي، شرح الشافية: 117/1.

(4) المبرد، المقتضب: 111/2 وابن يعيش، شرح المفصل:153/7.

(5) سيبويه، الكتاب: 254/2.

(6) ابن جني، الخصائص: 374/1- 375.

(فَعَل) والقبائل التي كانت تستخدم الصيغة المزيدة (أفعَل)، إذ إن وجود الألفاظ المختلفة ذات الدلالة الواحدة يقضي بنسبتها إلى لغات لقبائل مختلفة، ولا يمكن أن يكون ذلك في لغة قبيلة واحدة.

قال ابن درستويه وهو يتحدث عن (فَعَل وأفعَلَ) المتفقتين في المعنى:" لا يكون فَعَل وأفعَلَ بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين" [1].

وإن استخدام هاتين الصيغتين لقبائل مختلفة هو اختلاف في لهجات هذه القبائل فقد يستعمل بعضهم: (فَعَل) ويستعمل آخرون (أفعل) فهما صيغتان ذات دلالة واحدة، والمعروف أن الغالب على أهل الحجاز ومن والاهم من القبائل عدم الهمز – أي استخدام الصيغة المجردة – وأن الغالب بعامة على تميم وأهل نجد هو الهمز واستخدام الصيغة المزيدة [2]، وربما يكون لطبيعة الحياة والبيئة تأثير في ذلك، فهي بيئة بدوية خشنة وقاسية تتطلب إظهار الحروف في الكلمة والنبر عليها تمهيداً لإسماعها، وقد ميّزت العربية بين الأفعال من حيث أثر خصائصها الصرفية في التركيب، وحدّدت حدود عملها وضوابطه، من حيث اقتضاؤها عناصر تركيبية أخرى ومن ذلك أن الفعل اللازم يتوقف اقتضاؤه عند حدود الفاعل، فإذا تعدّى الفعل اتسعت دائرة اختصاصه، وتعددت مقتضياته فاحتاج إلى مفعول به أو أكثر حسب ما يقتضيه [3].

وقد استخدمت العربية أدوات شكلية جعلت الأفعال تتحول من حالة اللزوم إلى حالة التعدي، وأضافت إلى أبنيتها عناصر جديدة أضفَت على هذه الأفعال وأعطتها

---

(1) السيوطي، المزهر، 384/1.

(2) انظر: الزيدي، فقه اللغة العربية: ص 250- 251.

(3) العناتي، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية : ص 148.

شرعية التعدي إلى مفعول واحد أو أكثر، ومن هذه الأدوات الـشكلية حـرف الهمـزة والتضعيف وغيرهما [1].

يقول السيوطي:" وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفـظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضدّ للآخر لما كان ذلك إبانة بـل تعميـة وتغطية " [2]، ثم يتحدث السيوطي عن (فعل) و(أفعل) فيقول: " ولكن قد يجيء الـشيء النادر من هذا لعللٍ، كما يجيء فَعَل وأفعَل، فيتوهم من لا يعرف العلل أنهمـا لمعنيـين مختلفين، وإن اتفق اللفظان، والسماع في ذلك صحيح من العرب...وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين" [3].

وسياق حديثنا هنا متعلق بنقل وزن (فَعَل) من حالة اللزوم إلى حالة التعـدي، أو من التعدي إلى مفعول إلى التعدي إلى مفعولين، ومن ناموس اللغة وسننها إضافة الهمزة لوزن (فَعَل) لتعديته وقد انتهى إلى مسامع اللغويين كثير من هذه الأفعال، جاءت علـى صورتين وبنائين بالإضافة إلى اشتراكها في صفة اللزوم أو التعدي فرصدوها ودوّنوها وعلقوا على ما يجوز وما لا يجوز، فكان مما أوردوه الأمثلة التالية على (فعل وأفعل): جدَّ فلان في أمره وأجدّ فهو جاد ومجَدّ، وضاء القمر وأضاء، ووحَى وأوحى، طَلَعْـت على القوم وأطلعت وخلَق وأخلق، وسرى وأسرى، وقبل وأقبل، ودبر وأدبر، وعصفت الريح وأعصفت، وبكر وأبكر، وغثّ وأغثّ، وجنّ الليل وأجنّ، وغسق وأغسق وغضا وأغضى، وثرى الرجل وأثرى، وفرزت الشيء وأفرزته، وبـدأ الله الخلـق وأبـدأ الله الخلق، وغمدت السيف وأغمدته، وغيرها [4].

---

(1) العناتي، التباين وأثره تشكيل النظرية اللغوية العربية: ص 148.

(2) السيوطي، المزهر: 385/1.

(3) المصدر نفسه: 385/1.

(4) انظر العناتي، التباين وأثره تشكيل النظرية اللغوية العربية : ص 149.

وفي الكتاب يقول سيبويه:" وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على فعلت ويُلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت، كما أنه يجيء الشيء على أفعلت لا يستعمل غيره" [1].

ويورد سيبويه أمثلة على ذلك فيقول: "وذلك قِلتُه البيع وأقلتُه وشَغَلَه وأشغله، وصرّ أذنيه وأصرّ أذنيه، وبكر وأبكر وقالوا: بَكَر فأدخلوه مع أبكر وبكّر كأبكر، فقالوا: أبكر، كما قالوا: أدنف الرجل، فبنوه على أفعل وقالوا: حرثت الظهر وأحرثته، ومثل ذلك: نَعِم الله بك عيناً، وأنعم الله بك، وزلته من مكانه وأزلته، ومثل هذا: لطف به وألطف غيره ووهَم يهِمُ، وأوهَمَ يُوهِمُ، مثل غفَل وأغفل" [2].

ويقول السيوطي:" وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق فظنّوا أنها بمعنى واحد" [3].

وفي موضع آخر يقول السيوطي:" أهل اللغة أو عامتهم يزعمون أن (فعل وأفعل) بهمزة وبغير همزة قد يجيئان لمعنى واحد، وأن قولهم: دير بي، وأُدير بي من ذلك، وهو قول فاسد في القياس والعقل مخالف للحكمة والصواب، ولا يجوز أن يكون لفظان مختلفان لمعنى واحد، إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم والآخر في لغة غيرهم" [4].

وقد ذكر ثعلب أن أُديرَ بي لغة فأصاب في ذلك، وخالف من يزعم أن فعلت وأفعلت بمعنىً واحد، والأصل في هذا (قد دُرت) وهو الفعل اللازم ثم ينقل إما بالباء وإما بالألف فيقال: قد دير بي أو أدرت فهذا القياس ثم جيء بالياء مع الألف فقيل: قد أُدير بي، كما قيل قد أُسرِي بي على لغة من قال أسرى في معنى سرى [5].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 4/ 61

(2) المصدر نفسه 4/ 62.

(3) السيوطي، المزهر: 385/1.

(4) السيوطي، المزهر: 1/ 386.

(5) المصدر نفسه.

ويقول إبراهيم أنيس:" والمشهور من أحكام التصريف العامة أن هناك معنى لكل حرف من حروف الزيادة في بناء الأفعال، وأنه إذا زيد حرف أو حرفان أو أكثر كان لكل زيادة من هذه الزيادات معناها الملحوظ وذلك تفرقة بين المجرد والمزيد " [1].

وإذا تتبعنا أقوال النحاة والصرفيين في أبنية الأفعال المزيدة بمختلف حروف الزيادة نستطيع أن نستخلص ظاهرة صرفية واضحة هي أن أكثر هذه الأبنية الصرفية المزيدة يمكن أن تأتي كالأبنية المجردة دون اختلاف أو مغايرة وأن معاني الأبنية المجردة والمزيدة تتلاقى على معنى مشترك، فيأتي المجرد والمزيد بالمعنى سواء[2].

ولقد وردت طائفة كبيرة من الأفعال تناوبت فيها (فعل) و (أفعل) للدلالة على معنى واحد، ووقف اللغويون العرب مواقف متباينة من ذلك، فذهب فريق منهم إلى أن المعنى في تلك الصيغتين واحد، وأن الاختلاف الذي نراه في الصيغة عائد إلى اختلاف اللهجات العربية، وفي ذلك يقول الخليل: " قد يجيء (فعلت وأفعلت) المعنى فيها واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، فيجيء به قوم على (فعلت) ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على (أفعلت) " [3].

ومثل ذلك فعل ابن سيده الذي أرجع ذلك التباين في الصيغتين إلى اختلاف اللهجات العربية فقال:" قد يكون فعلت وأفعلت بمعنى واحد وكأن كل واحد منهما لغة لقوم، ثم تختلط فتستعمل اللغتان " [4].

ويبدو من أقوال القدامى أن هاتين الصيغتين تتناوبان على المعنى الواحد لعل مما يؤكد ذلك ما ذهب إليه ابن حني عندما ذكر أن فعل وأفعل يتعاقبان على المعنى الواحد، وابن درستويه الذي أكد ذلك وابن سيده الذي شاركهم الرأي وأن هذا الاختلاف في الصيغة الصرفية والاتفاق في المعنى عائد إلى اختلاف اللهجات العربية وأن هذا

---

(1) أمين، محمد شوقي، في معاني الأفعال، مجلة مجمع اللغة العربية، 1975، ج 35/ 110.

(2) المصدر نفسه.

(3) سيبويه، الكتاب: 4/61.

(4) ابن سيدة، المخصص: 4/ 171.

الأمر لم يكن بإطلاق وإنما كان مقيدا بوحدة المعنى وهنا لا تستطيع أن تقول إن هذا التناوب في هاتين الصيغتين يعود إلى الاختلاف في اللهجات العربية إلا إذا كان معنى الصيغتين واحداً، أما إذا اختلف المعنى فلا يجوز لنا أن نعتبر ذلك من الاختلاف في اللهجات، لأن اللهجة الواحدة قد تستخدم الصيغتين معاً، فنقول مثلاً: جلس زيد ثم نقول: أجلس عمرو زيداً، هنا نلاحظ أن الصيغة المزيدة أصبحت تدل على معنى جديد بسبب التعدية.

وقد أشار سيبويه إلى ذلك عندما قال:" هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى، نقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه" [1].

أما الفريق الثاني فهم الذين لم يؤيدوا أن تجيء (فَعَل وأفعل) بمعنى واحد ومنهم الأصمعي الذي أنكر كثيراً مما ورد على فعل وأفعل، فقد أنكر ألحق في لحق، وأخفق في خفق، وأبرق في برق. [2]

ونلاحظ أن الأصمعي كان يقبل إحدى الصيغتين ويرفض الأخرى فقد كان يقبل المستوى الفصيح، وينكر أمر اللهجات، وذلك ليس غريباً على الأصمعي، فقد عرف عنه ولعه بالجيد المشهور وضيقه فيما سواه مما ورد من الصيغتين. [3]

نفهم من قول الأصمعي أن الصيغة المجردة (فَعَل) هي الأصل، وأن (أفعل) وهي الصيغة المزيدة قد تطورت عنها في لهجة تميم، ومما يدعم هذا الرأي أن لهجة الحجاز في استخدام الصيغة المجردة (فَعَل) قد وصفت بأنها هي اللغة الجيدة وهي الأفشى والأكثر. [4]

---

(1) سيبويه، الكتاب، 55/4

(2) السجستاني، فعلت وأفعلت : ص 59.

(3) المصدر نفسه: ص 59.

(4) أبو منصور، القراءات وعلل النحويين فيها: 131/1.

وقد وصفت الصيغة المزيدة كذلك بأنها لغة رديئة يضاف إلى ذلك أن الأصل في معظم كلمات اللغة ثلاثي و (أفعل) فيها زيادة الهمزة [1].

ومن جانب آخر فقد أنكر بعض اللغويين اتفاق (فعل وأفعل) في المعنى إلا ما ندر وعلى رأس هؤلاء ابن خالويه، لأن جميع كلام العرب - كما يقول - أن يقال: فعل الشيء وأفعله غيره، مثل جلس زيدٌ وأجلسه غيره. [2]

أما المحدثون من علماء اللغة، فقد ذهبوا مذهب الفريق الأول من القدماء في هذا الأمر، فعدّوا الأفعال التي وردت بصيغة (فعل وأفعل) والمعنى واحد من باب اختلاف اللهجات العربية، ولذلك نجد خليل العطية يقول:" لقد اتضح لي من استقراء هذه المسألة أن الاتفاق الوارد بين صيغتي الأفعال آتٍ من اختلاف اللهجات العربية فلهجة قبيلة ما (فعل) وقبيلة أخرى (أفعل) " [3].

وتقول منيرة العلولا:" كثر التصنيف في الأفعال الواردة بصيغة الثلاثي المجرد والمزيد بالهمزة والآتية على بنائي (فعل وأفعل) وتطرقت في حديثها عن الجمع لما جاء باللفظين بمعنى، وأكّدت أن ذلك من التداخل في اللغات، وأن أحد اللفظين لهجة لقبيلة وأن البناء الآخر لقبيلة أخرى" [4].

وذهب أحمد علم الدين الجندي إلى أن اللهجات العربية القديمة تجنح إلى اختيار إحدى الصيغتين دون الأخرى[5]، ولم يختلف رأي غالب المطلبي، عندما أشار إلى أن اختلاف المعنى في هاتين الصيغتين يعود إلى اختلاف اللهجات العربية. [6]

---

(1) المصاروة، جزاء، دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية : ص 170.

(2) ابن خالويه، ليس في كلام العرب :ص 25، وانظر: السحستاني، فعلت وأفعلت: ص 60.

(3) السجستاني، فعلت وأفعلت : ص 60.

(4) العلولا، التداخل في اللغات، ص 775.

(5) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث : ص 613.

(6) المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ص 187.

هذه آراء بعض اللغويين القدامى والمحدثين والتي كانت تدور في فلك اللهجات وتباينها، وفي معرض الحديث عن هاتين الصيغتين (فعل وأفعل) نستنتج أن الاختلاف في هذين البنائين مردّه ومرجعه إلى الاختلاف في اللهجات العربية، وأن (فعل وأفعل) إن كان المعنى فيهما واحداً والدلالة واحدة، فمعنى ذلك أن إحدى الصيغتين كانت شائعة في بيئة معينة يستعملها أهل هذه البيئة وتختلف عن البيئة التي تشيع فيها الصيغة الأخرى، سيما وأن ما يدلنا على ذلك هو عزو كل صيغة منهما إلى قبيلة تختلف بيئتها عن بيئة القبيلة الأخرى.

أشارت معظم المصنفات إلى أن هذه الظاهرة قد حظيت باهتمام اللغويين قديماً وعلى رأسهم سيبويه، ويذكر صاحب الفهرست طائفة من العلماء قد تحدثوا عن هذه الظاهرة وألّفوا فيها الكتب والرسائل، ومنهم قطرب والفراء وأبو عبيدة وأبو زيد والأصمعي والثوري وابن السكيّت والزجاج وغيرهم، فمنهم من عزا ذلك إلى الاختلاف في اللهجات ومنهم من أنكر أن تكون (فعل وأفعل) بمعنى واحد. [1]

وعلى أية حال فإن مظانّ اللغة تشير إلى أن الصيغة المجردة (فعل) كانت شائعة في البيئة الحجازية، وأن الصيغة المزيدة (أفعل) كانت شائعة في بيئة تميم.

وعلى الرغم من شيوع هاتين الصيغتين في بيئتين مختلفتين إلا أنهما يتحدان ويشتركان في مدلول واحد وبمعنى واحد، وفي هذا المجال يقول السيوطي:" كما يجيء (فعل وأفعل) فيتوهَّم من لا يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين...والسماع في ذلك صحيح من العرب، فالتأويل عليهم خطأ، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذفٍ واختصار وقع في الكلام " [2].

وتكاد آراء العلماء تجمع على أن صيغة البناء (فعل) هي لهجة لقبيلة الحجاز ومن والاهم، والصيغة الأخرى المزيدة (أفعل) لهجة لأهل نجد.

---

(1) انظر آل غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ص 393- 394.

(2) السيوطي، المزهر، 385/1، وانظر: رمضان عبد التواب، فقه العربية، ص 312.

يقول أبو حاتم السجستاني:" سمعت أبا زيد يقول: أهل نجد يقولون: أَكنَنْتُ اللؤلؤة والجارية، فهي مُكَنَّة وكننتُ الحديث، وكلٌّ صواب " [1]، ومعنى ذلـك أن أهـل نجـد يستخدمون الصيغة المزيدة (أفعل) في حين أن أهل الحجاز يستخدمون الصيغة المجردة (فعل) فهم يقولون: كننت الشيءَ، فهو مكنون إذا صنته وحفظته.

ويقول ابن منظور:" قال الفراء: للعرب في أكننت الشيء إذا سترته لغتان: كننته وأكننته بمعنى، وقال أبو زيد: كننته وأكننته بمعنى في الكنِّ وفي النفس جميعاً، تقـول: كننت العلم وأكننته، فهو مكنون ومُكَنٌّ، وكننت الجارية وأكننتها، فهي مكنونة ومُكنّة" [2].

ومن ذلك أن قريشاً تقول: فتنت، وتميم تقول: أفتنت، قال الأصمعي: " يقال: فتنتُ الرجلَ، وأنا أفتنه، وأنا فاتن، وهو مفتون، ولا يقال: أفتنته، ولا هو مُفتِن ولا مُفتَن، إنما يقال: فاتن ومفتون، قال أبو زيد:" أفتنته لغة تميم وهو في شعر رؤبة:

يَعرِضْنَ إعراضاً لدين المُفْتَنِ [3]

قال الأصمعي:" لم أسمع هذا البيت فيها "[4] أي: في هذه اللهجة التي تصوغ من هذا الفعل على وزن (أفعل) فذكر أبو حاتم تعليقاً على قول الأصمعي بيتاً آخر من رجز رؤبة فيه هذه اللهجة وهو:

إني وبعض المفتنين داودْ   ويوسف كادت به المكاييدْ

قال: فنظر الأصمعي في الأرجوزة ثم عابها، ويستمر أبو حاتم في إيراد شـواهد على هذه اللهجة، والأصمعي ينكر ثبوتها والاعتداد بها. [5]

---

(1) السجستاني، فعلت وأفعلت: ص 88.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 13/ 122 (كنن).

(3) السجستاني، فعلت وأفعلت: ص 99

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه : ص 99- 100.

ويقول سيبويه:" وتقول: فتنَ الرجل وفتنته، وحَزِن وحَزَنته، ورجع ورجعته، وزعم الخليل أنك حينَ قلت: فتنته وحَزَنته لم تُرِد أن تقول: جعلته حزيناً، وجعلته فاتناً، كما أنك حين قلت: أدخلته أردت: جعلته داخلاً، ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حُزْناً وفتنة، فقلت: فتنته، كما قلت: كحلته، أي جعلت فيه كحلاً، ودهنته: جعلت فيه دهناً، فجئت بفعلته على حدة، ولم تُرِد بفعلته ههنا تغيير قوله: حَزِن وفَتَن، ولو أردت ذلك لقلت: أحزنته وأفتنته وفَتَن من فتنته كحزن من حَزَنته...ومثل: حَزِن وحزنته، عَورتْ عينُه وعُرْتُها... وقال بعض العرب: أفتنت الرجل، وأحزنته، وأرجعته، وأعورتُ عينه أرادوا: جعلته حزيناً وفاتناً. [(1)]

وإلى نحو ذلك تشير صالحة آل غنيم فتقول:" إذ يبدو للوهلة الأولى أن صاحبه – تعني سيبويه- يفرق في المعنى بين (فتنته وأفتنته) و(حزنته وأحزنته) و(رجعته وأرجعته)...والحق أنه يريد أن يفرق بينهما في أصل الاشتقاق، فهو يريد أن يقول: إن (فتن) المتعدي هو فعل آخر في لغة أخرى غير (فَتَنَ) اللازم الذي يتعدى بالهمزة وهذا نفسه ما عناه أبو عبيده بقوله: حزنه وأحزنه لغتان وهو محزون، وحزنت أنا لغة واحدة. [(2)]

وذهب الرضي إلى المعنى نفسه فيقول:" وقد يجيء الثلاثي متعدياً ولازماً في معنى واحد، نحو فتن الرجل: أي صار مفتتناً، وفتنته: أي أدخلت فيه الفتنة وحزن وحزنته: أي أدخلت فيه الحزن، ثم تقول: أفتنته وأحزنته فيهما، لنقل فتن وحزن اللازمين لا المتعديين، فأصل معنى أحزنته جعلته حزيناً، كأذهبته وأخرجته وأصل معنى حزنته جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه.....إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل

[(1)] سيبويه، الكتاب، 4/ 56- 58.

[(2)] آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ص 395.

النقل والتصيير لمعنى فعل آخر، وهو حَزِن، دون الثاني. [1]

وربما وازن اللغويون القدامى بين هاتين الصيغتين، فاستحسنوا إحداهما ورجحوها على الأخرى، فالصيغتان جديدتان في نظر القدامى، قال أبو حاتم: "ويقال: أَلَقْتُ الدواة ولِقْتُ الدواة، معروفتان، وأجودهما: ألَقْت بالألف[2].

وقال أبو الحسن الأخفش الأصغر رواية عن المبرد:" يقال: مَهَرْت المرأة وهي المشهورة الفصيحة، وأمهرتُ، لغة ليست في جودة الأولى"[3].

فالاختلاف إذن في الصيغة وليس في المعنى، بدليل قول سيبويه:" وقال بعض العرب: وأفتنته...ومثل ذلك: نَعِم الله بك عيناً وأنعم الله بك، وزلته وأزلته وقلته، وأقلته، و شغله وأشغله، وبكر وأبكر" [4].

وقد نسب أبو حيان صيغة (أفعل) إلى تميم وربيعة وقيس[5]، وهناك من نسبها إلى أسد. [6]

وسنعرض فيما يلي بعض الأمثلة التي تبيّن استخدام القبائل العربية القديمة لهاتين الصيغتين:

1- فَتنتُه وأفْتَنْتُه:

قال الفراء:" أهل الحجاز يقولون: فتنت الرجل، وتميم وربيعة وقيس وأسد وأهل نجد يقولون: أفتنتُ الرجل[7]، ولعل القبائل البدوية استخدمت الصيغة المزيدة (أفعل) وكان ذلك من قبيل ميلها إلى المقاطع المغلقة إضافة إلى إيثارها صوت الهمزة، ذلك أن

---

(1) انظر: الاستراباذي، شرح الشافية، 1/ 87، آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ص 395.

(2) الزيدي، فقه اللغة العربية: ص 252.

(3) المصدر نفسه.

(4) انظر سيبويه، الكتاب، 4/ 61.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، 2/ 339.

(6) الفراء، معاني القرآن، 1/360.

(7) المصدر نفسه: 1/ 394، والطوسي، التبيان في تفسير القرآن : 3/ 308.

تلك القبائل كانت تميل وتؤثر النبر والضغط على الصائت، وهذا من طبائع الحياة البدوية وسجاياها، وعلى لهجة أهل نجد قرأ عيسى بن عمر:" ولا تُفْتِنّي " من قوله تعالى:" وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِي وَلاَ تَفْتِنِّي" [1].

وعلّل ابن خالويه ذلك في شرح الفصيح:" قال أبو حاتم : كان الأصمعي يقول: أفصح اللغات، ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً فيجيز كل شيء قيل [2].

2- حَزَنته وأحزَنْتُه:

يقول ابن منظور:" قال الجوهري: حَزَنه: لغة قريس، وأحْزَنَه، لغة تميم وقد قرئ بهما " [3].

وقال سيبويه:" أحزنه: جعله حزيناً، وحزنه: جعل فيه حُزْناً كأفتنته جعلته فاتناً، وفتنه: جعل فيه فتنة، ويقول أبو عمرو: وفي استعمال الفعل منه لغتان: تقول: حزنني يحزُنُني حُزْناً فأنا محزون، ويقولون: أحزنني فأنا مُحزَن وهو مُحزِن، يقول: وقال غيره: اللغة العالية حَزَنه يَحْزُنه، وأما الفعل اللازم فإنه يقال فيه: حَزِن يَحْزَن حَزَناً لا غير، قال أبو زيد: لا يقولون: قد حَزَنَه الأمر ويقولون: يَحْزُنُه، فإذا قالوا: أفعله الله فهو بالألف " [4].

وقد أورد كثير من اللغويين اللهجتين دون عزو، وعزا بعضهم (حزن) إلى قريش، وأحزن إلى تميم. [5]

---

(1) سورة التوبة : 9/ 49.

(2) السيوطي، المزهر : 1/ 232.

(3) ابن منظور، اللسان : 4/ 409 (حزن)

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

وحزنني هذا الأمر وأحزنني لغتان فصيحتان أجازهما أبو زيد وغيره[1].

وذكر السيوطي أن الأصمعي يقول: حزنني الأمر يحزُنني ولا يقول: أحزنني، قال أبو حاتم: وهما جائزان لأن القرّاء قرأوا:" لا يحـزُنُهم الفَـزَعُ الأكبـر " [2]، ولا يُحزِنُهم جميعاً بفتح الياء وضمها. [3]

3- حللتُ وأحللتُ:

حللتُ من الإحرام بلغة أهل الحجاز، وأحلَّ من إحرامه لغة أسد وقيس وتميم [4].

4- دبر وأدبر:

دَبَر النهار وأدبر، ودبر الصيف وأدبر، قال الفرّاء:" هما لغتان وكذلك قَبَل وأقبل، فإذا قالوا: أقبل الراكب أو أدبر لم يقولوا أولا بالألف، قال: وإنهما عندي في المعنى لواحد" [5]، وذكر ابن دريد في الجمهرة أن بني دبر وهو حي من العرب ولعل الصيغة المزيدة تعزى لهم [6].

5- جنّ وأجنّ:

جنّه الليل وأجنّه فهو مجنون، وحمّه وأحمّه فهو محموم: الصيغة المزيدة لهجة تميم [7]، وعزيت الصيغة المجردة إلى قبيلة أسد. [8]

---

(1) ابن دريد، جمهرة اللغة، 614/1 (حزن)

(2) سورة الأنبياء : 103.

(3) السيوطي، المزهر، 1/ 133.

(4) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن: 423/3.

(5) ابن منظور، اللسان: 5/ 210 (دبر)

(6) ابن دريد، جمهرة اللغة:1/ 300 (دبر)

(7) المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ص 188.

(8) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن 4/ 181.

6- جنَب وأجنَب:

عزيت الصيغة المزيدة إلى تميم والصيغة المجردة إلى الحجاز [1].

7- سَحَت وأسحَتَ:

عزيت الصيغة المزيدة إلى تميم وغيرها من القبائل البدوية بينما عزيت الصيغة المجردة إلى الحجاز. [2]

8- نَعِم الله بك عيناً، وأنعم الله بك عيناً:

عزيت الصيغة المجردة إلى الكلابيين وهو بطن من عامر بن صعصعة وكانت مساكنهم في نجد، ولعل (نَعِم) للقبائل التي جاورت الحضر، أما الصيغة المزيدة (أنعم) فلعلها للقبائل البدوية فتلك القبائل كانت تميل إلى التخلص من توالي الحركات وتعمد إلى النبر[3]، وعليها جاء القرآن الكريم بقوله تعالى: " صراط الذين أنعمت عليهم" [4]، ويقول سيبويه في معرض حديثه عن فعلت وأفعلت:" ومثل ذلك نعم الله بك عيناً وأنعم الله بك"[5].

9-سقى وأسقى:

يقول ابن منظور:" قال الليث: سقى وأسقى، لغتان بمعنى واحد وقد جمعهما لبيد في قوله:

سقى قومي بني مجد، وأسقى
نُميراً والقبائل من هلال " [6].

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن : 2/ 78.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 6/ 244.

(3) انظر: آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه ص 399.

(4) سورة الفاتحة : 7/1

(5) سيبويه، الكتاب: 4/ 61.

(6) ابن منظور، اللسان :7/ 212

ويرى سيبويه أن الهمزة المزيدة لإفادة التعريض قال:" وتجيء أفعلته على تعرضه لأمر، وذلك قولك: أقتلته أي عرّضته للقتل، وتقول: سقيته فشرب وأسقيته: جعلت له ماء وسقياً، فسقيته مثل كسوته، وأسقيته مثل ألبسته، وقيل: سقى وأسقى لغتان بمعنى، أي أن المزيد استعمل بمعنى المجرد في بعض اللغات. [1]

وجاء في اللسان:" قال سيبويه: سقاه وأسقاه: جعل له ماءً أو سِقياً فسقاه ككساه، وأسقى كألبس... وإن أبا الحسن يذهب إلى التسوية بين فعلت وأفعلت وأن أفعلت غير منقولة من فعلت لضرب من المعاني كنقل أدخلت "[2].

ويورد ابن منطور شاهداً على (أفعل) قول ذي الرُّمة:

وقفتُ على رَبعٍ لِمَيّة ناقتي

فما زلتُ أسقي ربعها وأخاطبه

وأسقيه حتى كاد مما أبثّه

تُكلِّمني أحجارهُ وملاعبُه [3].

وإذا عدنا إلى شعر لبيد في البيت الذي جمع فيه (سقى وأسقى) وجدناه دليلاً على أن هاتين الصيغتين وإن اختلفتا في المبنى إلا أنهما يحملان معنى واحداً، وهذا يؤكد أنها لهجات مختلفة اختلفت في البناء والصيغة واجتمعت أو اتفقت في المعنى، ومن هنا عدّ ابن جني اجتماعهما في لفظ العربي تداخلاً [4].

10- وفى وأوفى:

ورد في لسان العرب: وفى بعهده وأوفى بمعنى، قال ابن بري: وقد جمعهما الطفيل الغنويُّ في بيت واحد في قوله:

---

(1) ابن جني، الخصائص: 1/ 368.

(2) ابن منظور، اللسان : 7/ 211.

(3) المصدر نفسه.

(4) ابن جني، الخصائص:1/ 368.

أما ابن طوق فقد أوفى بذّمته

كما وفى بقلاص النجم حاديها

وقال أبو عبيدة والكسائي: وفيت بعهد وأوفيت به سواء "[1]، وفي باب الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد، الذي عقده ابن جني وأورد بيت الشعر للطفيل الغنوي آنف الذكر والذي جمع فيه اللغتين (وفى أوفى) كان رأي ابن جني أنهما لغتان قويتـان، وعدّه من الجمع بين اللغتين، بمعنى أنها لغات لقبائل مختلفة، وربما لغات مختلفـة فـي القبيلة الواحدة تؤدي معنى واحداً بدليل ورودهما في بيت واحـد لـشاعر يمثـل لغـة قبيلته[2].

وفي جمهرة اللغة لابن دريد قال: " وفى وأوفى، أجازه الأصـمعي وأنـشد أبـو عبيده لدريد بن الصمة:

وفاءٌ ما مُعَيَّةَ من أبيه

لمن أوفى بعهد أو بعقد [3]

11- غمد وأغمد:

يقول ابن منظور: غمد السيف يغمده غمداً، وأغمده: أدخله في غمده قال أبـو عبيده في باب فعلت وأفعلت: غمدت السيف وأغمدتـه بمعنـى واحـد وهمـا لغتـان فصيحتان[4]، وغمد سيفه واغمده لغتان فصيحتان، وهكذا قال أبو عبيده قال أبو حـاتم: هذا غلط، لا يقال: غمد سيفه، قلت: فيم سُمّي غامد أبو قبيلة؟ قال: من قـولهم: غَمَـدتِ الرّكيُّ إذا كثر ماؤها، قلت له: فإن ابن الكلبي يقول في كتاب النّسب أنه كان بين قوم من عشيرته أمر فأصلح بينهم وتغمّد ما كان بينهم أي ستره وغطاه وقال :

---

(1) ابن منظور، اللسان :15/ 252.

(2) انظر ابن جني، الخصائص: 2/ 506.

(3) ابن دريد، جمهرة اللغة : 2/ 721.

(4) ابن منظور، اللسان: 11/ 80.

تغمدتُ شرّاً كان بين عشيرتي

فأسماني القَيْلُ الحضوريُّ غامداً [1]

وفي كتاب جمهرة اللغة يفرد ابن دريد باباً لما تكلمت به العرب وجمعت صيغتي فعلت وأفعلت بمعنى واحد سمّاه (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيد مما تكلمت به العرب من فعلتُ وأفعلتُ وكان الأصمعي يشدّد فيه ولا يجيز أكثره) ذكر فيه طائفة كبيرة من الأفعال التي جاءت على هاتين الصيغتين ما وجدت بدّاً ومناصاً من ذكر بعضها، فيقول:" يقال: بان لي الأمر وأبان، ونال أن أفعل كذا وأنال، وعاضه خيراً وأعاضه، ووفى وأوفى وغسى الليل وأغسى ورسى وأرسى، ورغا اللبن وأرغى، وخدجت الشاة والناقة وأخدجت: إذا ألقت ولدها لغير تمام، وفصل الأصمعي هذا فقال: خدجت: إذا ألقته ناقص الخلق وإن كانت أيامه تامة، وأخدجت إذا ألقته قبل تمام أيامه وإن كان سوي الخلق، وغمد سيفه وأغمده، لغتان فصيحتان - وقد ذكرناه سابقاً- وتبعه وأتبعه، ولم يتكلم فيه الأصمعي، وقال بعض أهل اللغة: تبعه: جاء أثره، وأتبعه: طلبه ليدركه وعصفت الريح وأعصفت، وسقيته وأسقيته، وحاط بهم وأحاط، وجهد فلان كذا وأجهد، وومأ إليه وأومأ، وفتنته وأفتنته، وصلَّ اللحم وأصلَّ، إذا تغيّر لغتان فصيحتان[2].

ويورد ابن دريد أمثلة أخرى أيضاً فيقول:" ويقال: حمدته وأحمدته، أي وجدته محموداً، ورفث وأرفث، وهدرت دمه وأهدرته، والقطع أجود وأعلى وسكت القوم وأسكتوا، قال الأصمعي، سكت الرجل إذا لم يتكلم، وأسكت إذا أطرق، وخلد إلى الأرض وأخلد، إذا لزم الأرض، وطلعت وأطلعت، وجبرت الرجل على الشيء وأجبرته، ولم يعرف الأصمعي إلا أجبرته، وماط عنه الأذى وأماط، وشنقت القربة وأشنقتها: إذا شددت رأسها ثم رفعتها، وهديت المرأة وأهديتها، وبقل المكان وأبقل، وطاف به وأطاف،

---

[1] ابن دريد، جمهرة اللغة: 2/ 721.

[2] ابن دريد، جمهرة اللغة: 2/ 721.

وقال بعض أهل اللغة: طاف به: إذا حام حوله كما يطاف بالبيت، وأطاف به: إذا طرقه ليلاً ووفيت الكيل وأوفيت، وبدأ الله الخلق وأبدأ، وحلّ من احرامه وأحلّ، وبكرت وأبكرت، لغتان عرفهما الأصمعي [1].

وهناك أفعال كثيرة وردت بكلتا الصيغتين، ذكرهما ابن دريد دون عزو غير أن بعض المظانّ الأخرى قد ذكرت الرواة واللغويين الذين عزَوْا هاتين الصيغتين إلى أصحابهما، فقد عزيت الصيغة المجردة إلى أهل الحجاز كما عزيت الصيغة المزيدة إلى تميم وغيرهما من القبائل البدوية.

من خلال ما تقدم نستطيع القول: إن القبائل العربية التي كانت تسكن شرقي الجزيرة العربية ووسطها كقبيلة نجد وأسد وقيس وربيعة كانت تميل إلى استخدام الصيغة المزيدة (أفعل) في حين أن القبائل التي كانت مساكنها غرب الجزيرة العربية كانت تميل إلى استخدام الصيغة المجردة (فعل)، وقد رأينا أن هذا الاستخدام كان مشروطاً عند الطرفين باشتراك الصيغتين واتحادهما في المعنى.

لذلك نجد أن اللهجات العربية القديمة لم تتفق على استخدام صيغة واحدة وربما كان لطبيعة الحياة أثر في ذلك، إذ إن طبيعة القبائل العربية ونوعية الحياة الاجتماعية بالإضافة إلى البيئة قد فرضت على قوم استخدام صيغة ما في حين فرضت على قوم آخرين وقبائل أخرى صيغة تختلف في البناء ولكنها تتحد مع الصيغة الأخرى في المعنى.

إن اللهجات العربية بشكل عام لا تعرف الاطّراد في نموها، فعندما تميل لهجة ما إلى استخدام ظاهرة لغوية معينة، فذلك لا يعني أن تلك الظاهرة تصبح قانوناً لا يجوز الخروج عليه، وقد تستخدم اللهجة الواحدة أحياناً أكثر من ظاهرة في الوقت نفسه، وربما يعود ذلك إلى التأثر والتأثير بين أبناء القبائل المتجاورة أو المتقاربة، وقد يكون ذلك بفعل الاحتكاك بسبب التجارة وغيرها، بيد أن النسبة الكبيرة من أبناء تلك اللهجة يتمسكون بتلك الظواهر الشائعة عند قبائلهم.

---

[1] ابن دريد، جمهرة اللغة: 2/ 720- 734.

إن الأمثلة التي تدل على استعمال الصيغتين بمعنى واحد ليست قليلة والتي عزاها اللغويون إلى أصحابها، فتركّزَ عزو الصيغة المجردة إلى أهل الحجاز تلك القبائل الحضرية، بالإضافة إلى القبائل التي كانت تسكن بالقرب منهم، كما تركز عزو الصيغة المزيدة إلى تميم وغيرها من القبائل البدوية، مما يدل على شيوع تلك الظواهر عند هذه القبائل، ولأصحاب كل ظاهرة ظروفهم الحياتية الخاصة بهم والتي كان لها عظيم الأثر والتأثير في نهجهم واتباعهم لهذه الظاهرة أو تلك.

ونظراً لكثرة الشواهد نستطيع القول إن الصيغة المزيدة كانت للقبائل البدوية، بينما كانت الصيغة المجردة للقبائل الحضرية، تلك القبائل التي كانت تميل إلى السهولة واللين نظراً لطبيعة الحياة بشكل يختلف عن حياة البادية وما تمتاز به من شظف وقسوة في العيش وأن الصيغة المجردة للقبائل الحضرية وأن الحجازيين الذين استخدموا الصيغة المزيدة هم ممن جاوروا القبائل البدوية الذين عاشوا في بوادي الحجاز، إذ إن البدوي الذي يعيش على مقربة من المناطق الحضرية لا بد لنطقه من أن يتأثر ببعض الظواهر اللهجية لتلك القبائل ويؤثر بها، فلقد كانت الصيغة المجردة تعزى أحياناً إلى قبيلة أسد مثل (جنّهُ الليل وأجنّه)[1]، وقبيلة أسد كما نعلم بدوية، لكنها كانت تعيش على مقربة من القبائل الحضرية مما يعني أن نطقها قد تأثر بنطق تلك القبائل الحضرية.

من خلال البحث والاستقصاء لهذه اللهجات تبين لنا أن تميماً وغيرها من القبائل البدوية كانت تميل أثناء نطقها إلى إغلاق المقاطع المفتوحة، فصيغة (فَعَلَ) كما نعلم تتوالى فيها ثلاثة مقاطع مفتوحة، لذلك عمدت القبائل البدوية إلى التخلص من هذا التتابع عن طريق اجتلاب الهمز الذي ترتب عليه حذف حركة المقطع الأول، فأصبحت الصيغة عند التميميين وغيرهم من القبائل البدوية تتألف من ثلاثة مقاطع، ولكنها ليست جميعاً مفتوحة وإنما المقطع الأول منها مغلق والكتابة الصوتية التالية توضح ذلك:

---

[1] الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، 4 / 181.

فَعَلَ　　　　أفْعَلَ

>af<ala ← fa<ala

نلاحظ أن الصيغة المزيدة تتألف من ثلاثة مقاطع: الأول منها مغلق وهو (>af) في حين أن المقطعين الآخرين مفتوحان وهما (a<) و (la) [1].

ونحن نعلم أن الفتحة هي أخف الحركات وأن التميميين وغيرهم من القبائل البدوية لم يطرد عندهم حذف الحركة إذا كانت فتحة، لأنها من أخفِّ الحركات ولكنهم حذفوها هنا، لأن الفتحة وإن كانت أخفِّ الحركات إلا أن السكون أو عدم الحركة أكثر خفة.

ومن جهة أخرى فإن القبائل الحجازية لم تكن تستثقل توالي هذه المقاطع فهي قبائل متأنية تعطي الصوت حقه من الأداء فتنطق به كما هو، ولهذا استخدمت الصيغة المجردة (فَعَلَ) مع توالي المقاطع المفتوحة.

وإن استخدام التميميين أحياناً للصيغة المجردة (فَعَلَ) كما رأينا على الرغم من توالي المقاطع المفتوحة، لا ينقض ما ذهبنا إليه إذ إن كراهية توالي حركات الفتح في الكلمة لا يطّرد عند التميميين.

وفي هذا المعنى يقول محمد شوقي أمين:" ومن ذلك فإن التنسيب اللغوي الذي رصده بعض اللغويين بالنص على فروق اللهجات غير مطرّد في قبيلة بعينها أو موقوف على لهجة برأسها، فربما نسبوا إلى إحدى القبائل مزيداً بمعنى المجرد في قبيلة أخرى، ونسبوا إلى جانب هذا مجرداً في القبيلة الأولى بمعنى المزيد في القبيلة الأخرى" [2].

ولعل سبب التخفيف في الحركات من الأسباب التي دعت بني تميم لاستخدام مثل هذه الصيغة المجردة، وربما ساعد في ذلك احتكاكهم بجيرانهم من القبائل الحضرية،

---

[1] انظر: المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص 207، وآل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه: ص 398.

[2] أمين، في معاني الأفعال، 35/ 112.

غير أن لهجة تميم يغلب استعمالها لصيغة (أفعله) بمعنى (فعله) وأن غيرها من لهجات الحجاز ونجد وهذيل وقيس وجرم يرد في استعمالاتها ذلك أيضاً، على حين أن لهجة تميم تستعمل صيغة (فعله) بمعنى (أفعله) فتقول في (أهلكه): (هلكه)، وفي (أجبره على الأمر): (جبره) وفي (أخلى على اللبن واللحم): (خلا) [1].

وخلاصة ما تقدم نقول إن الصيغتين (فعل وأفعل) قد تتعاقبان على المعنى نفسه، وإن الاختلاف في بنية هاتين الصيغتين يعود إلى اختلاف اللهجات العربية القديمة، فكانت كل بيئة تختار ما يناسب طبيعتها، فالقبائل البدوية مثلاً كانوا ميّالين إلى استخدام الصيغة المزيدة للتخلص من توالي المقاطع المفتوحة وذلك لتوفير الجهد الذي كانوا يسعون إلى تحقيقه، إلا أن ذلك لم يكن مطرداً فقد استخدمت بعض القبائل الحضرية المستقرة الصيغة المزيدة، وإن كنا نرجح أن من استخدم تلك الصيغ من القبائل الحضرية هم ممن يعيشون في بوادي الحضر أو ممن لهم احتكاك واختلاط بجيرانهم من البدو.

كما أن اللهجات الحضرية كانت تميل إلى التأني في النطق وتعطي الصوت حقه من الأداء أثناء النطق به فلم تكن تهتم بذلك الانسجام أو المقاطع المغلقة أو التخفيف الذي راعته اللهجات البدوية ولذلك برزت الفروق بين اللهجات الحضرية والبدوية، وظهرت فروق في الأبنية الصرفية بسبب التغيرات الصوتية النابعة من الاختلاف في اللهجات.

---

[1] أمين، في معاني الأفعال، 35/ 113.

الفصل الثالث

تداخل اللغات في أبنية المشتقات

الاشتقاق: معناه اللغوي والاصطلاحي وماهيته وأقسامه:

1.3 معنى الاشتقاق في اللغة:

من خلال تتبعنا لمفهوم الاشتقاق نرى أنه لم يطرأ أي تغيير على مدلوله اللغوي إلا في صياغة بعض العبارات المذكورة في المعاجم المختلفة كمعجم لسان العرب لابن منظور وجمهرة ابن دريد وقاموس الفيروزآبادي وغيرها من المعاجم، ولذلك رأيت أن أقتصر على ذكر مفهوم الاشتقاق في بعض المعاجم إذ إن كثيراً منها يدور فيها هذا المفهوم بنفس المعنى وإن اختلفت صياغة العبارات.

فقد ذكر ابن دريد في الجمهرة: " شققت الشيء أو أشقُّه شقّاً، وكل قطعة منه شِقّة، يجمع ذلك الثوب والخشبة وما أشبههما "[1].

وفي لسان العرب يقول ابن منظور: " واشتقاق الشيء بنيانُه من المرتجل واشتقاق الكلام الأخذ فيه يميناً وشمالاً، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه ويقال: شقّق الكلام، إذا أخرجه أحسن مخرج "[2].

وكذلك يفعل الفيروز آبادي غير أنه يستبدل عبارة ابن منظور " واشتقاق الحرف من الحرف بقوله: وأخذ الكلمة من الكلمة، فيقول في معنى الاشتقاق: "والاشتقاق: أخذ شِقّ الشيء والأخذ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً وأخذ الكلمة من الكلمة "[3].

وربما كان الثبات في المعنى اللغوي لمفهوم الاشتقاق أن أصحاب المعاجم واللغويين كانوا يأخذون اللغة بعضهم عن بعض، حديثهم عن قديمهم، أكثر مما يأخذونها عن أبناء زمانهم ومعاصريهم.

---

[1] ابن دريد، جمهرة اللغة : 127/1 (شقق).

[2] ابن منظور، لسان : 113/8 (شقق).

[3] الفيروزآبادي، القاموس المحيط: 3/ 251(شقق).

2.3 معنى الاشتقاق في الاصطلاح:

هو استخراج لفظ من لفظ آخرَ متَّفِقٍ معه في المعنى والحروف الأصلية فإذا اتّحد المشتقُّ والمشتقُّ منه في ترتيب الحروف سُمّي هذا بالاشتقاق العام أو الأصغر أو الصغير، وإلا فهو الاشتقاق الكبير أو الأكبر.

وفي ذلك يقول ابن جني في تعريفه لمصطلح الاشتقاق الصغير أو الأصغر: " فالصغير أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه وتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومعانيه "[1].

وعرّفه أبو الحسن الرُّماني بقوله:" هو اقتطاع فرع من أصل تدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل " [2].

وشرحه أبو البقاء العكبريُّ مبيِّناً المراد بالأصل والفرع في قوله: "والأصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أوليّاً، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمُّ إليه معنى زائد على الأصل، ثم مثّل لذلك بـ (الضرب) فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسمَّاة ضرباً ولا يدل لفظ الضَّرب على أكثر من ذلك، فأما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الأصل وهي الضاد والراء والباء وزيادة لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر[3].

ويقول السيوطي في المزهر عن الاشتقاق:" أجمع أهل اللغة – إلا من شذَّ منهم- أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتقُّ بعض الكلام من بعض "[4].

ونقل السيوطي عن شرح التسهيل أن الاشتقاق:" أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة

---

(1) ابن جني، الخصائص: 490/1.

(2) الرُّماني، مسائل خلافية : ص 73- 74، وانظر عبد المقصود، محمد عبد المقصود، مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره : ص 37.

(3) المصدر نفسه.

(4) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 345/1- 346.

مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب، وحَذِرٌ من حَذِرَ وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيِّغ دلالة اطّراد أو حروفاً غالباً "[1].

3.3 أقسام الاشتقاق:

أفاد كثير من المتأخرين – ممن عرضوا للحديث عن الاشتقاق وأقسامه – من تقسيم ابن جني فمنهم من تبعه في تقسيمه الثنائي (أصغر وأكبر) ومنهم من غيّر في التسمية وزاد في الأقسام[2]، وعلى أية حال- فإن هناك نوعين من الاشتقاق في مؤلفات القدامى من اللغويين العرب هما:

1- الاشتقاق الأصغر.
2- الاشتقاق الأكبر.

أما الاشتقاق الأصغر فيعني: أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة ويسمى هذا النوع الاشتقاق العام أو الاشتقاق الصرفي.

أما الاشتقاق الأكبر فقد عرَّفه ابن جني بقوله: " وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصَّنعة والتأويل له " [3].

ونقل القِنَّوجي عن السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت 816 هـ) أنه قسَّم الاشتقاق ثلاثة أقسام: أصغر وصغير وأكبر، وعرَّف كل نوع منها. [4]

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 345/1- 346.

(2) عبد المقصود، مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره : ص 11.

(3) انظر: عبد التواب، فقه العربية: ص 291- 296.

(4) انظر: عبد المقصود، مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره : ص 11.

وقسمه آخرون من أمثال بدر الدين العيني إلى ثلاثة أقسام: صغير وكبير وأكبر، وعرَّف كل قسم، فقال: الصغير، وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب، نحو: ضرب من الضرب وكبير، وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب، نحو: جبذ من الجذب، وأكبر، وهو أن يكون بينهما تناسب في المخرج نحو: نعق من النهق [1].

ومن خلال هذا التقسيم نلاحظ أن علماءَنا لم يتفقوا بشأن التسمية والتقسيم فبعضهم قسَّم الاشتقاق إلى قسمين، وبعضهم إلى ثلاثة أقسام كما ذكرنا سابقاً ومنهم من قسَّمه إلى أربعة أقسام هي: صغير وأصغر وكبير وأكبر، ومنهم من جعل التقسيم خماسياً فقسَّمه إلى: صغير وكبير وأكبر وكُبّار ومركّب.

4.3 المشتقات:

1- اسم الفاعل:

هو اسم يُشتق من الفعل للدلالة على وصف من قام بالفعل[2]، وعرّفه آخرون فقالوا: هو اسمٌ مشتقٌ من المضارع لمن قام به الفعل واشتق منه لمناسبتهما في الوقوع صفةً للنكرة [3].

واسم الفاعل كما يقول الحملاوي هو: " ما اشتُقَّ من مصدر المبني للفاعل لمن وقع منه الفعل أو تعلق به وهو من الثلاثي على وزن فاعِل غالباً، نحو: ناصر وضارب وقابل ومادّ وواقٍ وطاوٍ وقائل وبائع، فإن كان فعله أجوفَ مُعَلاًّ قلبت ألفة همزة، ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخِر، كمُدحرِج ومُنطلِق ومُستخرِج، وقد شذّ من ذلك ثلاثة ألفاظ هي: أسهب فهو مُسهَب، وأحصن فهو مُحصَن، وألفج بمعنى أفلس فهو مُلفَج، وقد جاء من أفعل على

---

[1] العيني، شرح المراح في التصريف: ص 35.

[2] الراجحي، التطبيق الصرّفي: ص 66

[3] العيني، شرح المراح في التصريف: ص 119.

فاعل نحو: أعشب المكان فهو عاشب، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يـافع، ولا يقال فيها مُفْعِل "[1].

إن ما تستعمله لهجة قبيلة قد يختلف عما تلهج به وتقوله قبيلة أخرى ومما جـاء من اسم الفاعل على الأصل – على سبيل المثال – ما رُوي عن الحجازيين أنهم يقولون: مُوتَعِد ومُوتَصِل ومُوتسر ومُوتجه، بإثبات الواو التي تُبدلُ وتدغم لدى الآخرين: مُتّعِـد ومُتّصِل ومُتّجِه ومُتّسِر، ونصَّ ابن مالك على أنها لغة لبعض الحجازيين، وزعـم ابـن الخشّاب أنها للحجاز، فقال:" وعلى أنها للحجاز جاء القرآن على لغة غيرهم" [2].

ويرى فوزي الشايب[3] أن ما حدث في مثل: مُوْتَعِد ومُتّعد (اسم مفعول) ومُيْتَبِس – مُتَبس (اسم فاعل) هو مخالفة بين عنصري المزدوج (ū –uw)، هذا هـو الأشـهر، غير أن للحجازيين طريقةً أخرى في التخلّص من هذه المزدوجـات بحـذف العنـصر الصامت فيه، وتنمية الحركة، فيقولون: مُوتعِد ومُوتَعَد ومُوتبِس ومُـوتَبَس، فـي اسـم الفاعل والمفعول، ويمثل لها بالكتابة الصوتية على النحو التالي :

mūtabis	←	muwtabis
mūta<id	←	muwta<id

أما طريقة العربيّة الأكثر والأقيس في التخلص من مثل هذه المزدوجات الهابطة، فقوامها المخالفة بين عنصري المزدوج، والتعويض عن المحذوف بمدّ الساكن التالي له:

اتَّعَدَ	←	اوْتَعَدَ
>itta<ada	←	>iwta<ada

مُتَّعِد	←	مُوْتَعِد
mutta<id	←	muwta<id

---

[1] الحملاوي، شذا العرفي في فن الصرف : ص 63.

[2] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب : 147/1، وانظر: الإستراباذي، شرح الشافية : 38/3.

[3] الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 421.

اتفق أغلبُ الصرفيّين على أن لاسم الفاعل صيغةً واحدةً على مثال (فاعل) في جميع أبواب الفعل الثلاثي قياساً أو سماعاً، أي بزيادة ألف بعد فاء الكلمة وكسر ما بعد الألف، وتطّرد صياغته من غير الثلاثي على وزن مضارعه، وإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر[1].

واسم الفاعل صفة تشتقّ من مصدر الفعل المتصرّف المبني للمعلوم للدلالة على من وقع منه الفعل حدوثاً لا ثبوتاً، نحو: دافِع وسائر ومُنطلق ومُكرِم، فالفارق الكبير بين اسم الفاعل والصيغة المشبَّهة هو الثبوت والحدوث لذا فإن المشتقّ الذي يكون على صيغة اسم الفاعل، ويتضّمن ثبوت الحدث وديمومته، يصبح صفة مشبّهة، نحو: دائم، خالد، مستقرّ، وقد يدلّ على الثبوت قرينة معنوية نحو: الله خالق الأكوان، ومالك كل شيء" [2].

وقد شذّت بعض أسماء الفاعلين من غير الثلاثي المجرَّد، فجاءت على (مُفعَل) قالوا: رجل مُحصَن، ومُفعَم، ورجل مُسهَب: أي مطيل للكلام، ومُلفَج: أي فقير، ومُدحَج ومُحيّس، وجاء وارس ويافع من أورس وأيفع، ومُلْقَح ومسهَب بصيغة اسم المفعول من ألقحَ وأسهب. [3]

ومن ذلك: أبقَلَ باقل، كما ورد اسم الفاعل منه على القياس، ومنه قول الشاعر:

أعاشني بعدك وادٍ مُبقِلُ   آكل من حَوذانِه وأنسُلُ

فقد ذكر فيه: باقل ومُبقِل [4].

---

[1] انظر : ابن جني، المنصف : 118/1، وانظر: قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال : ص 149.

[2] قباوة، تصريف الأسماء والأفعال : ص 149.

[3] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب : 233/1، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 68/6.

[4] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس : 231/1.

قال ابن خالويه: " ليس في كلام العرب أفعَلَ فهو فاعل، إلا أعشبت الأرض فهي عاشِب وأمحل المكان فهو ماحلٌ، وممحلٌ قليل[1]، ويقال :" أينع الثمر فهو يانع ومونـــعٌ، كما يقال: أيفع الغلام فهو يافع" [2].

ويقول الزجّاج: " وقريش تقول: فتنتُ وتميم تقول: أفتنتُ، وقال الأصمعي: يقال: فَتنتُ الرجل وأنا أفتنه، وأنا فاتن وهو مفتون، ولا يقال: أفتنته ولا هومُفتِن ولا مُفــتَن، وإنما يقال: فاتنٌ ومفتون "[3].

وقال ابن قتيبة:" وجاء الاسم من (أفعل) على (فاعِل)، قالوا: أيفع الغلام فهو يافع، وأورس الشجر فهو وارس إذا أورق، وأبقل الموضع فهو باقل ومما جاء الاســم منــه على (فاعل أو مُفعِل): أمحل البلد فهو ماحِل ومُمحِل وأعشب البلدُ عاشِــب ومعــشِب، وأغضى الليل فهو غاضٍ ومُغضٍ" [4].

وقال أبو إسحاق الزجّاج:" ورِس الرِّمثُ وأورسَ إذا اصفرَّ، والرِّمثُ ضربٌ من الشجر، ومما أُميت استعماله وهُجِر اسم الفاعل من (وَدَع ووَذَر) فلا يقال منه: ودعتُــه فأنا وادِعٌ في معنى: تركته فأنا تاركٌ، إلا أن يُضطرّ إليه الشاعر فيجوز له ذلك، إلا أن البيت لا يُردُّ على قائله من أجل حرف واحد يوجد له في القياس سبيل، قال الشاعر أبو العتاهية:

فكان ما قدّموا لأنفسهم   أفضل نفعاً من الذي وَدَعوا

وقال أبو الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي   غالَهُ في الحبِّ حتَى وَدَعهْ [5].

---

(1) ابن خالويه، ليس في كلام العرب : ص 54، وانظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط: 49/4.

(2) ابن منظور، لسان العرب : 415/8 (ينع).

(3) الزجاج، فعلت وأفعلت، ضمن ذيل الفصيح لثعلب: ص 88.

(4) ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 496.

(5) الزجاج، فعلت وأفعلت، ضمن ذيل الفصيح لثعلب : ص 41.

وذكر ابن منظور: " وقد أيفع الغلام أي ارتفع، وهو يافع ولا يقال: مُوفِعٌ وهو من النادر "[1].

وأضاف الجوهريُّ: وأورس المكان، فهو وارس ولا يقال مُورس وهو من النوادر[2] ومثله:" أعشبت الأرض فهي عاشب، وأبقل المكان فهو باقل: كثُر بقلُه، وأورق النبت فهو وارقِ: طلع ورقه وأقرب الرجل فهو قارب: إذا قربت إبله من الماء، وأمحل المكان فهو ماحل " [3].

وربما كان هذا من تركُّب اللغات، كما سمّاها ابن جني، فللحجاز (فَعَل) ولنجد وتميم (أفعل) وعندما جاء الرُّواة والنَّقلة نقلوا لنا كلا النمطين، نحو: ماحل ومُمحِل، وربما كان لاختلاف صيغة الماضي نحو: فَعَل مثل: لَقِسَ ولَقَسَ دورٌ في ذلك.

ولعل الصيغة التي جاءت من المزيد على (مُفعِل) شاذة، إذ نجد اللغة المقيسة على وزن (فاعل) هي التي أصبح لها سيرورة في الاستعمال.

وجاء في اللسان:" وتركيب اللغتين باب واسع، كقَنَطَ يَقْنَطُ وركَنَ يَرْكَنُ فيحمله جهّال أهل اللغة على الشذوذ " [4].

وعين اسم الفاعل من الأجوف متى وقعت بعد ألف (فاعل) هُمزت البتّةَ لاعتلالها، وذلك نحو: قام فهو قائم، وسار فهو سائر، فإن صحّت في الماضي صحّت في اسم الفاعل وذلك نحو: عَوِر فهو عاوِر وحَوِل فهو حاوِل، وصَيِد فهو صايِد، غير مهموز[5]، وقد علّل ابن يعيش ذلك بأن اسم الفاعل كما كان بينه وبين الفعل مضارعةٌ ومشابهةٌ ومناسبةٌ، من حيث إنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، ويجب

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: "يفع"

(2) الجوهري، الصحاح (ورس)، والصقلي، أبنية الأسماء والأفعال : ص 344

(3) الكفاوين، منصور، ظاهرة الركام اللغوي : ص 238.

(4) ابن منظور، اللسان 213/12 وانظر: ابن عصفور، المقرب: ص 498.

(5) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف : ص 491، وابن يعيش، شرح المفصّل: 77/10-78.

بوجوبه ويعمل عمله، اعتلّ باعتلاله وصحّ بصحّته، ليكون العمل فيها من وجه واحد ولا يختلف، ولولا اعتلالُ فعله لما اعتلَّ، فلذلك قلت: قائم وسائر وهائب بالهمزة، والأصل: قاوِم وساير وهايب [1].

يقول الزمخشري:" وإعلال اسم الفاعل من نحو: قال وباع، أن تُقلب عينه همزة، كقولك: قائل وبائع، وربما حُذِفت كقولك: شاك، ومنهم من يقلب فيقول: شاكي، وقالوا في (عَوِر وصَيِد): عاوِر وصايِد، كمقاوم ومباين " [2].

ويقول ابن يعيش:" اسم الفاعل يعتلّ باعتلال فعله، تقول في (قام): قائم وفي (باع): بائع، وأما قولهم: عاوِر وصايِل ونحوهما فإن العين صحيحة غير منقلبة همزة، وذلك لصحتها في الفعل في نحو: عَوِر فهو عاوِر، وصَيِد فهو صايِد، لأن اسم الفاعل جارٍ على فعله في الصحة والاعتلال، فأنت إنما أعللت قائماً وبائعاً لاعتلاله في قام وباع، ولذلك صح مقاوم ومباين ونحوهما، لصحة العين في (قاوَم وبايَن) " [3].

وقد علل ابن يعيش ذلك في (شرح الملوكي) " بأن اسم الفاعل كما كان بينه وبين الفعل مضارعة ومشابهة ومناسبة، من حيث إنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته، وعدد حروفه ويجب بوجوبه ويعمل عمله، اعتلّ باعتلاله وصحّ بصحته ليكون العمل فيهما من وجه واحد ولا يختلف، ولولا اعتلال فعله لما اعتلّ، فلذلك قلت: قائم وسائر وهائب بالهمزة، والأصل: قاوِم وساير وهايب.[4]

وكذا يقول المؤيّد صاحب حماة: " وقد صحّت العينُ في اسم الفاعل في قولهم: عاوِر وصايِد لصحّة عينهما في الفعل، أعني: عَوِرَ وصَيِدَ، وكذلك: مُقاوِم ومُباين ومبايِع لصحّتها في الفعل، وهو: قاوَمَ وبايَنَ وبايَعَ، فالمعتل فرعٌ والصحيح أصل " [5].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل: 10/77- 78.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل : 10/77.

(3) المصدر نفسه : 10/78.

(4) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف : ص 492.

(5) الكفاوين، ظاهرة الركام اللغوي : ص 240.

يقول صلاح الدين حسنين: " يوصف التطور الذي طرأ على الأصوات بأنه بطيء لا يحدث في كل الصّيَغ اللغويّة، فقد يحدث في صيغة ولا يحدث في صيغة أخرى، فمثلاً الصيغة السامية القديمة (قَوَمَ) احتفظت بها الحبشية القديمة والجعزيّة فهي فيهما (qawama) أما في العربيّة فقد تطورّت وأصبحت (قام) والصيغة السامية القديمة (عَوِرَ) و(صَيِدَ) ظلت في العربية دون تطور "[1].

كما يرى صلاح الدين حسنين أن ما حدث في مثل (قاوِل) و(قائل) هو من قبيل المخالفة أي إبدال الحرف حرفاً يخالف الحرف الأول تمام المخالفة كقلب الواو همزة، فالهمزة تخالف الواو تماماً، فالواو والياء المحرّكة بالكسرة والمسبوقة بفتحة طويلة في صيغة اسم الفاعل تُخالَف إلى همزة، نحو: قاوِل وقائل، وبايع وبائع، وكذلك في المصدر نحو لِقاء وبَقاء وحياء، وذلك عند أهل العالية " [2].

وقد ذكر ابن القطاع أن اسم الفاعل من (أفْعَلَ) على (مُفعِل) بكسر العين إلا أربعة حروف جاءت نوادر على (مُفعَل) بفتح العين وهي: أحصن الرجل فهو مُحصَنٌ، وألفَج فهو مُلفَج: إذا أفلس وأسهب في الكلام فهو مُسهَب، وأسهم فهو مُسهَم: إذا أكثر، وأسهب أيضاً فهو مُسهَب إذا لدغته الحيّة فذهب عقل، لا غير [3].

وقد زاد ابن منظور على ما حكاه ابن القطاع: أحصَنَ فهو مُحصَن، وذكر ابن عصفور: ألقَح فهو مُلقَحٌ، وقال: هو شاذٌ لا قياس عليه، أما (مُلفَجٌ) بمعنى أفلس وافتقر ففيهما أيضاً (مُلجِف) بمعنى فقير، ومن ذلك أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله: يا رسول الله أيحلُّ للزوج أو الرجل أن يدالِك زوجه؟ قال: نعم، إذا كان مُلجِفاً أي فقيراً، وكان أبو بكر حاضراً، فقال: والله لقد مررت بأحياء العرب كلها، وما رأيت

---

[1] حسنين، صلاح الدين، إعلال الواو والياء في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة القاهرة1981، ص:183

[2] المصدر نفسه ص 186، " والمقصود بأهل العالية أهل نجد، ونجد قِسمان: السافلة والعالية، فالسافلة ما ولي العراق، والعالية ما ولي الحجاز وتهامة ".

[3] الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ص 344.

أفصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد نسبها صاحب لسان العرب إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما قال:" إنه أتى الحسن فسأله: أيدالِكُ الرجل امرأته؟ أي يماطلها بمهرها، قال: نعم إذا كان مُلفِجاً، وفي رواية: " لا بأس به إذا كان مُلفجاً. [1]

أما اسم الفاعل من (افعالّ) فهو(مُفعالّ) ويكون في الألوان نحو: اشهابّ وابياضّ، قال ابن يعيش:" وقد يقُصَّرُ (افعالّ) لطوله، فيرجع إلى (افعلّ) [2] وقد ذكر سيبويه: وليس شيء يقال فيه (افعالّ) إلا ويقال فيه (افعلّ) إلا أنه قد تقلُّ إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى، فقولهم: ابيضَّ واحمرَّ واصفرَّ واخضرَّ أكثر من ابياضّ واحمارّ واصفارّ واخضارّ، وقولهم: اشهابّ وادهامّ أكثر من اشهبّ وادهمّ، وكذا قال أبو علي الفارسي[3].

وحول الموضوع نفسه يقول أحد المحدثين:" تستعمل الصورتان (افعالّ) و(افعلّ) في الصفات اللازمة والصفات العارضة، والذي نراه أن (افعالّ) هو الأصل التاريخي لـ (افعلّ) وقد تخففت هذه الصيغة فتخلّصت من اجتماع الساكنين فصارت (افعلّ) يؤيد هذه قلة ورود (أفعالّ) في الوقت الحاضر وحتى في القرآن الكريم لم نرَ إلا قوله تعالى: (مُدهامّتان) [4]، والى هذا الرأي ذهب رمضان عبد التواب إذ يرى أن كل صيغة على وزن (افعلّ) وإنما هي في الأصل (افعالّ)[5].

ولعلّ اختلاف الصيغ في اسم الفاعل إنما هو من قبيل الاختلاف في اللهجات والتداخل فيها.

---

(1) ابن منظور، اللسان،مصدر سابق: 358/2 (لَفَجَ)

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 161/7.

(3) الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد، المسائل العضديّات، حققه: شيخ الراشد ط1،، منشورات وزارة الثقافة/ سوريا ص 189.

(4) شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص 105، وانظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 154.

(5) عبد التواب، فصول في فقه العربية : ص 197.

2- اسم المفعول:

وهو ما دلّ علة حدث ومفعوله كمضروب ومُكرَم[1].

وعرّفه ابن يعيش فقال: هو الجاري على يفعل من فعله نحو: مضروب لأن أصله مُفعَل ومُكرَم ومُنطلَق به ومُستخرَج ومُدحرَج، ويعمل عمل الفعل تقول: زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ، ومُكرَم جارُه، ومُستخرَج متاعُه، ومُدحرَج بيده الحجر، وأمره على نحو من أمر اسم الفاعل في إعمال مثناه ومجموعه واشتراط الزمانين والاعتماد " [2].

وعرّفه بعض المحدثين بأنه: اسم يشتقُّ من الفعل المضارع المتعدي المبني للمجهول، وهو يدل على وصف من يقع عليه الفعل[3]، وعرّفه عباس حسن فقال: اسم مشتقّ يدل على معنى مجرد غير دائم وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى، فلا بد أن يدل على الأمرين معاً، وهما: (المعنى المجرد، وصاحبه الذي وقع عليه) مثل كلمة (محفوظ)، و(مصروع) في قولهم: العادل محفوظ برعاية ربه، والباغي مصروع بجناية بغيه، فمحفوظ تدل على الأمرين: المعنى المجرد(أي الحفظ) والذات التي وقع عليها الحفظ، ومثل هذا يقال في كلمة (منسوب) من قول الشاعر:

لا تَلُمِ المرء على فعلِه وأنت منسوب إلى مثله[4].

أما كيف يشتقّ اسم المفعول من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي فهذه المسألة سنأتي على تفصيلها فيما بعد.

ويصاغ اسم المفعول – كما هو معلوم – من الثلاثي المجّرد على وزن (مفعول) نحو: معلوم موجود، ميمون، مغزوّ، مهديّ، مرضيّ، فمهديّ أصله (مهْدُوْيٌ) ثم قلبت

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 3 / 232.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 80/6.

(3) الراجحي، التطبيق الصرفي ص 70.

(4) حسن، عباس، النحو الوافي، 271/3.

الواو ياءً وأدغمت في الياء الثانية وقلبت الضمة قبلها كسرة، ومرضيّ أصله: (مَرضُوْوٌ) ثم قلبت الواوان ياءين وأدغمت الأولى في الثانية، وقلبت الضمة كسرة [1].

ومما جاء من اسم المفعول من الناقص على الأصل: (مرضُوّ) وأما قولهم (مرضِيّ) فإنه بُني على الياء لأن (فَعَلْتُ) منها لم يُنطق فيها إلا بالياء، فبُنيت على الظاهر، وقد قيل: (مرضُوّ) فبُني على الأصل لمّا ظهرت الواو في (الرّضوان) عُلِم أنها من الواو، ولا يجوز أن يقال في دُعيتُ: مَدعِيّ، لأنه بُني على الأصل، وربما قيل: (مَدعيّ) بناءً على دُعيت، قال الفرّاء: استكره هذه اللغة [2].

وقال العجّاج: ما أنا بالجافي ولا المجفيّ.

وقال الفرزدق:

وما خاصم الأقوام من ذي خصومةٍ
كَوَرْهاءَ مَشنيٍّ إليها حليلُها [3].

جاء في اللسان: " قالت عائشة: عليكم بالمشنيئةِ النّافعة التّلبينةِ، تعني الحَساء وهي مفعولة من شنِئتُ: أي أبغضتُ، قال الرِّياشيّ: سألت الأصمعيّ عن المشنيئة، فقال: البغيضة، وقال ابن الأثير:"وهذا البناء شاذٌ، فإن أصله (مشنوء) بالواو ولا يقال في مقروء، وموطوء: مَقرِيّ، ومَوطِيّ ووجهه أنه لما خُفّفت الهمزة صارت ياءً، فقال: مَشنيّ كمرضيّ، فلما أعاد الهمزة استصحب الحال المخفّفة " [4].

قال أبو حيّان: " وتُبْدلُ ياءً الواو المتطرّفة بعد واوين كمقوِيّ في: مقوُوْوٌ... وإن كان (مفعول) من (فعل) فالذي ذكر أصحابنا أن الاعتلال شاذٌ وأن التصحيح هو القياس فيقول: (مرضُوّ) والإعلال عند ابن مالك أرجحُ فيقول: مَرضِيّ، وإن كان من (فَعِل)

---

[1] قباوة، تصريف الأسماء والأفعال : ص 156.

[2] ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ص 461.

[3] ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ص 461، وابن المؤدب، دقائق التصريف : ص 231.

[4] ابن منظور، لسان العرب : 103/1 (شنأ).

ولامه همزةٌ كـ (شنيئة) فهو مشنوءٌ وقالوا: (مشنيّ) شذوذاً بناه على (شَـنِيَ) بإبـدال الهمزة ياءً " [1].

وفي اللسان كذلك:" ورضيت الشيء فهو مَرضِيٌّ، وقالوا: مَرضُوّ فجـاءوا بـه على الأصل لأن (الرضا) في الأصل من بنات الواو " [2].

وكذلك نجد: (مغزُوٌّ ومغزيٌّ) و (معدِيّ ومعدوّ) والأصل في الأولى (مَغـزُوْيٌ) وفي الثانية (مَعدُوْوٌ) وقال الشاعر يغوث الحارثيّ:

وقد علِمتْ عِرسي مُلَيكةُ أنني
أنا الليثُ مَعْدِيّاً عليه وعاديا [3].

ولعل ما جاء به الرواة والنقلة واللغويون من اسم المفعول مـن النـاقص علـى الأصل يمثّل تداخلاً لغوياً، دلّنا على ذلك أن الإعلال عندهم شـاذ وأن التـصحيح هـو الأصل، كما في قولهم في (مرضيّ) من أنه بُنِي على الياء، وقول الفرزدق وهو شـاعر يمثّل لهجة لقبيلة:

... كورهاءَ مشنيٌّ إليها حليلُها.

وكذلك قول عائشة – رضي الله عنها – : عليكم بالمشنيئة... وعائشة رضي الله عنها تمثّل لهجة قريش التي تختلف في بعض صفاتها عن تميم والحجاز وغيرها، ونحو ذلك من الأمثلة التي سيقت آنفاً، فهذا كله يعطينا صورة واضحة جليّة للغات ولهجـات تداخلت فنقلها الرواة ودرسها اللغويون والباحثون فيما بعد.

أما في الفعل المزيد فالقياس أن يُصاغ اسم المفعول منه على (مُفْعَل) نحو: أكرمَ فهو مُكرَم، وأخرج فهو مُخرَج، وأحبّ فهو مُحَبّ، وهكذا ولكن ورد كثير من الأنمـاط الشاذّة، كما يقول الصرفيّون إذ جاءت على مفعول.

---

[1] الأندلسي، ارتشاف الضرب : 142/1- 143.

[2] سيبويه، الكتاب: 349/4، وانظر: ابن منظور، اللسان: 324/14 (رضي).

[3] ابن يعيش، شرح الملوكي : ص 480، ابن عصفور، المقرّب : ص 545.

ولعل تفسير ذلك في أنه لم تكن صيغة (مفعول) هـي الـصيغة الوحيـدة لاسـم المفعول خلال تاريخ العربيّة، فقد استخدمت اللغة خلال تاريخها الطويل أكثر من صيغة، من ذلك (فُعال وفعيل)، فمن (فُعال): نفاية الشّيء: أي بقيّتـه وأردؤه وكـذلك نُفاوتُـه، والكُناسة: أي ما كُسح منه من التراب أو القمامة ونُقاوة: التي تدل على أفضل ما يُنْتقـى من الشيء، وقُطافة: لما يَسقط من العنب إذا قُطف [1].

بل يخلُص أحد الباحثين إلى القول: " إن صيغة (فُعال) اسم مفعول قـديم توقّـف الاشتقاق على صيغته فيما بعد، كان بينه وبين (فعيل) علاقـة لازمـة... إلا أنّ اسـم المفعول القياسي قد أصبح يُدلُّ عليه بالصيغة الأحدث لهما، ألا وهي (مفعول) "[2].

يؤكد هذا إبراهيم أنيس بقوله: " إن صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجّرد فـي اللغات السامية لها وزنان شائعان هما: (فعيل) [3]، و(فعول) وكلاهما موجود حتى الآن في الأكاديّة، أما في العبريّة فالوزن (فاعول)، فيمكن ردّه بسهولة إلى (فعول) وكذا فـي السريانيّة (فعيل) ونجد أكثر النقوش الآرامية وأقدمها تكتب هذه الصيغة دون رمز إلـى حركة الحرف الأول وتستعمل الحبشيّة (فَعول) لاسم المفعول غير أنها سكّنت الحـرف الأول " [4].

ويقرّر إبراهيم أنيس:" أنه ليس من الإسراف أن نقرّر أن صيغتيّ (فعيل وفعول) قد اختصّتا في أصل استعمالهما السّامي بمعنى المفعول، وأن اللغة العربيّة قـد ورثـت

---

[1] طه، حازم، صيغة فُعال ودلالتها، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، العـدد التاسـع: ص 440- 441.

[2] طه، صيغة فُعال ودلالتها، ص 455.

[3] ربما استغنوا عن وزن (مفعول) بوزن (فَعَل) مُحركاً أو بوزن (فِعل)، فالأول: كالقنص بفـتح القاف والنون بمعنى المقنوص، والنَّجا بمعنى المنجوّ، والثاني: كالذِّبح بمعنى المذبوح والطِّحـن بمعنى المطحون، ومنه النّسيّ بمعنى المنسيّ"، انظر: بحرق، جمال الدين محمد بن عمر، فـتح الأقفال بشرح لامية الأفعال، المشهور بالشرح الكبير: ص175.

[4] أنيس، إبراهيم، دراسة في بعض صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ص 93.

أيضاً هذه الدلالة الأصليّة واحتفظت بكثير جداً من الكلمات على وزن (فعيل) كما احتفظت بأخرى على وزن (فعول) للتعبير عن اسم المفعول مثل: (خَسوف، خَسيف)، (رَسول، رَسيل) (ظَنون، ظنين) (طعوم، طعيم)... [1].

وقد صيغت كلمات من (أفعل) على (فعول) والقياس (مُفعِل)، نحو: أجنّ ومجنون، وأرسل ومسلول، وأحمّ ومحموم، وأزكم ومزكوم، وأقرّ ومقرور[2].

جاء في الارتشاف: " ومُلقَح ومُسهَب، بصيغة اسم المفعول من ألقح وأسهب وحكى الأصمعيُّ: أنتجت الناقة: إذا استبان حملُها فهي نَتوج ولا يقال: (مُنتَج) هما من مزيد على ثلاثة كمضارعه عدداً وحركة، إلا أن أولها ميم مضمومة، وما قبل الآخر في اسم الفاعل مكسور، وفي اسم المفعول مفتوح لفظاً أو تقديراً فيهما، وشذ اسم الفاعل: وارس ويافع من أورس وأيفع ومُلقَح ومُسهَب، بصيغة اسم المفعول من ألقح وأسهب، وحكى الأصمعي: أنتجت الناقة إذا استبان حملها فهي نَتوج ولا يُقال مُنتج وهو القياس، إلا أن العرب استغنت عنه بـ (نتوج) وأسهب في الكلام، ومُحصَن و(مجرأشّة) بفتح الهمزة من قولهم: إجرأشّت الأبلُ: إذا سمعت، واسم المفعول من الثلاثي على زنة (مفعول) قياساً مطّردا "[3].

ومما جاء من اسم المفعول على الأصل: " كساءٌ مُؤرنَبٌ، ووجه الكلام: مُرنَب، فردّوه إلى الأصل، وقالوا: رجل مُؤنمَل، إذا كان غليظ الأنامل، وإنما أجمعوا على حذف الهمزة في (يؤنمِل) استثقالاً للهمزة لأنها كالتقيُّؤ، لأن في ضمة الياء بياناً وفضلاً بين غابر فِعْل (فَعَلَ) فالياء من غابر (فَعَلَ) مفتوحة وهي من غابر (أفعل) مضمومة، فأمِنوا اللّبس، واستحسنوا ترك الهمزة إلا في ضرورة أو كلام نادر " [4].

---

[1] أنيس، دراسة في بعض صيغ اللغة: ص 94.

[2] ابن خالويه، ليس في كلام العرب : ص 121، والصقلي، أبنية الأسماء : ص 345.

[3] الأندلسي، ارتشاف الضرب، 233/1

[4] سيبويه، الكتاب، 280/4، وابن يعيش، شرح الملوكي، ص 343.

قال أبو حيان:" ومن مطّرد الحذف حذف همزة (أفعل) من مضارعه واسم فاعله واسم مفعوله، تقول: يُكرم ومُكرِم وأصله (يُؤكرِمُ) وثبت في الضرورة كما قال:

فإنه أهل لأن يؤكَرَما

وقوله:

وصاليات ككما يؤثفين

على لغة من قال " أثفيتُ" [1].

ومنه (رُهِفَ فهو مرهوف)، وأكثر ما يقال مُرهَف الجسم" [2].

قال المبّرد: " المعروف في كلام العرب: مهرْتُ المرأةَ فهي ممهورة ويقال: ليس بالكثير أمهَرتُها فهي مُمهرة " [3].

ومما جاء شاذاً من اسم المفعول: بَعيرٌ أنِفٌ... أي لا يريم التشكّي، وبَعير مأنوف، كما يقال: مبطون ومصدور، للذي يشتكي بطنه أو صدره، وجميع ما في الجسد على هذا، ولكنّ هذا الحرف جاء شاذاً عنهم" [4].

وقد تحدثت مظانُّ اللغة عما جاء من اسم المفعول من الأجوف على لغة التمام أو مصححاً، فلا تكاد تجد كتاباً في النحو أو الصرف يخلو من ذكر هذا الموضوع، وتكاد هذه المظانُّ تذكر الأمثلة نفسها في إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائي أو الواوي، يشترك في ذلك القدماء والمحدثون، بل نجد أن ابن جني قد خصَّ اسم المفعول من الأجوف بكتاب أسماه (المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين).

ويأتي اسم المفعول على وزن (مفعول) على قياس الصحيح نحو: مبيوع ومقْوُول، فيُعلُّ حملاً على فعله، فتنتقل حركة العين إلى الساكن فيصير (مَقوُول ومَبْيوع)

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 1/118- 11، الإستراباذي، شرح الشافية : 1/139، وابن منظور، اللسان: (كرم)

(2) ابن منظور، اللسان: 9/128 (رهف)

(3) المبرد، الكامل: 2/100، 1/118.

(4) ابن منظور، اللسان: 9/13 (أنف)

فيجتمع ساكنان: واو مفعول والعين، فتحذف واو مفعول فيقال: مقْوُل في ذوات الــواو وأما (مبيوع) فإنه إذا حُذفت واو (مفعول) قلبت الضمة التي قبل العين كسرة لتصحّ الياء فتقول: (مبيع) هذا مذهب الخليل وسيبويه " [1].

أما ما يمثّل مظاهر التداخل في اللهجات أو اللغات في اسم المفعول من الجوف، فقد قال ابن جني: " وأخبرني أبو علي قراءَة عليه عن أبي بكر عن أبي العبّاس عن أبي عثمان عن الأصمعي قال: بنو تميم – فيما زعم علماؤنا – يتمّون مفعــولاً مــن اليــاء فيقولون: ثوبٌ مَخيُوط وبُرٌّ مكيول، وأنشد أبو عثمان عن أبي عمرو (من الكامل):

وكأنها تفّاحة مطيوبةٌ [2]

وقال العباس بن مرداس السلمي يخاطب كليب بن عييمة السلمي:

أكليبُ مالك كل يوم ظالماً   والظلم أنكدُ غِبُّه ملعونُ
قد كان قومك يزعمونك سيّداً   وإخالُ أنك سيّدٌ معيونُ [3].

ويضيف ابن جني: " وقد جاء شيء من هذا في الواو، قال (من الّجز):

والمِسكُ في عنبره مَدْوُوفُ [4].

وحكى البغداديون: فرسٌ مَقْوُودٌ، ورجل مَعْوُودٌ من مرضه، وحكوا أيضاً: ثوبٌ مَصوُون "[5]

---

(1) ابن جني، المنصف: 287/1.

(2) ابن جني، المقتضب في اسم المفعول من الثلاثـــي المعتـــل العـــين: ص 22، وابـــن جنـــي، الخصائص: 66/2، وابن يعيش، شرح المفصل: 78/10، وابن يعيش، شـــرح الملـــوكي: ص 354، وابن عصفور، الممتع في التصريف: ص 461

(3) ابن جني، المقتضب عن كلام العرب : ص 105.

(4) ابن جني، الخصائص: 261/1، وابن جني، المنصف: 285/1.

(5) ابن جني، المنصف: 285/1.

وما حدث في لغة النّقص نحو: مَصُون، ومَدُوف، ومَكِيل، هو التخلُّص من شبه الحركة الواوية (w) لأنها ثقيلة، وخاصة أن بعدها ضمة طويلة (ū) فقد تحولت مَدْوُوف إلى مَدُوف:

مَدْوُوف ← مَدُوف

madwūf ← madūf

مَصوْوُن ← مَصوُن

maswūn ← masūn

يقول فوزي الشايب:" وفي اسم المفعول من الأجوف الواويّ نحو: قال وصان، نقول: مَقْوُول ومَصْوُون بوزن مفعول، وهنا نشأ مزدوجٌ صاعد هو (wū) فتخلصت منه العربية عن طريق التخلّص من شبه الحركة، وإبقاء الحركة وبذلك انتقلت الصِّيغ من مَفعول إلى مَقُول:

مَقْوُول ← مَقُول

maqwūl ← maqūl

مَصْوُون ← مَصُوُن

maswūn ← masūn

وقد احتفظت اللغة ببعض المفردات التي جاء فيها اسم المفعول من الأجوف الواوي على الحالة الأصلية، أي بالمزدوج الصاعد (wū) فمن ذلك قولهم: ثوبٌ مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف... ويذهب الكوفيون إلى أن ذلك لغة لبعض العرب، أما البصريون فلا يجيزون إتمام مفعول من الواويّ العين" [1].

---

[1] الشايب، أثر لقوانين الصوتية: ص 424، و حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ص 49.

ويرى بعض الباحثين:" أن ما ورد عن تميم هو وجه سائغ مُتقبّل مفاده الإتمام على أصل الباب دون حذف، فلا يُفرّقون بين (كتب) و (قال) في البناء وهؤلاء القوم هم بنو تميم، فقد أُثر عنهم قولهم: مسكٌ مَدْوُوف، وثوب مَصْوُون وبُرٌّ مَكْيُول، وثوبٌ مَبْيُوع، ويسرة مَطْيُوبة " [1].

وقد وردت أمثلة أخرى على هذه الظّاهرة في المظانّ اللّغوية المختلفة فمن ذلك: قال أبو مِسحل الأعرابي:" وهذه أرض منصورة ومَغْيُوثة ومَغيثة ولغة هذيل مُغاثة، لأنهم يقولون: أغاثها المطر، وغيرهم من العرب يقول: قد غِيثت فهي مَغِيثة ومَغْيُوثة، وهو أكثر" [2].

ويقول ابن منظور في اللسان: " وقاد الدّابة قوداً فهي مَقُودة ومقْوُودة الأخيرة نادرة وهي تميمية " [3]، وفي موضع آخر يقول: " ورجل مَعُود ومَعْوُود، الأخيرة شاذة وهي تميمية، وفي حديث عليّ: والحكَمُ الله، والمَعْودُ إليه يوم القيامة أي المَعَاد، قال ابن الأثير: هكذا جاء المَعْودُ، وهو (مَفْعَلُ) من عاد يعود، ومن حقّ أمثاله أن تقلب واوه ألفاً، كالمَقام والمراح ولكنه استُعمل على الأصل" [4].

ويقول رشيد العبيدي عن إعلال وتصحيح ما عينه واو أو ياء: " على أن اللغة الحجازية – وهي الأشهر– مَبِيع ومَخِيط ومَصُون، غير أن لغة تميم في إبقاء الياء مُصحّحةً لغة مقيسة أيضاً، وهي مستعملة في الكثير من قبائل العرب ومازال لها أثر في لهجات العرب في عصرنا " [5].

---

(1) العناتي، التباين في العربية وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية :ص171.

(2) الأعرابي، أبو مِسحل، النوادر: 369/1.

(3) ابن منظور، اللسان: 370/3 (قود)

(4) المصدر نفسه: 317/3 (عود)

(5) العبيدي، رشيد، أثر اللهجات في شرح ابن عقيل على الألفية، مجلة آداب المستنصريّة، العدد الخامس، السنة الخامسة: ص 28.

ويذكر عبد العزيز مطر أن من خصائص لهجة إقليم ساحل مريوط في مصر أن اسم المفعول لا يحدث فيه إعلال مثل مَدْيُون ومَذْيُوب "[1]، وإلى مثل ذلك يذهب رمضان عبد التواب إذ يقول:" ومن الأمثلة التي تؤيد ما نذهب إليه من أنّ اللهجات المعاصرة ليست إلا امتداداً لشيء من اللهجات العربية القديمة وما يشيع في بعض اللهجات العربية الحديثة في مصر وغيرها من استعمال اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي على التمام، أي على وزن مفعول، دون إعلال يطرأ عليه، فيقول الناس في مصر مثلاً: فلان مَدْيُون، أي عليه دَيْن ومريُوح أي ضعيف لا يقدر على حمل الأثقال، ومَطْيُور: أي متسرع في عمله ومَخْيُول: أي منشغل بما في خياله من أوهام "[2].

وبعد هذا العرض الموجز لصيغة اسم المفعول من الثلاثي المعتلّ، نخلص إلى أن هذه الصيغة بالإتمام لم تكن رهينة المعاجم فحسب، بل كانت نمطاً مستخدماً عند عدد من القبائل العربية، وإن كان النمط اليائي أكثر استخداماً من الواويّ بالإتمام، فصيغة تميم هي الصيغة الأصلية، أما استخدام الحجازيين وغيرهم الصيغة بالنّقص، فهي صيغة أحدث وهذا الأمر أكّده غيرُ باحثٍ، أي أن لهجة تميم تمثّل مرحلة أقدم من الحجازية، وفي هذا الصّدد يقول غالب المطلبي:" وهذا يعني أن لهجة تميم أقرب إلى روح العربية الفصحى من لهجة الحجاز، إذ نجد أن أكثر الخلافات النحوية والصرفية والصوتية بين لهجتي تميم والحجاز – إذا نظرنا إليها من قبل القياس على العربية – تجعلنا نميل إلى كون الطريقة التميمية أكثر مراعاة إلى طبيعة العربية الفصحى، ومثال ذلك مسألة (ما)، ومسألة الإتمام في أن مَبْيُوع ومَدْيُون ومَصْوُون عند تميم أكثر مراعاة للقياس من مَبِيع

---

[1] مطر، عبد العزيز، خصائص اللهجة البدوية في إقليم مربوط، مجلة مجمع القاهرة، العدد 20: ص 103.

[2] عبد التواب، رمضان، امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس والثلاثون ص 178.

ومَدِين ومَصُون عند أهل الحجاز" [1].

ولكيلا نكرّر ما ذكرناه سابقاً، نقول: إن هذه الصّيَغ التي جاءت بالإتمام هي صيغ مسموعة عن العرب، وإن كان سماعها يخالف القياس المشهور، وهذا دليل علــى أنهــا لهجات اختلفت، فما يقوله التميميون يختلف عما يقوله الحجازيون وربما سمعه آخرون فاجتمعت لهجة إلى لهجتهم فركّبوا منها لهجة ثالثة، ويعلِّق بعض الباحثين المحدثين على ذلك بالقول:" وصفوة ما يقال في هذا التباين أنه مردود إلى اللهجات المتباينة " [2].

3- اسما الزمان والمكان:

يُصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل الثلاثي المجرّد على مثال (مَفْعَـل) بفــتح العين، وعلى (مَفعِل) بكسرها، وضابط البناء الأول أن يكون مضارعه مفتوح العــين أو مضمومها، وضابط البناء الثاني أن يكون مضارع فعله مكسور العــين نحــو: يــدخُل مَدخَل، ويخرج مَخرَج، ويطلُع مَطلَع، ويعرِض مَعرِض ويقِف مَوقِف، أو تكون لامــه معتلّة نحو: يرمي، يغزو، فيقال فيه: مَغْزَى ومَرْمَى، أو فاؤه واو نحــو: ورد مَــورِد، ووقف مَوقِف [3].

وفي اللغة أسماء زمان ومكان مكسورة العين، وقياسها الفــتح نحــو: المَــسجِد والمَرْفِق والمَنبِت والمَنسِك والمَشرِق والمَغرِب والمَطلِع، وقــد اختلفــت آراء القــدماء حولها، فهي عند سيبويه ليست صيغاً صرفية للتعبير عن اسمي الزمــان والمكــان بــل أسماء مواضع معيّنة، وإطلاقات خاصة لا تندرج تحت شروط الصيغة [4].

قال أبو حيان:" والثلاثي يأتي مصدره والزمان والمكان على (مَفْعَل) بفتح العين، إلا مصدر (يَفعِل) بكسر العين فيأتي مفتوحاً نحو: مَضرَب في معنى ضَرْب، ومَفَرّ فــي

---

[1] المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ص 38.

[2] العناتي، ظاهرة التباين في العربية: ص 171.

[3] قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: ص 171.

[4] سيبويه، الكتاب: 90/4، وابن عصفور، المقرّب: ص 492.

معنى فرار، وما عينه ياءٌ نحو: مَحِيض ومَبِيت، كالصحيح العين فالمصدر بالفتح، والزمان والمكان بالكسر نحو: المقِيل والمَغيب أو يُخيَّر في بناء المصدر على مَفعِل أو مَفعَل أو يقتصر فيه على السماع، ثلاثة مذاهب والثالث أحوط " [1].

ثم يذكر أبو حيان ما شذّ من اسم المكان والزمان فيقول:" وشذّ من هذا الذي أصّلنا في المَفعَل أشياءُ للمكان: مَشرِق ومَغرِب ومَرفِق ومنبِت ومَسقِط ومَظِنّة ومَذِمّة ومَمحِل ومَفرِق الرأس ومَفرِق الطريق، ومَسِكن ومَطلِع ومَنسِك بالكسر وقياسها الفتح لأن مضارعها بفتح العين" [2].

وقد ذهب سيبويه في (مَسجِد) إلى أنه اسم للبيتِ ولا يراد به موضع السجود، ولو أردت ذلك لقلت: مَسجَد بفتح الجيم " [3].

ومن كلام الحجّاج:" لِيلزمْ كل رجل مَسجَدَنا... بفتح الجيم، أراد موضع السجود، وقال الفرّاء: سمعنا المسجَد والمسكَن والمطلَع بالفتح يعني في المكان وأجاز هو وأبو عبيدة وأبو قتيبة في مشرق وما بعده الفتح قياساً، وإن لم يُسمع" [4].

إذن نلاحظ أن من القدماء من عدّ مثل هذه الألفاظ نادرة، أو مما شذّ عن بابه، لخروجها عن القياس، ونجد في المقابل من لا يعدُّها من النادر أو الشاذّ وحملها على الصحيح المسموع من لهجات العرب وكلامهم، ومن هؤلاء ابنُ السكيت الذي يقول: " وربما فتحه بعض العرب في الاسم، فقد رُوي مسكِن ومسكَن وأهل الحجاز يقولون مسكَن، وهذا يجوز في غيره من الألفاظ كالمسجِد والمطلِع وإن لم نسمعه" [5].

ومما جاء من اسم المكان على غير القياس ما رواه ثعلب، قال:" البيت مثابة، وقال بعضهم: مَثْوَبَة ولم يُقرأ بها، وأعطاه ثوابه ومَثُوبتَه فقد جاءت: مَثْوَبَة وهي اسم

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب : 228/1.

(2) المصدر نفسه: 228/1

(3) سيبويه، الكتاب: 90/4

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب: 229/1– 230

(5) ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 246.

مكان، مُصحّحة وجاءت مثابة بالإعلال أما قول ثعلب: إنه لم يُقرأ بها، فالمرويُّ في مظانَّ كثيرة يخالف ما جاء به، فقد قُرئ بها قوله تعالى: " لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ " [1]، قرئت: لَمَثْوَبَة بإسكان الثاء وفتح الواو وقد وصف اللّحيانيّ هذه الصيغة بأنها شاذة، وأضاف: وقال الكلابيون: لا نعرف المَثْوَبَة ولكن المَثابة " [2].

ويرى أحمد الجندي أن هذه القراءَة لقبيلة متخلفة في الطور الاجتماعي ولو أخذت طريقها صُعُداً في الحياة الاجتماعية، لأخذت طريقها صُعُداً في الحياة اللغوية، للارتباط بينهما، ولهذا جاءت قراءة الجمهور بالإعلال (مثابة)، أما مقولة الكلابيين: لا نعرف المَثْوَبة، ولكن المثابة، فتعليلها كما يرى أحمد الجندي: " يؤكد لنا أن الكلابيين حاضرة، حكمت عليهم لغتهم بذلك، والتاريخ يؤكد ذلك، فقد سكنت بعض بطونٍ من كلاب في جهات المدينة المنورة ثم ملكوا بعد ذلك حلب، وكثيراً من مدن الشّام والفرات "[3].

ومن أسماء المكان التي وردت مصحّحة، ولعلها اختلاف في اللهجات كذلك: المَضْيَفَة، جاء في تاج العروس: " المَضْيَفَة: مَفْعَلَة، موضع الضيافة وصاحبها المُضايِفيّ، حجازية " [4].

وفي اللهجات الدارجة المعاصرة تقول: مَضَافة، وفي بعض مناطق الأردن وخاصة عند البدو يقولون: مَضْيَف، وربما كانت (مَضَافة) متطورة بالإعلال عن: مَضْيَفَة، وجاء في اسم المكان أيضاً: المَفْيوءة، قال ابن منظور: " تفيّأت أنا في فيئها، والمفيوءَة: موضع الفيء "[5]، وفي القاموس: "الموضع: مَفْيأة، وتُضمّ ياؤه " [6].

---

(1) سورة البقرة: 103

(2) ابن منظور، اللسان (ثوب) : 244/1، والأندلسي، ارتشاف الضرب: 150/1

(3) الجندي، أحمد ، بين الأصول والفروع في التغير الصرفي، مجلة مجمع القاهرة، الجزء التاسع والستون، ص: 46- 47.

(4) الفيروز أبادي، القاموس المحيط : 166/3 (ضيف)

(5) ابن منظور، اللسان: 125/1 (فيأ)

(6) الفيروز أبادي، القاموس المحيط: 24/1 (فيأ)

ومما جاء من أسماء الزمان على أصله مصححاً (مَعْوَد): وفي حديث عليّ: " والحكم الله والمَعْود إليه يوم القيامة، أي المَعَاد " [1]، ومنه كذلك (المَحْوَرَة) ومنه " المَهْيَعُ: الطريق الواسع "[2] " والمَجْوَعة: بتسكين الجيم: عام الجوع " [3]، " والمَشْيَعة: قفّة تضع فيها المرأة قطنها " [4]، وجاء المَغْيَبان عن الرسول صلى الله عليه وسلم[5].

"والمَرْوَحة: بالفتح: المفازة، وهي الموضع الذي تخترقه الريح والجمع: مَراويح " [6].

ونحن نتحدث عن المشتقات في إطارها العام ثم انتقلنا للحديث عن تفرعاتها وتناولنا اسمي الزمان والمكان، وعرض لنا الحديث عما جاء مصحّحاً على (مَفْعَلة) للدلالة على الكثرة في المكان: فقد أجاز العلماء أن يُصاغ اسم المكان من الأسماء الجامدة على وزن (مَفْعَلَة) وذلك للدلالة على الكثرة نحو: أرض مَسْبعة ومأسدة ومَذْأبة ومَبْطخة ومَقْثأة، إذا كثرت فيها السّباعُ والأسود والذئاب والبطيخ والقثّاء" [7].

قال أبو حيّان: " وتُبنى (مَفْعَلة) من الاسم الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرتها، أو محلّها فمن الأول: الولد مَبْخَلة مَجبَنة، والولد مَجهَلة، وكفرُ المنعمِ مَخْبَثة، والشراب مَطْيَبة للنفس، والطعام مَحْسَنة للجسم، والحرب مَأتَمة ومَيتَمة وكثرة الشراب مَبْوَلة، ومن الثاني: مأسدة ومسبعة ومذأبة ومثعلة والهاء لازمة فلا يقال مأسد ولا مسبع "[8].

---

(1) ابن منظور، اللسان: 317/3 (عود)

(2) المصدر نفسه : 4/ 218 (حور)

(3) المصدر نفسه: 62/8 (جوع)

(4) المصدر نفسه: 192/8 (شيع)

(5) المصدر نفسه: 656/1 (غيب)

(6) ابن منظور، لسان العرب: 456/2 (روح)

(7) الدجني، في الصرف العربي: ص 196

(8) الأندلسي، ارتشاف الضرب: 230/1، وابن عصفور، المقرّب: ص 494.

ومما جاء مصححاً كذلك، ما جاء في اللسان:" ويقال: يُجمع الليث مَلْيَثة مثل: مَسْيفَة ومَشيَخة، ومَلْيثة ومَسْيفة يدلان على المكان الذي تكثر فيه الليوث والسيوف، وربما كانت مَشْيخة جمع شيخ، ومنه كذلك: " وماءٌ مَسْوَدة، يأخذ عليه السُّواد، وقد ساد يسود: شَرِبَ المَسْوَدة " [1].

وكذلك أرض مَثْوَرة: كثيرة الثيران، عن ثعلب، وفي حديث عليّ كرم الله وجهه: " إن لبني أميّة مَرْوَداً يَجرُون عليه، وهو (مَفْعل) من الإرواد: الإمهال، كأنه شبّه المُهلة التي هم فيها بالمضمار الذي يجرون عليه والميم زائدة " [2].

وأرض مَذأبة: كثيرة الذئاب، قال أبو علي في التذكرة:" وناس من قيس يقولون: مَذْيَبة، فلا يهمزون، وتعليل ذلك أنه خَفّف الذئب تخفيفاً بدليّاً صحيحاً فجاءت الهمزة ياءً، فلزم ذلك عنده في تصريف الكلمة " [3].

فما جاء على الأصل من هذه الصيغ في اسمي الزمان والمكان يمثل اختلافاً في اللهجات وتداخلاً فيها.

4- اسم الآلة:

وهو اسم مشتق من (يُفْعَل) للآلة وصيغته (مِفْعَل) بكسر الميم فتح العين ومن أجل ذلك قال الصرفيون: المِفْعَل للآلة، وكُسِرت الميم في الآلة للفرق بينه وبين الموضع، فإن الميم مفتوحة في الموضع. [4]

ويجيء اسم الآلة على زنة (مِفْعال) كمفتاح، والحاصل في ذلك أنه يأتي على أوزان ثلاثة أبنية.

---

(1) ابن منظور، اللسان: 188/2 (ليث)، و 228/3 (سود).

(2) ابن منظور، اللسان: 110/4 (ثور) و 190/3 (رود) والفيروزآبادي، القاموس المحيط:296/1.

(3) ابن منظور، اللسان: 378/1 (ذأب)

(4) العيني، شرح المراح في التصريف: ص 143- 144.

الأول: مِفْعل كمخلب والثاني: مِفْعال كمقراض، والثالث: مِفعْلة كمكسحة ويجيء اسم الآلة مضموم العين والميم على خلاف القياس نحو: المُسْعُط والمُنْخُل، والمُـدُق، ومن أجل ذلك قال سيبويه: إن المُسْعُطَ اسم لهذا الوعاء الذي يحلّ فيه السّعُوط [1].

ويشتق اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثي المجرّد المتصرّف المتعدّي للدلالة على الآلة التي يكون بها الفعل، نحو: مِقْرَض، مِثْقَب، محْراث، مِفتاح مبراة، مِـرآة، وقـد يُشتقّ من مصدر غير الثلاثي المجرّد، نحو: مِئْزَر، مِحْراك مِرساة، مِيضأة، وقد يشتقّ من مصدر الفعل اللازم نحو: مِصباح، مِدخنة مِعراج، مِعزف، مِلهى، مِذياع. [2]

ومما جاء مصحّحاً من اسم الآلة (المِتْيَخة) : قال أبو زيد:" يقال للعصا: المِتْيَخة، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أُتى بسكران، فقـال: اضـربوه، فـضربوه بالنِّعال والثّياب والمِتْيَخة "[3]، والمَصْيدة: التي يُصاد بها وهي من بنات الياء المعتلّـة، وجمعها مصايِد، بلا همز، مثل معايش: جمع مَعيشة " [4].

وقد جاءت مَصْيَدة هنا على غير القياس، إذ وزنُها (مَفْعَلة) والقياس (مِفْعَلة) بكسر الميم.

وقد جاءت (المِروحة) بكسر الميم على القياس: وهي التي يتُرَوَّح بهـا كُـسرت لأنها اسم آلة"[5]، وكذا (المِشوَلة) : التي يلعب بها[6]، و(المِروَل) بكسر الميم وفتح الواو: القطعة من الحبل الذي لا يُنتفع به [7].

---

[1] العيني، شرح المراح في التصريف: ص 144

[2] انظر الأندلسي، ارتشاف الضرب: 1/229– 230، وقباوة، تصريف الأسماء والأفعـال: ص 174.

[3] ابن منظور، اللسان: 3/10 (توخ)

[4] المصدر نفسه: 3/261 (صيد)

[5] المصدر نفسه: 2/456 (روح)، وابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 247.

[6] المصدر نفسه: 11/ 379 (شول) وحول ما شذ من أسماء الآلة انظر ابن قتيبة، أدب الكاتـب: ص 448– 449.

[7] المصدر نفسه: 11/ 300 (رول)

وقد سُمع عن العرب: مُنْخُل، مُسْعُط، مُدْهُن، مُكْحُلة، مُدُقّ، مَنْقَل مَنَارة، مُعلوق، سُفُّود وهي شاذة ويجوز أن تصاغ إلى إحدى الصيغ القياسيّة المشهورة [1].

ويمكن تفسير الضمِّ في نحو: مُنْخُل ومُسْعُط ومُدْهُن بأنه من قبيل المماثلة فقد تأثرت حركة الميم بضمة العين، فتحولت من كسر إلى ضمّ، مع عدم الاعتداد بالساكن، لأنه حاجز غير حصين كما يقول السلف، وهي مماثلة كلية مدبرة منفصلة ويؤكد هذا ما ذكره رمضان عبد التواب بقوله:" تطورت كسرة الميم إلى فتحة في صيغتي اسم الآلة (مِفْعَل ومِفْعَلة) وذلك مطّرد تمام الاطّراد في لهجة الأندلس العربية في القرن الرابع الهجري، إذ تتأثر حركة الميم بحركة العين، وذلك من نوع التأثر المدبر الكلي في حالة الانفصال مثل: مَقوَد ومَسَنّ ومَقنَع: للثوب الذي يغطى به الرأس، ومَطرَد، ومَخدَّة، كما روى ابن هشام اللخمي: أن الأندلسيِّين كانوا يقولون: مَصْيدة ومَطْرَقة ومَغْرَفة ومَرْوَد ومَشْرَط ومَنْجَل ومَنْبَر ومكنسَة ومَرْوَحة ومَلعَقة "[2].

يقول إبراهيم أنيس:" والأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج، ويمكن أن يُسمّى هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، وهذه ظاهرة شائعة في كل اللغات بصفة عامة غير أن اللغات تختلف في نسبة التأثر وفي نوعه" [3].

ويضيف:" وتأثّر الأصوات اللغوية بعضها ببعض ليس مقصوراً على الأصوات الساكنة، بل قد يكون في أصوات اللِّين وهو ما يسمّى بانسجام أصوات اللِّين (Vowel Harmony) " [4].

---

(1) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: ص 175.

(2) عبد التواب، التطور اللغوي- مظاهر وعلله وقوانينه : ص 43، وانظر: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي: ص 190- 191.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: ص 178.

(4) المصدر نفسه: ص 182.

قال ابن السكيت:" وما كان على مِفْعَل ومِفْعَلة فيما يُعتمل فهو مكسور الميم نحو: مِخرز ومِقطع ومِبضع...إلا أحرفاً جاءت نوادر بضم الميم والعين وهي: مُسْعُط وكان القياس: مِسْعَط ومُنْخُل ومُدُقّ ومُدْهُن ومُكْحُلة ومُنْصُل " [1].

ولعل ما جاء منها على غير القياس، نحو: مُسْعُط ومُدُق ومُدهُن ومُنخُل هي من أنماط التداخل اللغوي والاختلاف في اللهجات.

5- صيغ المبالغة :

اتُّفِق على أن صيغ المبالغة هي ما حُوِّل من اسم الفاعل إلى صيغ محددة بقصد المبالغة والتكثير وتجري مجرى اسم الفاعل في العمل والأحكام والشروط[2]، وحقيقة الأمر أن صيغ المبالغة هي: "ضربٌ من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة والكثرة تجري على الفعل في الإعمال "[3]، وإن كانت لا تجري عليه في الحركات والسكنات، فيجوز تحويل صيغة فاعل إلى صيغة أخرى تفيد معنى الكثرة ما لا تفيده فاعل الأصلية[4].

وصيغ المبالغة: هي صيغٌ تفيد التكثير في حدث اسم الفاعل وليست على صيغة فقولك: (جاهل) يحتملُ الوصف بقلة الجهل أو كثرته، أما (جَهُول) فالمراد به الوصف بكثرة الجهل، كذلك الفرق بين عالمِ وعلاّم وصادق وصدّيق وللمبالغة صيغ كثيرة، أشهرها ثلاث:

أ- فَعّال: تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي المجرّد، متعدياً ولازماً نحو: جرّاح، همّاز، نسّاء، ركّاب، قوّال، عوّام، بيّاع.

---

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص218.

(2) الأنصاري، شرح شذور الذهب : ص 392

(3) ابن يعيش، شرح المفصل : 70/6.

(4) عبد الواحد، المشتقات العاملة في الدرس النحوي : ص 93.

ب- فَعولٌ: تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي المجرَّد متعدياً ولازماً نحو: غفور، صبور، عجول، فخور، سؤوم، رؤوم، ملول، حنون، وعدوّ ويستوي فيها المذكر والمؤنث.

ج- مِفْعال: تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي المجرَّد متعدياً ولازماً نحو: مِقدام، مِفصال، مِعطاء، مِنحار، مِكسال، مِبسام، مِفساد، مِصلاح مِغوار، مِطلاق، مِزواج ويستوي فيها المذكر والمؤنث.

وثمة صيغ أخرى كثيرة لمبالغة اسم الفاعل منها: فِعِّيل، فَيْعول، مِفعَل فَعِل، فُعُّول، مِفْعيل، فُعَلَة، فَعّالة، والصيغ الثلاث الأخيرة يستوي فيها المذكر والمؤنث، وقولهم: امرأة مِسكينة، شاذ لا قياس عليه. [1]

ومما صحح من (مِفعال وفُعّال): مِقوال وهو الكثير القول الجيِّدُهُ، يقال: رجل مِقوال، وكذلك تَجوال، وتَقوال: تَفعال من جوّلتُ، وقَوّلت، بمنزلة التَّسيار للتكثير.

وسبيل ذلك كسبيل (غُوَّار) في تأكيد الأسباب الموجبة للتصحيح ومثله: صَوَّام وقَوّام وبيّاع... فإن الواو والياء تصحّان، لوقوعها بعد الساكن، فلم يجز قلبها ألفين" [2].

ومنه: المِسياح: وهو الذي يسيح في الأرض بالنميمة والشرِّ وفي حديث عليّ رضي الله عنه:" أولئك أمّة الهدى، ليسوا بالمساييح ولا بالمذاييع البُذُر يعني الذين يسيحون في الأرض بالنميمة والشرِّ والإفساد بين الناس، والمذاييع: الذين يُذيعون الفواحش، وسياحة هذه الأمة الصِّيام ولزوم المساجد.

وفي الحديث : لا سياحة في الإسلام أراد بالسياحة مفارقة الأمصار والذّهاب في الأرض، قال ابن الأثير: أراد مفارقة الأمصار، وسُكنى البراري وترك شهود الجمعة والجماعات [3].

وإلى جانب هذه الصيغ الآنفة الذكر سُمع من العرب صيغ أخرى تدل على المبالغة في اسم الفاعل وهي:

---

[1] انظر: قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: ص 153- 156.

[2] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص 220، وشرح المفصل: 10/89- 90.

[3] ابن منظور، اللسان(سيح) : 2/493

1- فعِّيل: بكسر الفاء والعين وتشديدها مثل: سِكّيت للكثير السكوت، وسِكّير لمدمن السكر.

2- مِفْعِيل: بكسر الميم والعين وسكون الفاء نحو: معطير ومسكين.

3-فُعَال: بضم الفاء نحو: طُوَال مبالغة في الطول، وعُجاب.

4-فُعّال: بضم الفاء وتشديد العين نحو: كُبّار أكثر مبالغة من كبير.

5-فُعّالة: بضم الفاء وتشديد العين نحو: كُرّامة، ولُؤّامة، لكثير الكرم واللؤم.

6-فَعّالة: بفتح الفاء وتشديد العين نحو: علاّمة، فهّامة.

7-فُعَلَة: بضم الفاء وفتح العين واللام نحو: ضُحَكة وطُلَقة وهُمَزة ولُمَزة.

8-فَاعِلة: بكسر العين، نحو: راوية وداعية. [1]

وهذه الصيغ الثماني صيغ سماعية لا يقاس عليها، وأجاز بعضهم القياس عليها، وبشكل عام فإن الاختلاف والتنوع في صيغ المبالغة مردّه في رأيي إلى الاختلاف في اللغات وتداخلها.

6- أفعَل التفضيل:

وهي صفة تشتقُّ من المصدر، لتدلَّ على زيادة صاحبها على غيره في أصل الفعل، نحو: أعجب، أكرم، وأوسع، أطيب، أعظم اندفاعاً، أعمق إيماناً، أصدق إخلاصاً.

وقد يكون التفضيل في صفتين متضادتين، نحو: الشتاءُ أبرد من الصيف فليس المراد هو أن الشتاءَ والصيف مشتركان في صفة البرد، وإنما المراد أن برد الشتاء أشدُّ من حرِّ الصيف، وكذا الليل أشد ظلمةً من النهار[2].

---

[1] انظر: ابن جني المنصف :241/1، عبد الواحد، المشتقات العاملة في الدرس النحوي: ص 106- 107.

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر: 91/2، وقباوة، تصريف الأسماء والأفعال: ص 167- 168.

ويصاغ اسم التفضيل للمذكر على (أفعل) والمؤنث (فُعلَى) من مصدر الفعل الثلاثيّ المجرِّد المصرِّ المبني للمعلوم، التّامّ، القابل للتفاوت، الذي ليست صفته المشبهة على (أفعل) [1].

ويؤكد ابن يعيش بناءَه من الثلاثيّ حسبُ، فيقول:" هذا البناء لا يكون إلا من فعل ثلاثي دون ما زاد عليه، وكذلك بناء أفعل التعجُّب نحو: ما أفعلَه وأفْعِلْ بـه، فكل ما يجوز فيه (ما أفْعَلَه) لا يجوز فيه (هذا أفعَلُ من هذا)، لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى" [2].

ومما شذ من أفعل التفضيل:" هو أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرم لي من زيد، أي أشدّ إكراماً، وهذا المكان أقفَرُ من غيره، أي أشدّ إقفاراً، وهذا الكلام أخصرُ، وفي أمثالهم: أفلسُ من ابن المذَلَّق وأحمق من هبنّقة " [3].

ومما جاء نادراً في هذا البناء حذف الهمزة في لفظي (خير وشرّ) فقالوا: " ما خيره وما شرّه من رجل " على معنى (ما أفضلَه) و(ما أردأه)، وهذا (خير منه وهو شرّ منك)، في هذين يحذفون الألف" [4]، ولم يوسم هذا الاستخدام بالشذوذ أو خلاف القياس، أو الفصيح وإنما هو نادر لقلّته، لأنه لم يُسمعْ في غيرها [5].

---

[1] قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: ص 168.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل: 91/6، قال السيوطي في الأشباه: " ومن ثمَّ وضعوا باب الضمائر لأنها أخصر من الظواهر" : 28/1 فاستخدام اسم التفضيل أخصر.

[3] ابن يعيش، شرح المضل: 92/6، والفارسي، المسائل العضديات: ص 163، " قالوا: ما أنوكه للأنوك، وما أحمقه" فإذا ساعد القياس ما ورد به السماع لم يكن مُستعمِله مَعيباً، وإن كان غيره أشيع وأكثر"، وهنا يوافق أبو علي الكوفيين الذي أجازوا التعجُّب من الِسواد والبياض.

[4] أبو مسحل، النوادر، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا: 355/2.

[5] ابن منظور، اللسان: مادة (خير وشر): 261/4.

أما استعمال هذين اللّفظين على الأصل فكان موضع خلاف بين اللغويين وتابعهم بعض المفسّرين، فقد حكاه بعضهم: (ما أخيرَه وخيرَه) و (ما أشرَّه وشرّه) و (هذا خير منه وأخير منه).

وقالوا: هو أخير منك وأشرّ منك، واستثنى بعضهم (شرّ) في التفضيل فلا يقال: (أشرّ) تاماً[1].

قال ابن قتيبة: " اسم التفضيل: خير وشرّ، ولا يقال: (أخيرُ ولا أشرُّ) قلت: ابن قتيبة محجوجٌ بالسّماع " [2].

فما جاء من القراءات القرآنية، قراءة أبي قتادة وأبي قُلابة وأبي حَيوَة قوله تعالى: " أَأُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِن بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ " وقوله تعالى: " سَيَعْلَمُونَ غَداً مَّنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ " [3].

والأشِر: هو البَطِر المتكبِّر، وقراءَة هؤلاء: الكذّاب الأشَرّ بلام تعريف وبفتح الشين، وتشديد الرّاء، أفعل تفضيل [4].

ويرى أبو حاتم السجستانيّ أن العربّ لا تكاد تتكلم به تامّاً (الأخْيَر) و(الأشَرّ) إلا في ضرورة الشعر. [5]

ويرى الجوهري: " أن الصيغة لا تأتي فيه تامّة إلا في لغة رديئة فلا يقال (الأشَرّ) " [6].

---

[1] ابن منظور، اللسان: (خير و شر) : 261/4.

[2] ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 287.

[3] سورة القمر: 25، 26.

[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 126/17.

[5] الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 180/8

[6] الزمخشري، الكشاف: 437/4.

ولعل ما جاء فيه على الأصل نحو: (أخير) و (أشر) يُعَدّ من قبيل التداخل بين اللهجات فقبيلة تهمزه وأخرى تحذف الهمز، وما عُدَّ عندهم نادراً هو الأصل للصيغة، ولكن ربما تخفّفت العرب من الهمز فحذفها لكثرة الاستعمال وبعض القبائل حقّقتها.

وقد وردت (خير) في الحديث الشريف، قال – صلى الله عليه وسلم: "خير يوم تحتجمون فيه سبع عشرة وتسع عسرة وإحدى وعشرين، وما مررت بملأ من الملائكة ليلة أسري بي إلا قالوا: عليك بالحجامة يا محمد ".

وفي حديث آخر وردت (أخيَر)، قال صلى الله عليه وسلم [1] : " في حديث أبي ذر قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أبا ذر انظر إلى أرفع رجل في المسجد، قال: فنظرت، فإذا رجل عليه أخلاق، قال: قلت هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لَهذا عند الله أخيرُ يوم القيامة من ملء الأرض مثل هذا ".

ولم تنصّ المظانُّ التي رجعت لها على أنّ إسقاط الهمزة من (خير وشر) لهجة منسوبة لقبيلة معينة، لكن ربما كانت (أخير وأشر) لتميم، ولصعوبة صوت الهمز فيهما الذي شبهه علماء العربيّة بالتّهوُّع فأسقطه الحجازيون وحققه التميميون، وهم أهل نبر، أقول: ربما كانت صيغتا (أخير وأشر) منسوبتين لتميم وخير وشرٌّ للحجازيين، فقد جاء قوله تعالى: " الكذّاب الأَشِر" وفي هذا الصدد يقول رمضان عبد التواب : " ولهذا السبب أي صعوبة الهمز لم يبق هذا الصوت على حاله في كثير من اللغات الساميّة منذ زمن قديم، ولم يكن العرب على سواء في معاملة هذا الصوت، ولم يكن ينطق به على صورته إلا القبائل النجدية، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن مثل هذه الاختلافات هي اختلاف وتباين في اللهجات." [2]

---

[1] الحديث في سنن أبي داود: 251/4.

[2] عبد التواب، من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس والثلاثون : ص 188.

7- صيغتا التعجب:

ذكـــرت آنفـــاً مـــا قالـــه اللغويـــون بـــشأن (أفعـــل التفـــضيل)، ورأيـــت فيما بعد أنّ ما ينطبق عليه من شروط ينطبق على (ما أفعَلَ وأفعِلْ به) في التعجب، وما يهمّنا هنا أن نذكر ما جاء في التعجب على أصله، أو ما وُسِم بالندرة أو الشذوذ أو مـــا كان اختلافاً في اللهجات أو تداخلاً فيها.

قال ابن السرّاج في الأصول:" اعلم أنه ربما شذّ شيءٌ من بابه، فينبغي أن تعلـــم أن القياس إذا اطّرد في جميع الباب، لم يكن بالحرف الذي يشذّ منه وهذا مُستعمل فـــي جميع العلوم، ولو اعتُرِض بالشاذّ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلـــوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذّ، فإن كان سُـــمِع ممّن تُرتَضى عربيّته، فلا بدّ من أن يكون قد حاول به مذهباً أو نحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمرُ غلطه " [1].

قال: وليس البيت الشاذّ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجةً على الأصل المُجمع عليه في الكلام، ولا نحوٍ ولا فقه، وإنما يَركنُ إلى هذا ضَعَفَةُ أهل النحو ومن لا حُجّـــة معه " [2].

ومما ورد شاذاً في التعجب ما جاء في الصّحاح: " وقد قالوا: ما أشـــغَلَه وهـــو شاذّ، لأنه لا يُتعجّب ممّا لم يُسمَّ فاعله، وقولهم في المجنون: ما أجنّه، شاذّ لا يقاس عليه، لأنه لا يقال في المضروب: ما أضربه، ولا في المسلول: ما أسلَّه، وقالوا: مـــا أقولَـــه، وأقوِلْ بزيد، ويُؤكرِم في الشِّعر" [3].

---

[1] السيوطي،الاقتراح: ص 75، والسيوطي، الأشباه والنظائر: 91/2، وانظـــر: ابـــن عـــصفور، المقرَّب: ص 82.

[2] السيوطي،الاقتراح: ص 75.

[3] الجوهري، الصحاح، مصدر سابق.

ومن الشاذّ: ما أأتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم، وما أعورَه، ومــا أحمــرَه، وأقمِنْ به، وما أعساه، وأعسِ به، وما أقدرَ اللهَ أن يُدني على شَحَطٍ، لعدم قبول صــفاتُ الله الكثرة. [1]

ومما جاء مصحّحاً من أفعلَ التعجّب (ما أقولَه وأبيعَه)، قال أبو علي الفارسي: " لأنّ هذا الفعل لمّا لم يتصرفْ، ولم يظهر الضمير الذي فيه أشبه الأسماء، ومن ثمّ صُغِّر في قولهم: ما أُميلَحَه، وقالوا: أقوِلْ به، لأنه في معنى ما أفعلَه، فأجروه مجــراه، كمــا أجرَوا (يَذَرُ) مجــرى (يَدَعُ) حيث اتّفقا فــي المعنى وإن لم يكن فــي (يــذر) حــرفٌ حلقيٌّ "[2].

وفي زيادة (أمسى وأصبح) في قولهم: " ما أصبح أبردَها وما أمسى أدفأَها فشاذّة – كما يرى ابن عصفور – إذ القياس زيادة (كان) بين الشيئيين المتلازمين " [3].

ومما استغنوا عنه في التعجّب قال سيبويه:" ولا يقال: ما أقيلَــه، مــن القيلولــة، استغنوا عنه بــ (ما أنومَه) كما قالوا: تركتُ ولم يقولوا: وَدَعْتُ: لا لعلّة " [4].

قال العيني:" ولا يُعلُّ مثل (ما أقولَه) لأنه تعجّب، وهو شبه الأسماء فــي عــدم تصرُّفه، يعني لا ينصرف لفظ التعجب إلى المضارع والأمر والنهي، فلما شابه الاســم صُحِّحت واوُه "[5].

وقد أوضح الزجّاجي أن مثل: (ما أحمر زيداً) فإنما جاز ذلك لأنهــم أرادوا بــه البلادة والحماريّةَ كأنهم قالوا: (ما أبلده) ولم يقصدوا اللون، وكذلك قولُهم: (مــا أعمــى

---

(1) الجندي، أحمد علم الدين، دراسات في النظام الصوتي الصرفي، مجلة مجمع القاهرة، الجــزء الحادي والستون، ص 63. وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 154/3.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب: 149/1.

(3) ابن عصفور، المقرب : ص 100.

(4) ابن منظور، اللسان: 578/11 (قول)، و580/11 (قيل)

(5) العيني، شرح المراح في التصريف: ص 218.

زيداً)، إذا أرادوا أعمى القلب جائز هذا التقدير "[1]، ولذلك عدَّ الزّجاجيّ قول رؤبة بن العجاج:

إذا الرجال شتَوا واشتدّ أكلُهُمُ

فأنت أبيضُهُمْ سربالَ طَبّاخِ

قال الزجاجّي [2]: " قوله شاذّ غير مأخوذ به ولا معمول[3] عليه ".

وهذه المسألة في (أفعل) التفضيل والتعجّب مسألة خلافية بين البصرة والكوفية، فقد منع البصريون جواز التعجب من (أبيض) و(أسود)، أما الكوفيون فأجازوا أن يأتي (أفعلُ) التفضيل وصيغتا التعجّب من البياض والسواد دون سائر الألوان، قالوا لكونها أصلاً لسائر الألوان" [4]، أما: أبيض من أخت بني إباض، ولأنت أسودُ... فشاذّ عند البصريين.

ومّما جاء من اسم التفضيل على الأصل: " وقال هذا السكّين أمْوَهُ من هذا فيؤتى به على الأصل. ولا يقال: أمْهى، على القلب وقالوا: أمْهاه والأصل: أماهَهُ.

وقد حكى أبو زيد: ماهت الركيّة تَمِيهُ " [5].

وفي موضع آخر يقول أبو علي: " يقال: أمْهَيت السيف والسكين والخنجر بمعنى سقيتُه الماء وكان القياس أماهَهُ، لأنه من الماء والعين من الماء واو واللام منه هاء، قال أبو زيد: وأماهها (الركيّة) يميهها إماهةً، فكان ينبغي أن يكون أمَهْت السكين والسيف"[6].

ولعل ما جاء منها على الأصل أو ما وسم بالشذوذ يُعَدّ من اختلاف اللغات وتباينها.

---

(1) الزجاجي تحقيق علي توفيق الحمد: ص 101.

(2) المصدر نفسه : ص 102

(3) معمول(كذا) ولعل الصواب مُعوّل.

(4) الأنباري، الإنصاف: 149/1.

(5) الفارسي، المسائل العضديات: ص 153، وابن جني، الخصائص: 356/1.

(6) المصدر نفسه : ص 177.

الفصل الرابع
تداخل اللغات في باب الدلالة

1.4 التداخل وأثره في تفسير الترادف:

من أهم ما تمتاز به اللغة العربية أنها ذات ثروة في أصول الكلمات والمفردات، فهي تجمع من المفردات في مختلف أنواع الكلمة – اسمها وفعلها وحرفها – ومن المترادفات في الأسماء والصفات والأفعال ما يعزّ نظيره في أيّ لغة أخرى.

فقد شهد القرن الرابع الهجري خلافاً بين علماء اللغة، دار حول فكرة الترادف، فمنهم من ينكر الترادف في ألفاظ اللغة، ويلتمس فروقاً دقيقة بين معاني الكلمات، لا تخلو في بعض الأحيان من التكلّف والتعسُّف، ومنهم من ينادي بالترادف ويعترف بوقوعه في الألفاظ، وبعضهم يغالون في رأيهم إلى حدّ أن سمحوا في بعض الأحيان لمئات الكلمات من أن تتردد للمعنى الواحد أو للاسم الواحد.

وقد لخّص السيوطي رأي المنكرين والمؤيدين للترادف، وأورد رأي المنكرين الذين يزعمون أن كل ما يُظنّ أنه من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات كما هي الحال في الإنسان والبشر، وذهب بعضهم إلى أن الترادف على خلاف الأصل، والأصل هو التباين[1].

ومنهم من قال إن الترادف توسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم والنثر، فاللفظ الواحد قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر بسبب السجع والقافية والتجنيس وغيرها من أصناف البديع، وربما كان أحد المترادفين أجلى من الآخر، فيكون شرحاً للآخر الخفيّ [2].

---

(1) انظر السيوطي، المزهر: 403/1.

(2) انظر السيوطي، المزهر: 406/1.

والدلالة هي علاقة اللفظ بالمعنى، فدلالة الألفاظ على معانيها التي ينصرف إليها الذهن[1]، وعلم الدلالة أحد فروع علم اللغة وإليه تنتهي الدراسات اللغوية بمختلف مجالاتها[2]، ولم يقتصر البحث فيه على اللغويين وحدهم، بل نظر فيه علماء ومفكرون من ميادين مختلفة، فشارك فيه علماء النفس والاجتماع وعلماء الانثروبولوجيا والفلاسفة والمناطقة، وأسهم فيه علماء السياسة والاقتصاد وغيرهم، مما أدى إلى ظهور نظريات مختلفة تتعلق بدراسة المعنى والكشف عن ماهيته[3].

وللغويين القدامى إسهام في هذا المجال، غير أنه لا يتناسب واهتمامهم في جمع المادة اللغوية من مختلف القبائل، ثم توقفت حركة الجمع هذه دون بيان هذا المعنى وما كان يفهم من الكلمة، ولا كيف كانت تنطق، ودون تخصيص دلالة الألفاظ في هذه القبيلة أو تلك، إلا ما ندر[4]، وبذلك فقد شقّ على الباحثين في اللهجات إمكانية معرفة دلالة الألفاظ وطرق استعمالها ومدى التطور الدلالي الذي حدث فيها، لإغفالهم ناحية مهمة من نواحي الدراسات اللغوية، تلك هي ناحية التطور اللغوي في نواحي الأصوات والبنية والدلالة والأسلوب.

وقد وجد المحدثون أن كل لغة تسير في تطورها الدلالي على هدى خطوط عامة وأطلقوا عليها (قوانين المعنى) كتخصيص العام وتعميم الخاص وتغير مجال الدلالة وغيرها [5].

---

(1) آل ياسين، الأضداد في اللغة: ص 55.

(2) السعران، علم اللغة: ص 261.

(3) المصدر نفسه، 261.

(4) عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص 286، وانظر: عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي : ص 60.

(5) انظر: السعران، علم اللغة : ص 67-68.

وقد كثر الحديث عن المترادفات من الألفاظ في اللغة، وتعددت الآراء حول هـذا الموضوع، فهل يُعدّ الترادف عاملاً من عوامل التوسّع اللغوي؟ وهل يخدم اللغة؟ أم أنه غير ذلك؟ وما هي آراء اللغويين القدامى والمحدثين بالترادف؟ وماذا عَنَوْا به؟

فالترادف لغة يعني: تتابع شيء خلف شيء، وكل شيء تبع شـيئاً فهـو رِدْفـه، وترادفَ الشيءُ: تَبِع بعضه بعضاً، والترادف: التّتابع [1].

والترادف اصطلاحاً: هو انصراف لفظين أو طائفة من الألفاظ إلى معنى واحد أو مسمى واحد [2].

يقول السيوطي:" يقول الإمام فخر الدين: هو الألفاظ المفردة الدالة علـى شـيء واحد باعتبار واحد، قال: واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحدّ، فليسا مترادفين، وبوحـدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم، فإنهما دَلاّ على شيء واحد، ولكن باعتبارين: أحدهما على الذات، والآخر على الصفة والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المتـرادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر" [3].

فالأصل في اللغة أن يكون للفظ الواحد معنى واحد، ولكنّ ظروفاً قد تطـرأ فـي اللغة تؤدي إلى تعدد الألفاظ للمعنى الواحد، أو تعدد المعاني للفظ الواحد، وفي ذلك يقول سيبويه:" واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واخـتلاف اللفظـين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين "[4].

وإلى نحو ذلك ذهب قطرب، فقسّم الكلام في ألفاظه بلغة العرب إلى ثلاثة أوجه، الأول: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، والثاني: اختلاف اللفظين والمعنـى واحـد،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب 136/6 (ردف).

(2) انظر: ابن فارس، الصاحبي: ص 152، والسيوطي، المزهر، 402/1.

(3) السيوطي، المزهر، 1/ 402.

(4) سيبويه، الكتاب، 1/ 24.

كقولك: عَيْر وحمار، وذئب وسِيد، وجلس وقعد والوجه الثالث: أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى [1].

فقد عُني اللغويون في جمع المترادفات، وبالغوا في هذا الجمع حتى رُوي أن الأصمعي يحفظ للحجر سبعين اسماً، وابن خالويه يحفظ للسيف خمسين اسماً ويجمع للأسد خمسمائة اسم وللحية مائتين[2].

يقول أبو علي الفارسي: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسماً واحداً وهو السيف، قال ابن خالويه: فأين المهنّد والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات، وكأن الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة[3].

وقد انقسم اللغويون القدامى إلى طائفتين، أنكرت إحداهما هذه الظاهرة واعتدّت الأخرى بها، أما الذين تصدّوا لإنكار هذا الكم الهائل من الترادف والطعن به فقد استندوا في ذلك إلى أن المترادفات ليست متساوية في الدلالة على معنى واحد ومسمى واحد، ومادامت ليست متطابقة تماماً ومتساوية فليست مترادفة، لأن شرط الترادف أن تكون المفردات دالة بالتساوي على المسمى الواحد، إضافة إلى شرط ورودها في اللغة الواحدة [4].

فذهب ثعلب وابن فارس وأبو علي الفارسي هذا المذهب وقالوا: إن الاسم فيها واحد وما سواه صفات[5].

---

(1) قطرب، الأضداد: 243- 244.

(2) السيوطي، المزهر : 325/1 و405.

(3) المصدر نفسه، 405/1.

(4) انظر: آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص 414.

(5) انظر: السيوطي، المزهر : 404/1.

وقد أشار سيبويه إلى هذا الضرب من الأسماء [1]، وتبعه ابن جنـــي[2] وعلــل بعضهم اتساع هذه الظاهرة في العربية بقوله:" إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد، ليدلوا على اتساعهم في كلامهم" [3].

يقول ابن فارس:" وبهذا نقول وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمــد بــن يحيــى ثعلب، واحتج أصحاب المقالة الأولى بأنه لو كان لكل لفظة غير معنى الأخرى لما أمكن أن نعبّر عن شيء بغير عبارة، وذلك أني أقول في (لا ريب فيه): (لا شك فيه)، فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ، فلما عبّر عن هذا علم أن المعنى واحد، وقالوا: وأن يأتي الشاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة كقوله:

....

وهند أتى من دونها النأي والبُعْدُ [4].

يقول السيوطي:" يقول الإمام فخر الدين: ومن الناس من أنكــره (أي التــرادف) وزعم أن كل ما يُظنّ من المترادفات فهو من المتباينات، إما لأن أحدهما اســمُ الــذات والآخر اسم الصفة أو صفة الصفة، قال: والكلام معهم إما في الجواز ولا شك فيــه، أو في الوقوع إما من لغتين وهو أيضاً معلوم بالضرورة أو من لغة واحدة، كالحنطة والبُرِّ والقمح " [5].

وقال التاج السبكي في شرح المنهاج: ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربية، وزعم أن كل ما يُظنّ من المترادفات فهو من المتباينــات التــي تتبــاين

---

(1) سيبويه، الكتاب، 24/1.

(2) ابن جني، الخصائص، 370/1.

(3) ابن الأنباري، الأضداد، ص 8.

(4) ابن فارس، الصاحبي، ص 66.

(5) السيوطي، المزهر، 403/1.

بالصفات كما في الإنسان والبشر، فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة[1].

ولو نظرنا إلى وضع الألفاظ وتسمية المسميات من وجه آخر لوجدنا أن للشيء المسمى وجوهاً وصفاتٍ كثيرة، ويمكن أن يسمّى بأكثر من صفة من صفاته، وأن يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة تبعاً لتلك الوجوه والصفات ومن هنا ينشأ الترادف، وهو تعدد اللفظ للمعنى الواحد، وهو عكس الاشتراك وهذا من أبرز أسباب نشوئه وظهوره في جميع اللغات، فمن ذلك تسمية الدار داراً ومنزلاً ومسكناً وبيتاً، باعتبار كونها مستديرة في الأصل، أو كونها مكان النزول بالنسبة لأهل البادية أو المسافر، أو كونها موضعاً للسكينة والطمأنينة وكل لفظ من هذه الألفاظ يدل على المقصود نفسه بأحد هذه الاعتبارات التي يقصدها المتكلم، ومن هذا القبيل تسمية الكتاب كتاباً ومؤلَّفاً ومجلداً وأثراً وكذلك الصديق والعشير والأنيس والرفيق والنديم بحسب تلك الاعتبارات[2].

ولقد كان اللغويون يجمعون المادة اللغوية في الموضوع الواحد فيما يعرف بالمعاجم الخاصة، وكان أصحابها يهتمون بأمر اللهجات، فمنهم من ألف كتباً في النخل والكرم كالأصمعي، ومنهم من ألف في المطر كأبي زيد، ويلتحق بهذا النوع ما جاء عنهم في المشترك والأضداد والمترادف، فالمشترك – كما يرون- إنما يجيء على لغتين متباينتين، أما المترادف فيكون من واضعيْن وهو الأكثر، وذلك بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان[3].

وهذا الذي ذهب إليه بعض اللغويين كالإمام فخر الدين الرازي هو الأقرب في ما يبدو إلى واقع اللغة وقصد المتكلم، مما يذهب إليه كثير من القدامى من الرفض المطلق أو القبول المطلق، ذلك أن اختلاف القبائل في التعبير عن أسماء الذوات أمر طبيعي ولا

---

[1] السيوطي، المزهر ، 403/1.

[2] المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص 199-200

[3] الرماني، الألفاظ المترادفة: ص 3.

يمكن إنكاره، كقول بعض القبائل بلهجتهم: سكين، وقول آخرين: مُدية، ولا يصحّ إنكار هذه المترادفات، وإن اختلفت في اللفظ، لأنها كانت على ألسنة بيئات متباينة مختلفة كالعراق والحجاز والشام، أو قبائل متعددة كقريش وغيرهم، وذلك ما يعززه ويؤكده من القدامى أبو عثمان الجاحظ فيقول:" وأهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب، ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر"[1].

ومن اللغويين القدامى المنكرين للترادف - الذين كانوا يرون أن هذه صفات عدّها غيرهم أسماء للأشياء، ويعللون ذلك بأن هذه الصفات ليست متحدةً في المعنى ولا متساوية في الدلالة، وأن بينها فروقاً معنوية ودلالية في نفس المتكلم والسامع - ابن فارس، إذ يقول:" ومذهبنا أن كل صفة منها، فمعناها غير معنى الأخرى "[2]، ثم يشير إلى الخلاف بين اللغويين فيقول:" وقد خالف في ذلك قوم فزعموا أنها - وإن اختلفت ألفاظها - ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: سيف وعضب وحسام، وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر، قالوا: وكذلك الأفعال نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع، وقالوا: ففي (قعد) ما ليس في (جلس) وكذلك القول بما سواه، بهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب"[3].

وبهذا المعنى تحدث كاصد الزيدي نقلاً عن كتاب (الفروق اللغوية) لأبي هلال العسكري أن اللفظ لا يجوز أن يدلّ على معنيين مختلفين إلا بدليل، وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون لفظان يدلان على معنى واحد، لأن في ذلك تكثيراً بما لا فائدة منه [4].

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، 17/1.

[2] ابن فارس، الصاحبي، ص 96- 97.

[3] ابن فارس، الصاحبي، ص 96- 97.

[4] انظر: الزيدي، فقه اللغة، ص 174

ومهما يكن من أمر فإن الترادف في العربية حقيقة لغوية لا شكّ فيها غير أن بعض اللغويين فيما يبدو قد بالغ في ذلك، وصنّف غير واحد من القدامى كالأصمعي والرماني في الترادف، كما صنّف فيه بعض المتأخرين مثل: الفيروز آبادي صاحب القاموس المحيط (ت 817 هـ) الذي سمّى كتابه (الروض المسلوف في ماله اسمان إلى ألوف)، وكتاباً آخر في العسل سماه (ترقيق الأسل لتصفيق العسل) ذكر فيه ثمانين اسماً للعسل وقد ذكرها السيوطي في المزهر منها: الضرب، والضريب، والضّرْبة، والشوب، والذوب والحميت، والورْس، والأري، والشهر، ولعاب النحل، والرُضاب، وجنى النحل وريق النحل... إلخ، وألف ابن خالويه كتاباً في أسماء الأسد وآخر في أسماء الحية. [1]

وكان قطرب يذهب إلى أنه " إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في الكلام " [2]

أما ابن درستويه وابن جني فذهبا في تفسير المترادف مذهباً آخر يقود إلى الإنكار، وذلك أن هذه المترادفات ما هي إلا من بيئات لغوية متعددة ولا مانع بعدئذٍ من اتحادها، في الدلالة، يقول ابن درستويه:" وليس شيء يجيء من هذا الباب – أي الترادف– إلا على لغتين متباينتين أو يكون على معنيين مختلفين أو تشبيه شيء بشيء"[3]، ويقول ابن جني: " كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هُنا وهَنّا "[4]، ولأن الأقدمين حددوا المنع للترادف في اللهجة الواحدة فقالوا:" وينبغي أن يحمل كلام من منع الترادف على منعه في لغة واحدة، أما في لغتين فلا ينكره عاقل " [5].

---

(1) السيوطي، المزهر. 407/1

(2) ابن الأنباري، الأضداد، ص 7.

(3) السيوطي، المزهر. 385/1.

(4) ابن جني، الخصائص. 374/1.

(5) السيوطي، المزهر، 405/1.

وبعد هذه الآراء كلها نرى أن الترادف واختلاف اللفظ للمعنى الواحد هو اختلاف في اللهجات، وهذا ما أميل إليه، وصحيح أن لغتنا العربية غنية لم تغنَ لغة بمثل ما غنيت به من تعدد المفردات الدالة على معنى واحد، أو تعدد معاني اللفظة الواحدة، غير أن هذه الألفاظ المتعددة لا يمكن أن تؤدي دور بعضها فما تعنيه قبيلة في لهجتها قد لا تعنيه قبيلة أخرى في لهجتها، مما يؤكد لنا أن ما يسمى بالمترادفات هي لهجات مختلفة، إذ كان المحدثون من علماء اللغة يسلمون بوقوع مثل هذه المترادفات في اللغات المختلفة، ولهذا نجد أن اللسان العربي قد طال باعه وامتد ذراعه ليس فقط بالمترادفات، وإنما في المشترك والأضداد، والى ذلك يعزى سبب تضخم المعجم العربي[1].

وإلى نحو ذلك ذهب ابن جني وبعض اللغويين بأن تضع قبيلة لفظاً لمعنى وتضع له قبيلة أخرى لفظاً آخر، فينتقل لفظ إحدى القبيلتين إلى الأخرى وتستعمله استعمالها للفظها، ومن ذلك ما يلاحظ من اجتماع لهجتين عند رجل واحد يورد لفظتين أو أكثر لمعنى واحد في لغته، فإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد؛ فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله، هذا في غالب الأمر، ومعنى ذلك أن الترادف ينشأ من اختلاف اللهجات واجتماعها، ويمكن اعتباره من تداخل اللغات. [2]

ومن هذا القبيل أيضاً ما وضعه ابن جني تحت عنوان (الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً) بالإضافة أنه يضع مقياساً لمعرفة التطور عن طريق كثرة الاستعمال عند الاختلاف، فيقول:" وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به، فإذا ورد شيء من ذلك – كأن يجتمع في لغة رجل لغتان فصيحتان- فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة، فإن أَخْلَقَ الأَمرِ به أن تكون قبيلته قد تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين، لأن العرب قد

---

[1] انظر عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 309.

[2] انظر: ابن جني، الخصائص 1/370- 373، وانظر: هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً: ص 67.

تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها فلحقت – لطول المدة – بلغته الأولى، وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها، فأخلقُ الحالين في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المُفادة والكثيرته هي الأصلية " [1].

كما أن بين اللغات شيئاً من الاختلاف بين الألفاظ فلا يقابل كل لفظ نظيره من اللغة الأخرى مقابله تامة دائماً لاختلاف مفهوم الشعوب[2]، والأمر كذلك ينطبق على اللهجات، فبينها شيء من الاختلاف في الألفاظ، فلا يقابل كل لفظ عنته القبيلة لفظاً آخر عند قبيلة أخرى، وإن اجتمعا على معنى واحد، فلا بد من أن يكون بينهما شيء من الاختلاف تبعاً لاختلاف مفهوم القبيلة وطبيعة حياتها.

والقاعدة في فقه اللغات بوجه عام – كما يقول رمضان عبد التواب – أن الكلمة الواحدة تعطي من المعاني والدلالات بقدر ما يتاح لها من الاستعمالات لأن كثرة الاستعمال لا بد أن تخلق كلمات جديدة، تلبي بها مطالب الحياة والأحياء. [3]

إذن فالترادف حقيقة لغوية لا يمكن إنكارها ألبتة، وهي من خصائص العربية وميزاتها التي لا مراء فيها، وإن دلّ الترادف على شيء فإنما يدل على عظمة هذه اللغة وعلوّ شأنها وما لهذه اللغة الكريمة من ثروة لغوية فائقة وتنويع لفظي متعدد في الصورة والصيغة والجرس الموسيقي، وهذا مما يعطي للكاتب والأديب والشاعر مجالاً لاختيار لفظته التي يراها مناسبة من بين تلك الألفاظ المترادفة المتعددة، وبالتالي تتلاءم وسياق كلامه معنى وجرساً، فكم من لفظة يختارها الأديب أو الشاعر في نص ما، قد يؤْثِر عليها غيرها في نص آخر مع أنهما بمعنى واحد [4].

---

(1) ابن جني، الخصائص، 370/1.

(2) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص 201

(3) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 292- 293.

(4) انظر الزيدي، فقه اللغة العربية، ص 180.

ولا بد لنا بعد هذا البحث من أن نضع أيدينا على مصادر هذه الثروة التي تزخر بها العربية وتزدان، ولا بد لهذه الثروة (الترادف) من أسباب نذكر منها ما يتعلق بالتداخل وهي:

1- اختلاف اللهجات العربية القديمة: فقد شخّصه بعض اللغويين القدامى سبباً بارزاً من أسباب نشأة الترادف فقال ابن جني:" كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون من لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا " [1]، ويورد مثالاً على ذلك، وهي حادثة رواها عن الأصمعي، فقال:" اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر: السقر (بالسين)، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقر (بالزاي) " [2]، فابن جني يعلل ذلك بأنها لغات تداخلت، وأن كل واحد منهما قد أضاف إلى لغته لغتين أخريين معها، كما يذكر أمثلة أخرى على الترادف في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك.

2- استعارة مفردات من لهجة من اللهجات أو من لغة من اللغات واحتكاك الشعوب والقبائل ببعضها بسبب الغزو أو الهجرات أو التجارة، فيصبح للمعنى الواحد أكثر من كلمة واحدة، وفي هذه الحالة لا تتساوى نسبة الكلمتين في الشيوع بل ينظر أيها أرقى أو أيها أخف على السمع وألطف في الجرس فينتقل إلى هذه اللهجة كثير من المفردات والصيغ التي لم تكن موجودة فيها أصلاً ويفعل أصحاب اللهجة الأخرى الفعل ذاته، ومن هنا تصبح الحالة أشبه ما تكون ببحيرة امتزجت

---

(1) ابن جني، الخصائص، 1/ 370.

(2) المصدر نفسه : 1 / 371.

واختلطت بمياهها الأصلية مياه أخرى انحدرت إليها من جداول متعددة كثيرة [1].

3- أن اللغويين ونقلة اللغة لم يأخذوا عن قبيلة واحدة بل أخذوا من قبائل كثيرة متنوعة ومختلفة والأمر ينطبق على جامعي المعجمات، وقد قلنا إن لهجات المحادثة كانت تختلف في بعض مظاهر المفردات باختلاف القبائل، وكان بسبب ذلك أن اختلطت المفردات ببعضها، واشتملت المعجمات على مفردات لم تكن مستخدمة في لهجة قبيلة ما، ويوجد لمعظمها مترادفات في متن هذه اللهجة الأصلي، فيما انتقل إليها من غيرها، فزاد هذا عن نطاق المفردات والمترادفات في المعجمات سَعة على سَعة، ودخلت بعض المفردات والمترادفات في لهجات لم تكن منها في الأصل ولم يعزها اللغويون ربما لعدم وقوفهم على حقيقة أصلها [2].

4- أن اللغة العربية لم تكن بمعزل عن أخواتها الساميات، فقد انتقل إلى العربية من اللغات الأخرى مفردات كثيرة، كان لها نظائر في متنها الأصلي، ومع كل الحرص ووسائل الحيطة والانتباه وتحري الصواب وغير ذلك من الوسائل التي كان يتخذها اللغويون ونقلة اللغة وجامعو المعجمات، إلا أنه قد اندس في رواياتهم ومعجماتهم كثير من المفردات المولدة وكثير من الكلمات المشكوك في عربيتها، وحدث تحريف في كلمات كثيرة عن أصلها، فقد ثبت فيما بعد أن بعض الأشعار كانت موضوعة، فهي إذن منسوبة للهجات وقبائل ليست لها في الأصل، فكانت بعض مفرداتها من اختراع الواضعين بالطبع، ولا يفوتنا سبب آخر ونحن نعلم أن رسم الكلمات في عصر من العصور كان مجرداً من الإعجام والشكل، فلا بد من حصول تحريف في بعض الكلمات، ومن الممكن قراءة الكلمة الواحدة على عدة وجوه [3].

---

[1] انظر: وافي، فقه اللغة : ص 172، وانظر: أنيس، في اللهجات العربية: ص 182.

[2] انظر أنيس، في اللهجات العربية: ص 182، وانظر وافي، فقه اللغة ص 172.

[3] انظر: وافي، فقه اللغة، 174- 175، وانظر: أنيس، في اللهجات العربية، ص 183.

5- الاقتراض من اللغات الأجنبية التي جاورت العربية قبل الإسلام وفي عصر صدر الإسلام واتصال العرب بأهل هذه اللغات بسبب التجارة أو السياحة أو الهجرة أو الغزو، فقد اقترضت العربية من الفارسية الدِّمَقْس والإستبرق للحرير، والبُهْرج للباطل، والبَخت للحظ، وقام العرب بتعريب هذه الألفاظ بما يوافق قوانين لغتهم الصوتية والبنيوية وبشكل يوائم الأوزان والصيغ، وسمّي هذا بالاقتراض الخارجي، أما الاقتراض الداخلي وهو اقتراض العربية من العربية أو اقتراض قبيلة من قبيلة أخرى كلمات ومفردات ليست في لهجتها بالأصل وذلك بسبب الاحتكاك بين القبائل وبالتالي يصبح للمعنى الواحد أكثر من كلمة واحدة، وقد أجمع الرواة على أن قبيلة قريش كانت تتخير من لهجات العرب في المواسم الأدبية والدينية والتجارية مفردات أضافتها إلى لهجتها الأصلية وما فعلته قريش قد تفعله غيرها من القبائل، دون أن تحدد ممن أُخِذت هذه الكلمة أو تلك، مما يعني أن اختلاف اللهجات سبب رئيس في الاختلاط وكثرة المترادفات.

وعلل الجاحظ هذا الاختلاف الذي يؤدي إلى كثرة المترادفات بأن أهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب، ولذلك نجد الاختلاف في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر. [1]

فالترادف إذن موجود في اللغة، وقد رأينا آراء اللغويين القدماء فوجدناهم لا ينكرون الترادف بشكل عام كما لم ينكره المعاصرون الذين يحدونه بحدود ويقيدونه بقيود، والأمثلة عندهم ليست كثيرة بالصورة التي ذهب إليها القدامى، فبعض المحدثين ومنهم علي الجارم الذي كتب بحثاً في مجلة المجمع اللغوي المصري سنة 1935 ويرى فيه أن المنكرين للترادف في العربية مبالغون، وأن المثبتين له كذلك مبالغون إذ يمكن تخريج كثير من الأمثلة وتأويلها على اختلاف بعضها عن بعض من حيث دقة المعنى باختلاف اللهجات واختلاطها، وأن طائفة كبيرة من الألفاظ هي من قبيل الإبدال

---

[1] انظر، الجاحظ، البيان والتبيين، 18/1، وانظر الزيدي، فقه اللغة ص 183- 184، وانظر: عبد التواب، فصول في فقه العربية ص 321.

اللغوي الذي يحل فيه صوت محل صوت آخر لسبب من الأسباب كتقارب المخارج أو الميل إلى الشدة أو السهولة[1]، وقد تساءل إبراهيم أنيس عن كيفية إنكار الترادف مع وجود تلك الكلمات العربية التي لا يوجد بينها فرق كبير في المعنى مثل: القمح والحنطة والبُرّ، وعلل الترادف باختلاف اللهجات العربية، إذ تستعمل قبيلة كلمة وتستعمل قبيلة أخرى كلمة غيرها لها نفس الدلالة، فالصورتان متغايرتان والمعنى واحد [2].

وذهب إلى ذلك كل من على عبد الواحد وافي وصبحي الصالح اللذين رأيا أن الترادف ممكن الوقوع في لهجيتن، فأما في لهجة واحدة فمحال، وأن الترادف مظهر من مظاهر ثراء هذه اللغة [3].

2.4 التداخل وأثره في تفسير المشترك اللفظي :

عرَّف العلماء اللفظ المشترك بأنه: اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، وقال ابن فارس في فقه اللغة:" أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر "[4].

فالاشتراك إذن هو: أن تنصرف اللفظة الواحدة إلى معنيين أو أكثر بدلالة متساوية على المعاني، وإلى مثل هذا ذهب اللغويون والأصوليون [5].

وأما علماء المنطق فاشترطوا ألا يسبق وضعه لمعنى من هذا المعاني على وضعه الآخر[6]، فالاشتراك على هذا الأساس يعتبر نقيض المترادف وهذا ما ذهب إليه

---

(1) انظر الزيدي، فقه اللغة العربية، ص 186.

(2) انظر، أنيس، اللهجات العربية، ص 139- 140.

(3) انظر الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 299.

(4) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة : ص 207.

(5) السيوطي، المزهر، 369/1

(6) آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب : ص 416.

سيبويه في تقسيمه للكلم في باب سماه (اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين)، قال:" وجدت عليه من المَوجِدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة وأشباه هذا كثير"[1].

وقد جمع اللغويون والرواة منه مادة كبيرة، ذكرت المعاجم كالقاموس المحيط للفيروزأبادي أنهم رووا لبعض الألفاظ ما يزيد على خمسين معنى، وخير مثال على ذلك لفظة (العجوز) فقد ذكر إزاءها أكثر من سبعين معنى[2].

وقد انقسم اللغويون إزاء هذه الكثرة في ألفاظ المشترك إلى منكر لوجوده وإلى مثبت وقائل به ومدافع عنه.

وذهب إلى القول بالاشتراك كثير من اللغويين كالخليل وسيبويه وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم فقد أثبتوه وتوسعوا فيه مستندين إلى الشواهد العربية التي لا سبيل إلى الشك فيها، وأضاف من جاء بعدهم وذهب مذهبهم أن " الاشتراك واقع لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ وقالوا: لأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية، فإذا وُزّع لزم الاشتراك، وذهب بعضهم إلى أن الاشتراك أغلب "[3].

أما الذين أنكروا المشترك فراحوا يعللون ورود هذه الكثرة من ألفاظ المشترك أنها اختلاف في اللهجات، وعلى رأسهم أبو علي الفارسي، الذي أنكر أن يكون الاشتراك مقصوداً في أصل الوضع، وإنما سببه تداخل اللغات فيقول: " اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشيء، فتكثر وتغلب، فتصير بمثابة الأصل "[4].

وذكر السيوطي أن ابن درستويه قد أنكر الاشتراك لما فيه من عدم الإبانة وعلل مجيء النادر منه باللغات، أو بحذف واختصار وقع في الكلام فقال:" فلو جاز وضع لفظ

---

(1) سيبويه، الكتاب: 24/1.

(2) الفيروزأبادي، القاموس المحيط : 181/2.

(3) انظر السيوطي، المزهر 37/1

(4) الفارسي، المخصص 259/13

واحد للدلالة على معنيين مختلفين، لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل "[1]، ثم يذكر هذه العلل ويقول:" وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان، وخفي ذلك على السامع وتأوّل فيه الخطأ "[2].

فابن درستويه ذهب مذهب أبي علي الفارسي في تفسير بعض ألفاظ المشترك بأنها لهجات متداخلة.

إن علة الاستعارة التي ذكرها أبو علي الفارسي تعتبر من علل نشأة المشترك اللفظي في اللغة، وذكر ابن درستويه الحذف والاختصار علة أخرى من علل نشأة المشترك، ولم يقف عند ذلك، بل ذكر علة أخرى تفسر ورود المشترك وهي علة التطور الدلالي الذي يصيب بعض الألفاظ[3]، فهناك إذن تطور دلالي إلى معانٍ أخرى تشترك في دلالتها على شيء من المعنى الأول العام، فتصرفه فيما بينها في معنى خاص[4].

وما دام فقهاء اللغة يقررون أن الكلمة يكون لها من المعاني بقدر ما لها من الاستعمالات فإن كثرة الاستعمال التي لوحظت في المترادفات أو إظهار الفروق الدقيقة بين الألفاظ التي يُظنّ فيها الترادف، هي تلك التي تلاحظ في الألفاظ المشتركة أو التي يُظنّ فيها الاشتراك، فكما يتسع التعبير في العربية عن طريق الترادف، فلا بد أن يتسع التعبير كذلك عن طريق الاشتراك سواء أسُلّم وروده في العربية، أم التُمِست له معانٍ متطورة على سبيل المجاز[5].

---

[1] انظر السيوطي، المزهر 385/1

[2] المصدر نفسه

[3] انظر السيوطي، المزهر 385/1

[4] انظر وافي، فقه اللغة ص 186. أنيس، في اللهجات العربية ص 195، الصالح دراسات في فقه اللغة ص 307

[5] انظر الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص301- 302

أما عبده الراجحي فيقول:" ومما نعتبره من المعاجم الخاصة أيضاً ما جاء في المشترك والترادف والأضداد، فالمشترك - كما يرون - إنما يجيء على لغتين متباينتين، ومن أمثلة اللهجات فيه قول أبي زيد (الألْفَتُ) في كلام قيس: (الأحمق)، و(الألفت) في كلام تميم: (الأعسر) " [1].

ويقول إبراهيم أنيس في معرض حديثه عن المشترك اللفظي أن طائفة من الألفاظ اتحدت بنيتها وأصواتها ودلّت على معنيين مختلفين أو أكثر.[2]

وذهب رمضان عبد التواب إلى أن المشترك اللفظي لا وجود له إلا في معاجم اللغات، أما في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها فلا وجود إلا لمعنى واحد من معاني هذا المشترك اللفظي[3] وفي ذلك يقول أولمان:" كثير من كلماتنا له أكثر من معنى، غير أن المألوف هو استعمال معنى واحد فقط من هذه المعاني في السياق المعين، فالفعل (أدرك) مثلاً إذا انتُزِع من مكانه في النظم يصبح غامضاً غير محدد المعنى، هل معناه (لحق به) أو (عاصره) أو أنه يعني (رأى) أو (بلغ الحلم) ؟ إنه التركيب الحقيقي المنطوق بالفعل، هو وحده الذي يمكنه أن يجيب عن هذا السؤال، فإذا تصادف أن اتفقت كلمتان أو أكثر في أصواتها اتفاقاً تاماً، فإن مثل هذه الكلمات لا يكون لها معنى ألبتة، دون السياق الذي تقع فيه " [4].

وإلى مثل هذا يذهب فندريس فيقول:" إننا حينما نقول بأن لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد، نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما، إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعنيه سياق النص، أما المعاني الأخرى فتُمحَى وتتبدّد ولا توجد اطلاقاً "[5].

---

[1] الراجحي، اللهجات العربية، ص66

[2] انيس، في اللهجات العربية

[3] عبد التواب، فصول في فقه اللغة : ص334

[4] عبد التواب، فصول في فقه اللغة : ص334

[5] فندريس، اللغة : ص 228 [2]

وقد يتغير معنى الكلمة في لهجة من اللهجات، ثم يمر زمن طويل خلاله يُنسَى المعنى الأصلي، وتلتزم تلك اللهجة استعمال هذه الكلمة في معناها الجديد دون سواه، وهنا نرى لهجات اللغة الواحدة تستعمل كلمات متحدة الصورة في معان مختلفة، ويظهر أن هذه الظاهرة قد لعبت دوراً هاماً في اللهجات العربية إذ تغيرّت معاني بعض الكلمات في بعض اللهجات دون البعض الآخر لظروف لغوية خاصة [1].

فلما جُمِعت اللغة خُيّل لجامعيها أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من هذه المعاني، في حين أن قبيلة أخرى تستعملها في معنى آخر والحقيقة أن معنى هذه الكلمة قد تغير في لهجة من اللهجات دون أن يطرأ عليه تغيير في اللهجة الأخرى [2].

إن اللفظ المشترك لا بد من أن يكون له في كل مقام ومقال معنى واحد بين سائر معانيه يدل عليه، ويختلف هذا المعنى بحسب الاستعمالات المتعددة لذلك اللفظ، ولذلك لم يألُ اللغويون والأصوليون جهداً في بحث موضوع المشترك، فاختلفوا فيه حيث وجوده وعدمه في اللغة، والأكثرون – كما بينا آنفاً – يرون أنه واقع في الكلام وأنه موجود، وممن ذهب إلى ذلك أبو بكر ابن دريد في (جمهرة اللغة) كما يقول السيوطي في المزهر:" العمُّ : أخو الأب والعمُّ: الجمع الكثير، قال الراجز:

يا عامر بن مالك يا عمّا أفنيت عمّا وجبرت عمّا

فالعمُّ الأول أراد به: يا عمّاه، والعمُّ الثاني أراد به: أفنيت قوماً وجبرت آخرين"[2].

ويعلق كاصد الزيدي على ذلك فيقول:" العمُّ الأول أراد به: يا عمّاه، أي يا عمي ثم حذف الهاء تخفيفاً، وهذه اللهجة أو الظاهرة اللغوية معروفة في كلام الموصليين، إذ

---

[1] انظر أنيس، في اللهجات العربية: ص 197

[2] انظر أنيس، في اللهجات العربية: ص 197

[3] السيوطي، المزهر 370/1

هم يقولون لعمهم أو لمن هو أكبر سناً منهم: (عمّا)، يريدون:(يا عمّاه)، ثم أسقطوا حرف النداء والهاء إيجازاً وتخفيفاً أما (عمّا) الثانية فهي بمعنى القوم " [1].

ويقول السيوطي: ومن الألفاظ المشتركة في معانٍ كثيرة لفظ (العين)، قال الأصمعي في كتاب الأجناس: " العين: النقد من الدراهم والدنانير، والعين: مطر أيام لا يُقلِع، يقال: أصاب أرض بني فلان عين، والعين: عين الإنسان التي ينظر بها، والعين عين البئر، وهو مخرج مائها من غير عمل، والعين: ما عن يمين القِبلة قِبلة أهل العراق، ويقال: نشأت السماءُ من العين، والعين: عين الميزان، والعين: عين الدّابة والرجل، وهو الرجل نفسه أو الدابة نفسها، أو المتاع نفسه، يقال: لا أقبل منك إلا درهماً بعينه، أي لا أقبل بدلاً وهو قول العرب: لا أتبع أثراً بعد عين، والعين: عين الجيش الذي ينظر لهم، والعين: عين النفس أن يَعين الرجلُ الرجلَ: ينظر إليه فيصيبه بعين، والعين: السحابة التي تنشأ من القِبلة قِبلة أهل العراق، والعين: عين اللصوص " [2].

ولعلها لهجات مختلفة لقبائل مختلفة، فما تعنيه قبيلة في لهجتها قد لا تعرفه أخرى في لهجتها، وحين جمع الرواةُ واللغويون والنقلةُ اللغةَ اجتمعت هذه المعاني لهذه اللفظة، وكل منها له معناه الذي تعرفه القبيلة الناطقة به في لهجتها، وليس من الممكن أن يكون كل لفظ حكراً على قبيلة ومحصوراً بها بل لا بد من الانتقال إلى قبائل أخرى بفعل عوامل الاحتكاك المختلفة.

قال أبو الطيب:" أخبرني محمد بن يحيى قال: أنشدني عمر بن عبد الله العتكي، قال: أنشدني أبو الفضل جعفر بن سليمان النوفلي عن الحرمازي للخليل ثلاثة أبيات على قافية واحدة يستوي لفظها ويختلف معناها :

يا ويح قلبي من دواعي الهوى	إذ رحل الجيرانُ عند الغُرُوبْ
أتبعتهم طرفي وقد أزمعوا	ودمع عينيّ كفيض الغُروبْ
كانوا وفيهم طَفْلَة حرَّة	تفترّ عن مثل أقاحي الغُرُوبْ

(1) الزيدي، فقه اللغة العربية ص142

(2) السيوطي المزهر: 1/372-373

فالغروبُ الأول: غروب الشمس، والثاني: جمع غَرْب، وهو الدلو العظيمة المملوءة، والثالث: جمع غرب، وهي الوهاد المنخفضة " [1].

إن المعاجم القديمة حين تذكر مثلاً (الهِجرِس) التي تعني القرد في لهجة الحجاز، وتعني (الثعلب) عند تميم، فإننا لا نشك في أن الكلمة كانت تطلق على أحد الحيوانين وحده، وذلك لأن البيئة الصحراوية تناسبه ويكثر فيها، ثم تغير هذا المعنى لظرف من الظروف، فصار يعني عند قبيلة من القبائل شيئاً آخر غير الشيء المألوف، ثم جاء جامعو اللغة وذكروا لنا معنيين لهذه الكلمة الواحدة [2].

إن كثيراً من مظانِّ العربية يذكر بعض اللغويين الذين يؤيدون أن المشترك اللفظي كان نتيجة للهجات مختلفة، وأن كثيراً من الكلمات التي رويت لنا بمعانيها المجازية نشأت في بيئات مختلفة، غير أن اللغويين لم يوضحوا لنا - إلا في النادر - بيئة هذا المعنى أو ذاك، ومن غير المعقول أن يظن المرء أن هذه المعاني الكثيرة لكلمة (العين) أو(العجوز) السابقتين كانت تستخدم في العربية في بيئة واحدة، ولا نعدم بعض الإشارات في كتب اللغة التي تشير إلى القبائل الناطقة والمستعملة لهذه الكلمة على هذا المعنى أو ذاك.

فقد روى لنا أبو زيد مثلاً أن قبيلة (تميم) كانت تطلق كلمة (الأَلْفَت) على (الأعسر)، وهو الذي يعمل بيده اليسرى، كأن فيه التفاتاً من اليمنى إلى اليسرى أما قبيلة (قيس) فكانت تطلق هذه الكلمة على (الأحمق) ولعلها كانت تلحظ فيه التفاتاً من الكَيْس إلى الحمق، كما كانت عامة العرب تطلق على الذئب (السِّرحان) و(السِّيد) وهاتان الكلمتان تطلقان عند هذيل على (الأسد)، وكذلك روى لنا الأصمعي أن عامة العرب كانت تطلق (السليط) على الزيت، أما أهل اليمن فكانوا يطلقونه على دهن السمسم فقط[3].

---

[1] السيوطي،المزهر: 376/1

[2] انظر: أنيس، في اللهجات العربية: ص 197

[3] انظر السيوطي، المزهر 381/1 وانظر عبد التواب، فصول في فقه العربية ص 329-330

وذكر ابن السراج عاملاً مهماً من عوامل نشوء المشترك اللفظي في اللغة فقال:" الذي يوجبه النظر، على واضع كل لغة أن يخص كل معنى بلفظ لأن الأسماء إنما جعلت لتدل على المعاني فحقها أن تختلف، كاختلاف المعاني ومحال أن يصطلح أهل اللغة على ما يلبس دون ما يوضح، وهذا ادعاء من ادّعى أنه ليس في لغة العرب لفظتان متفقتان في الحروف، إلا لمعنى واحد لكنه أغفل أن الحي أو القبيلة ربما انفرد القوم منهم بلغة، ليس سائر العرب عليها، فيوافق اللفظ في لغة قوم، وهم يريدون معنى لفظ آخر من لغة آخرين ثم ربما اختلطت اللغات، فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء، وهؤلاء لغة هؤلاء فأصل اللغة قد وضعت على بيان وإخلاص لكل معنى لفظ ينفرد به، إلا أنه دخل اللبس، من حيث لم يُقصد "[1].

وينقل علي عبد الواحد وافي قول أبي علي الفارسي فيما رواه عنه ابن سيده:" اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون لفظة تُستعمَل لمعنى، ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب وتصير بمنزلة الأصل " [2].

ويؤكد علي وافي أن الاشتراك جاء من اختلاف القبائل العربية في استعمالها ثم جاء جامعو المعجمات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض دون أن يعنَوْا في كثير من الأحوال بعزو كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه وأن بعض أمثلته كانت تختلف معانيها باختلاف القبائل [3].

ونجد كثيراً من المحدثين يشير إشارة صريحة وواضحة ويؤكد أن من أهم أسباب وجود المشترك اللفظي في العربية هو اختلاف اللهجات العربية القديمة.

---

[1] انظر ابن السراج، الاشتقاق، ص 33

[2] عبد الواحد، فقه اللغة، ص 190

[3] المصدر نفسه [4]

وإلى نحو ذلك يذهب صبحي الصالح إذ يقول:" وقد لعب تداخل اللغات دوراً خطيراً في استعمال الألفاظ المشتركة، فكان مادة صالحة للتورية والتجنيس عند المشغوفين بالمحسنات اللفظية " [1].

بمعنى أن اللغة العربية غنية وثرية ثراء قلما نجده عند أية لغة أخرى وأن اختلاف اللهجات الذي أوجد معاني كثيرة للفظ الواحد قد فسح مجالاً رحباً وواسعاً للكاتب والشاعر لاختيار الكلمة التي يريدها، والتي يتناسب موقعها مع قافيته، فيحافظ بذلك على المحسنات اللفظية التي تمنح نصّه جمالاً، وتعطيه مدى بعيداً للتورية واختيار ما يريد، وهنا تسمح قريحة الشعراء المجنّسين بما يعتبرونه عبقرية في الشعر، فيأخذ الزهو رجلاً كسلامة الأنباري وهو ينشد في شرح المقامات:

لقد رأيت هذريّاً جلْسا	يقود من بطن قديد جلْسا
ثم رقى من بعد ذلك جلْسا	يشرب فيه لبناً وجلْسا
مع رفقة لا يشربون جلْسا	ولا يؤمّون لِهمّ جلْسا

وصلح لفظ (جلْس) عنده لستة معان مختلفة في ثلاثة أبيات فقط، فالمعنى الأول: رجل طويل، والثاني: جبل عالٍ، والثالث: اسم جبل والرابع: عسل والخامس: خمر، والسادس: نجد [2].

ويذكر إبراهيم أنيس في معرض حديثه عن اختلاف اللهجات وتداخلها أن لفظة (التغب) لها معنيان وهما: الوسخ والدرن، والقحط والجوع، ثم في موضع آخر نجد أن (السغب) معناه الجوع وفي هذا يقول:" ويظهر أن كلمة (السغب) قد تطورت في لهجة من اللهجات ولظرف من الظروف الخاصة حتى أصبحت كلمة (التغب) من المشترك اللفظي، وقد يُستأنس لهذا الرأي بما روي عن بعض قبائل اليمن من ميلها إلى قلب السين تاء، فيقولون: (النات) بدلاً من الناس، فلعل كلمة (السغب) قد نُطِق بها في القبائل

---

[1] الصالح، دراسات في فقه اللغة ص 304

[2] السيوطي، المزهر، 376/1 وانظر: الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 304

اليمنية (التغب) مع احتفاظها بمعناها وهو الجوع، ثم جاء جامعو المعاجم ونسبوا معنيين مختلفين للكلمة (التغب) وعدوها من المشترك اللفظي[1].

كما ذهب بعض الأقدمين إلى وجود المشترك اللفظي كالخليل، وسيبويه وأبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، وابن هشام صاحب السيرة النبوية، وأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، وابن قتيبة، وابن الأنباري، وذهبت كذلك طائفة من المحدثين إلى وجود المشترك اللفظي وعدّوا اختلاف اللهجات العربية القديمة أحد أسباب وجوده كظاهرة في اللغة العربية ساهمت كثيراً في إثراء العربية ونموها وتطورها.

ولعل الأسباب التي ساهمت في نشوء الترادف، التي ذكرناها سابقاً هي عينها التي أسهمت في نشوء المشترك اللفظي، بيد أن ما يتعلق باقتراض الألفاظ من اللغات الأخرى يبدو الأكثر أهمية، إذ ربما تكون اللفظة المقترضة تختلف في معناها، فترى كلمتين متحدتين في الصورة ومختلفتين في المعنى، وأن كلاً منهما ينتمي في الأصل إلى لغة مستقلة، ويقول إبراهيم أنيس أن هذا نادر الوقوع في اللغة وأنه وليد الصدفة، ولكنه حين يقع يولد لنا المشترك اللفظي [2].

ويورد رمضان عبد التواب أمثلة على ذلك فيقول:" وفي العربية الفصحى كذلك (الحُبّ) بمعنى: الوداد، وفيها كذلك (الحُبّ): الجرة التي يُجعَل فيها الماء والمعنى الأول عربي أصيل، أما الثاني فهو مستعار من الفارسية[3].

ويذكر في العربية كذلك: كلمة (السُور): وتعني حائط المدينة، والسُور: التي تعني الضيافة، والمعنى الأول عربي، أما الثاني فهو لكلمة فارسية، نطق به الرسول صلى الله عليه وسلم فقال: يا أهل الخندق قوموا فقد صنع جابر سوراً: أي طعاماً دعا إليه الناس[4].

---

[1] أنيس، في اللهجات العربية :ص 201

[2] الزيدي، فقه اللغة العربية: ص 148

[3] عبد التواب، فصول في فقه العربية ص 331

[4] المصدر نفسه

ومع مرور الزمن قد تلتزم لهجة استعمال هذه الكلمة في معناها الجديد أو المقترض، ومن هنا نرى لهجات اللغة الواحدة تستعمل كلمات متحدة في الصورة ومختلفة في المعنى، ويظهر أن هذه الظاهرة قد لعبت دوراً هاماً في اللهجات العربية إذ تغيرت معاني بعض الكلمات في بعض اللهجات دون بعضها الآخر، فلما جمعت اللغة خُيِّل لجامعيها أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من المعاني، والحقيقة أن معنى هذه الكلمة قد تغير في لهجة من اللهجات دون أن يطرأ تغيير في اللهجة الأخرى[1].

وقبل أن ننهي حديثنا عن ظاهرة المشترك اللفظي لا بد لنا من أن نقول إن تداخل اللهجات قد أدى إلى نشوء دلالات جديدة، كما أدت إلى إثراء المشترك اللفظي، كأن تدل اللفظة في لهجة ما على شيء معين، وتدل اللفظة نفسها على شيء آخر في لهجة أخرى، (فالطالع) مثلاً: هو الشخص الذي يطلع عليك، وذات الكلمة تدل عند أهل اليمن على الهلال[2] و(السرحان):الذئب ويطلق على الأسد في لهجة هذيل[3]، و(الضَّنا): السقم، ويطلق على الولد في لهجة طيئ[4].

وما زال أهل مصر يستعملون هذه اللفظة بهذه الدلالة الأخيرة، فتقول الأم لابنها وابنتها:يا ضناي، تريد: يا ولدي، و(السَّمَد) في الناس: السهو والغفلة ويطلق في اللهجة الحميرية على الغناء[5]، و(الحِجْر): الفرس الأنثى، لم يدخلوا فيه الهاء، لأنه اسم لا يشركها فيه المذكر والحِجْر: يأتي في بعض لهجات العرب ليدل على العقل واللُّب[6].

---

(1) انظر أنيس، في اللهجات العربية ص 197

(2) انظر : الجنابي، أحمد نصيف، ظاهرة المشترك اللفظي، مجلة المجمع العلمي العراقي، لعام 1984م، م 35، ج382/3

(3) ابن منظور، اللسان (سرح) 164/7.

(4) الجنابي، ظاهرة المشترك اللفظي، 382/3

(5) ابن منظور، اللسان، (سمد)، 251/7

(6) المصدر نفسه (حجر) 42/4

وتعد المثلثات اللغوية من الوسائل التي تثري المشترك اللفظي، والمثلثات اللغوية تعني: ما اتفقت أوزانه، ولم يختلف إلا بحركة فائه فقط كالغَمْر، والغِمْـر والغُمْـر، أو بحركة عينه كالرَّجِل، والرِّجْل والرَّجُل، أو كانت فيه ضمتان تقبلان فتحتين أوكسرتين كالسَّمسَم، والسِّمسِم، والسُّمسُم.

فإذا جاءت اللفظة الواحدة بثلاث صور: بالفتح والضم والكسر، وكانت دلالتها واحدة فهي من باب تداخل اللغات، لأنه ليس من المقبول عقلاً أن تحرك القبيلة الواحدة الكلمة الواحدة بثلاث حركات لتدل على معنى واحد، لأن ذلك يحدث التباساً في الفهم، ومن أمثلة ذلك (الحِضُرة) بفتح الحاء وكسرها وضمها بدلالة واحدة، كأن يقال: كلَّمته بحَضرة فلان وحِضرته وحُضرته، أي بحضوره، ويقال : خَثِر اللبن، وخَثَر وخَثُر بمعنى، ويقال: بَغاث وبِغاث وبُغاث، لما يصاد من الطير ولا يصيد[1].

وفي حالة اختلاف الدلالة، فمن المقبول عقلاً أن تكون القبيلة الواحدة أطلقت ثلاث صور على ثلاث دلالات، لأن اختلاف الحركة في العربية له أثر كبير في اختلاف الدلالة واختلاف المعنى، ومن المحتمل أن تكون كل صورة من الصور اللفظية قد أُطلِقت على دلالة واحدة في قبيلة واحدة، ثم بعد ذلك اجتمعت الصور الثلاث في الدلالة المشتركة أو جمعها أصحاب المعاجم في معاجمهم اللغوية [2].

وعلى الرغم من وجود ظاهرة المشترك اللفظي بهذا الوضوح، فقد وقف العلماء اللغويون والدلاليون – القدامى والمحدثون – منها مواقف مختلفة.

فقسم منهم قد أقرّ بوجود هذه الظاهرة في أصل الوضع، ولم يلاحظوا أي سلبية في اللغة أمثال الخليل بن أحمد، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والأصمعي والمبرد، والأزهري، وأحمد بن فارس، والجوهري، وغير هؤلاء كثير وهذا القسم هو الغالب.

---

[1] الجنابي، ظاهرة المشترك اللفظي، ج3 : ص383

[2] انظر : المصدر نفسه.

والقسم الآخر وهم نفر قليل قالوا:" إن اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل[1].

3.4 تداخل اللغات وأثره في تفسير الأضداد:

ماذا نعني بالأضداد؟ :

ورد في لسان العرب:" الضِّدُّ: كل شيء ضادَّ شيئاً ليغلبه، والسواد ضد البياض، والموت ضد الحياة، والليل ضد النهار، إذا جاء هذا ذهب ذاك " [2].

وعرَّف أبو الطيب اللغوي الأضداد فقال:" الأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما نافاه نحو البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن وليس كل ما خالف الشيء ضداً له، ألا ترى أن القوة والجهل تختلفان وليسا بضدّين، وإنما ضد القوةِ الضعفُ، وضد الجهلِ العلمُ، فالاختلاف أعم من التضاد، إذ كل متضادين مختلفان، وليس كل مختلفين متضادين "[3].

وعرَّف بعض المحدثين الأضداد بأنها:" ألفاظ تنصرف إلى معنيين متضادين أو متناقضين"[4].

وذهب بعضهم إلى أنه " نوع من العلاقة بين المعاني، بل ربما كانت أقرب إلى الذهن من أية علاقة أخرى، فمجرد ذكر معنى من المعاني، يدعو ضد هذا المعنى إلى الذهن، ولا سيّما بين الألوان، فذكر البياض يستحضر في الذهن السواد، فعلاقة الضدِّية من أوضح الأشياء في تداعي المعاني، فإذا جاز أن تعبّر الكلمة الواحدة عن معنيين

---

[1] انظر: ابن سيده، المخصص 259/13

[2] ابن منصور: اللسان (ضد) 9 /25

[3] أبو الطيب : الأضداد في كلام العرب، 1/ 1

[4] انظر آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب: ص418، وانظر: آل ياسين، الأضداد في اللغة: ص99

بينهما علاقة ما، فمن باب أولى جواز تعبيرها عن معنيين متضادين، لأن استحضار أحدهما في الذهن، يستتبع عادةً استحضار الآخر، فالتضاد فرع من المشترك اللفظي"[1].

ويُعدّ التضاد أحد خصائص العربية، نبّه عليه قدامى اللغويين أمثال عبيد القاسم بن سلام[2]، كما أشار إليه ابن قتيبة في كتابة (أدب الكاتب) في باب سماه (تسمية الضدين باسم واحد)[3].

وقد انقسم اللغويون في التضادّ، كما كانت حالهم في المشترك اللفظي من قبل، فمنهم من يرى وقوعه في كلام العرب، ومنهم من ينكره[4]، يقول ابن فارس:" ومن سنن العرب في الأسماء إن يسمّوا المتضادين باسم واحد نحو: الجون للأسود، والجون للأبيض، وأنكر ناس هذا المذهب وأن العرب تأتي باسم واحد لشيء وضدّه "[5].

والمراد بالأضداد في الاصطلاح اللغوي: ألفاظ لكل منها معنيان، أحدهما ضدّ الآخر، أي أن الاختلاف بينهما اختلاف تضاد لا تغاير[6].

فعلاقة الضديّة كما يقول إبراهيم أنيس : " من أوضح الأشياء في تداعي المعاني"[7]، ومن هنا يُعدُّ التضادّ ضرباً من الاشتراك اللفظي، إلا أن الاختلاف فيه لا ينبني على التغاير بل على التضاد والتناقض، ولا بدّ من أن كلَّ كلمة من الكلمات المتضادّة، لم توضع في بداية الأمر للمعنيين المتضادين بل وضعت لمعنى واحد في لهجة القبيلة، ثم وضع المعنى الثاني في لهجة قبيلة أخرى لم تكن على علم بالأولى، ثم تلاقى أصحاب اللهجتين فظهر التضادّ والتناقض في المعنيين للفظة الواحدة.

---

(1) أنيس، في اللهجات العربية: 207-208

(2) انظر : الزبيدي، فقه اللغة العربية ص: 150

(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 156

(4) انظر ابن فارس، الصاجي في فقه اللغة : ص60

(5) المصدر نفسه.

(6) الزبيدي، فقه اللغة العربية، ص: 152.

(7) أنيس، في اللهجات العربية، 208

وإلى هذا المعنى ذهب محمد حسين آل ياسين فقال:" ولا نستطيع أن نقطع بأن أول من التقط الأضداد من أفواه العرب ورواها هو هذا اللغوي أو ذاك إلا أننا نستطيع أن نحدد روايتها بعصر أبي عمرو، والخليل، ويونس، والكسائي ومن في طبقتهم، ونستطيع أن نطمئن إلى أن هؤلاء الأوائل لم يطلقوا على هذه الألفاظ المرويّة اسم (الأضداد) لعدم توفر ما يدل على ذلك، وإنما ذكروا الضدّ ومعنييه المتضادين[1]، كالذي فعله الخليل حين عرض لمادة (شَعَبَ) فقال:"هذا من عجائب الكلام وسَعة العربية أن يكون الشعبُ تفرقاً ويكون اجتماعاً، وقد نطق به الشعر"[2].

وقد قلنا في بداية حديثنا عن الأضداد إن اللغويين والدارسين قد انقسموا إلى قسمين: منهم من أنكر الأضداد ودافع عن رأيه، ومنهم من رأى وقوعه وراح يدافع عنه كابن الأنباري الذي ذهب إلى تفسير الأضداد بالاتساع في الكلام وسبقه إلى ذلك قطرب، وقالوا بتفسير الأضداد باللهجات، وذلك أن تنصرف اللفظة إلى أحد المعنيين في لهجة وإلى الآخر في لهجة أخرى[3].

ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن التضاد في المعاني ينشأ أولاً في لهجات مختلفة، ثم تستعير كل لهجة المعنى المستعمل عند الأخرى، وبذلك يجتمع المعنيان المتضادّان في هذه اللهجة عن طريق تلك الاستعارة.

وإلى نحو ذلك ذهب ابن الأنباري فيقول:" إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب، والمعنى الآخر لحي غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء، قالوا: فالجون الأبيض في لغة حي من العرب، والجون الأسود في

---

(1) آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص419.

(2) الفراهيدي، العين، (شعب) ص 481.

(3) انظر: آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص421.

لغة حيّ آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر "[1].

ومن الطبيعي أن الكلمة من كلمات الأضداد لم توضع للمعنيين المتـضادين فـي أول الأمر، وإنما وضعت لأحدهما، ثم جدّت عوامل مختلفة، أدت إلى نشأة المعنى الثاني المضادّ للمعنى الأول، وقد فطن إلى ذاك بعض علماء اللغة فقال:" إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع "[2].

وقد وقف بعض اللغويين على المعاني الأصلية لبعض الكلمات، فأنكر لذلك كونها من الأضداد، وفي ذلك يقول السيوطي في المزهر:" وقال القالي في أماليه: " الـصَّريم: الصبح، سُمِّي بذلك لأنه انصرم عن الليل، والصَّريم: الليل لأنه انـصرم عـن النهـار، وليس هو عندنا ضدّاً، وكذلك النطفة: الماء، تقع على القليل منه والكثير، وليس بضدّ""[3].

يفهم مما تقدم أن التضادّ ينبغي أن يكون تاماً بين المعنيين حتى يمكن أن تُعدّ تلك الألفاظ من الأضداد، ولعل هذه الظاهرة لم تنحصر في اللغة العربية وحدها بل عرفتهـا بعض اللغات السامية الأخرى كالعبرية والسريانية[4].

ومن جهة أخرى يرى إبراهيم السامرائي أن فكرة التضاد تكون نتيجة التطور في الاستعمال الجديد في الدلالة [5].

أما محمود السعران فقد ذكر أن معظم اللغويين ذهبوا إلى:" أن الكلمة المعبّرة عن المعنى وضدّه سبق استعمالها في الأغلب للدلالة علـى أحد المعنيين ثم استعملت للدلالة

---

[1] ابن الأنباري، الأضداد، ص11

[2] ابن الأنباري، الأضداد، ص8

[3] السيوطي، المزهر، 397/1

[4] انظر: آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص476

[5] السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ص: 107

على المعنى الآخر في عصر تالٍ، وهكذا تصاحب الاستعمالان "[1].

وفي تسمية المتضادين باسم واحد في الباب الذي عقده ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) يورد ألفاظاً تحمل معاني مختلفة، فيقول:" الجون: الأسود، وهو الأبيض، والصريم: الليل، والصريم: الصبح، والسَّدفة: الظلمة، والسُّدفة الضوء، وبعضهم يجعل السُّدفة اختلاط الضوء والظلمة، والجلل: الشيء الكبير والجلل: الشيء الصغير، والناهل: العطشان، والناهل: الريّان، وبعت الشيء: بعته واشتريته، وشريت الشيء: اشتريته وبعته، وغيرها من الألفاظ التي تحمل معاني متضادة "[2]، وفي الحاشية يقول ابن قتيبة:" أما السجستاني فيقول: الأكثر في الجون أن يكون للأسود، وعلى هذا يمكن أن يكون الأسود المعنى الأصلي ويكون معنى الأبيض معاقباً له، كما يعاقب بياض النهار سواد الليل " [3].

نجد أن ابن قتيبة يورد رأي قطرب الذي يعزو لفظة الجون بمعنى الأسود إلى قضاعة، وفي ما يليها الأبيض، وعلى هذا يكون التضاد لاختلاف اللهجات[4]، وأن الإيهام في المعنى الأصلي وعمومه قد يؤدي إلى التضاد والمعنى الأصلي للكلمة يكون عاماً غير محدود ثم يتحدد معناه مع الزمن، وأنه في تطوره هذا قد يتخذ طريقين متضادين، ويترتب على ذلك أن تكون الكلمة الواحدة يتخصص معناها في لهجة من اللهجات بشكل خاص يكون مضاداً للكلمة في معناها في لهجة أخرى[5].

كما كان رأي بعض القدماء في أن لاختلاف اللهجات العربية القديمة أثره الواضح في وجود ظاهرة الأضداد، إذ ذهبت طائفة من المحدثين كذلك إلى أن من بين أسباب نشأة هذه الظاهرة في العربية هو تباين اللهجات.

---

[1] السعران، علم اللغة، ص311.

[2] ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص156ــ 159.

[3] المصدر نفسه : ص156ــ 159.

[4] المصدر نفسه : ص156ــ 159..

[5] انظر أنيس، في اللهجات العربية: ص 211ــ212

وقد روى اللغويون القدامى طائفة من الأضداد كان الخلاف اللهجي بيّناً في وجودها نذكر منها:

القلْت: جاء في كتاب الأضداد لأبي حاتم السجستاني:" القَلْت: قالوا: في لغة أهل الحجاز: النقرة الكبيرة، وهي الموضع الذي يستنقع فيه الماء في السهل والجبل وأما قيس وأسد وتميم فيجعلونها النقرة الصغيرة في الصخرة ونحوها[1].

والتضاد الحاصل بين الدلالتين يدور حول سعة هذه النقرة أو صغرها فلعل لاختلاف البيئة الأثر الجلي فيما وجده القدامى من تضاد بين المعنيين فتمتاز بيئة الحجاز بوفرة المياه والعيون أما بيئة أسد وقيس وتميم فهي بيئة صحراوية تندر فيها المياه والأمطار.

القرء: بمعنى الطهر عن أهل الحجاز، ويعني الحيض عند أهل العراق[2].

باع واشترى: يثبت بعض اللغويين معنى التضاد فيقولون إن (باع) قد تستعمل بمعنى اشترى، وأن (اشترى) قد تستعمل بمعنى باع[3].

السُّدفة: يذكر اللغويون أن تميماً تطلق هذه الكلمة على الظلمة، وأن قيساً تطلقها على الضوء[4].

الجون: معناه الأسود في لغة قضاعة، والأبيض في لغة غيرهم[5].

الخيلولة: تعني الشك عند بني أسد، كما تعني اليقين عند بعض العرب[6].

---

(1) أبو الطيب، الأضداد في كلم العرب، 2/ 587

(2) أنس، في اللهجات العربية، ص212.

(3) انظر : أبو الطيب، الأضداد في كلام العرب : 1/ 393

(4) عبد التواب، فصول في فقه العربية، 344

(5) انظر : ابن الأنبا ري، الأضداد في اللغة، ص 10

(6) انظر : السيوطي، المزهر، 1/ 401

والذَّفر: تذكر كتب الأضداد أنها الريح الطيبة، كمت تعنب عند بعـض العـرب الريح المنتنة، غير أنها لم تُعزَ إلى أصحابها [1].

المأتَم: عدّها أبو حاتم وقطرب من الأضداد، وتعني النساء المجتمعات في فـرح وسرور، كما تدل على النساء المجتمعات في غمّ وحزن ومناحة[2].

والقانع: تعني السائل عند بعض العرب، كما تعني الذي لا يسأل عند بعـضهم، ولم تعزُها كتب الأضداد إلى أصحابها [3].

والناهل: العطشان والريّان، يقول ابن منظور:" الناهل في كلام العرب: العطشان، والناهل: الريّان، وهو من الأضداد[4]

وثب: تعني جلس في لهجة حمير، ذكر ذلك قطرب، والأصمعي وابن الـسكيت، وابن الأنباري[5]، وتعني قفز بلهجة بعض العرب فمن ذلك كلمة (وَثَب) التي تعني فـي اللهجة العربية الشمالية (قفز) على حين أنها تعني في لهجة حمير: جلس

وليس أشهر من قصة الأعرابي الذي ذهب إلى أحد ملوك حميـر فوجـده فـي متصيَّد ومعه بعض قومه، فقال الملك للأعرابي: ثب، فرد عليه الأعرابي قائلاً: ستجدني مطيعاً، فقفز فهلك، فسأل الملك: ما شأنه ؟ فأخبروه أن كلمة (ثب) في لغتهم تعني (اقفز) فقال الملك: أما إنه ليس عندنا عربية من دخل ظفار حمّر، أي من دخل إلى ظفار تعلـم الحميرية.

---

[1] عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص 343.

[2] المرجع نفسه: ص 343.

[3] المرجع نفسه: ص 343.

[4] ابن منظور، اللسان: 14/ 372 (نهل).

[5] انظر آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص 482.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة ظاهرة تداخل اللهجات في اللغة العربية، وتوصلت إلى أبرز النتائج التالية:

1. أن ثمة اختلافاً بين القدامى والمحدثين حول مفهوم التركّب والتداخل في معناه الاصطلاحي.
2. أجمع المحدثون على فكرة واحدة، وهي إيمانهم بأن التطور اللغوي كان من أهم أسباب الاختلاف في اللهجات.
3. تباين آراء القدامى حول ما جاء شاذاً داخل النظام الصوتي أو الصرفي فقد وصفوه تارة بالشذوذ، وتارة بالندرة، وغيرهم وصف الشاذ بأنه اختلاف في اللهجات.
4. عدم توافر قياس مطّرد في أبنية الأفعال، وخاصة بناء الفعل المضارع في بعض الأنماط اللغوية، وتوافر أكثر من استعمال لغوي للفعل الواحد بمعنى واحد أو معانٍ مختلفة.
5. تعدد أحوال الفعل الماضي من حيث فتح العين أو ضمها أو كسرها وما يترتب على ذلك من أثر في بناء الفعل المضارع، وعزو هذا السبب إلى المغايرة واختلاف الاستعمال اللغوي، مما دعا الكثيرين إلى عزو هذا السبب إلى الاختلاف في اللهجات.
6. أن كثيراً من الأنماط اللغوية والأبنية الصرفية قد ظهرت في العربية بسبب تغيرات صوتية نابعة من اختلاف اللهجات العربية.

المراجع

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (1967)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر.

ابن الشجري، هبة الله، (د. ت)، **أمالي ابن الشجري**، دار المعرفة، بيروت لبنان.

ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، (1983)، **كتاب الأفعال**، عالم الكتب الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

ابن المؤدب، أبو القاسم محمد بن سعيد، (1987)، **دقائق التصريف**، تحقيق: أحمد ناجي القسي وزميليه، الطبعة الأولى، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد على النجار الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1969)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1988)، **المقتضب في اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين**، تحقيق وتعليق: مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (1979)، **ليس في كلام العرب** تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، السعودية.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1987)، **جمهرة اللغة**، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (1981)، **المقرّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (1996)، **الممتع الكبير في التصريف** تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت لبنان.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1993)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر الضباع، الطبعة الأولى مكتبة المعارف، بيروت لبنان.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1981)، **المسائل العسكريات**، تحقيق: إسماعيل عمايرة، د. ط، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1986)، **المسائل العضديات**، حققه: شيخ الراشد الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، (1963)، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، مصر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (د. ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، (1980)، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، الطبعة السادسة، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، (2000)، **شروح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، دار الطلائع، القاهرة، مصر.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د. ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (1973)، **شرح الملوكي في التصريف** تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية، حلب، سوريا.

الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (1982)، **شرح شافية ابن الحاجب** تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأعرابي، أبو مسحل، (1961)، **النوادر**، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

آل عبد الواحد، عصام مصطفى، (2006)، **المشتقات العاملة في الدرس النحوي** **مكتبة الثقافة الدينية**، الطبعة الأولى.

آل ياسين، محمد حسين، (1980)، **الدراسات اللغوية عند العرب**، مكتبة الحياة بيروت، لبنان.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، (د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر.

الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان، (1984)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** تحقيق: مصطفى النمّاس.

أنيس، إبراهيم، (1979)، **الأصوات اللغوية**، الطبعة الخامسة، مكتبة الإنجلوالمصرية القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم، (1965)، **في اللهجات العربية**، الطبعة الثانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم، (1966)، **من أسرار اللغة**، الطبعة الثالثة، مكتبة الإنجلو المصرية القاهرة، مصر.

أولمان، ستيفن، (1975)، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب القاهرة، مصر.

أيوب، عبد الرحمن، (1968)، **العربية ولهجاتها**، الطبعة الأولى، مطابع سجل العرب.

باي، ماريو، (1973)، **أسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس.

بحرق، جمال الدين محمد بن عمر، (1993)، **فتح الأقفال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى النحاس، الطبعة الأولى جامعة الكويت، الكويت.

بشر، كمال محمد، (1980)، **علم اللغة العام (الأصوات)**، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (1949)، **فصيح ثعلب والشروح التي عليه**، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى، مكتبة التوحيد القاهرة مصر.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (1969)، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (1965)، **البيان والتبيين**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان.

الجنابي، أحمد نصيف، (1984)، ظاهرة المشترك اللفظي، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، الجزء الثالث، المجلد 35، ص380-383.

الجندي، أحمد علم الدين، (1978)، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، تونس.

حسان، تمام، (1979)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسنين، صلاح الدين صالح، (د. ت)، إعلال الواو والياء في اللغة العربية، **مجلة مجمع اللغة**، القاهرة، الجزء 48، ص180 – 203.

الحلبي، السمين، (1994)، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

الحملاوي، أحمد، (2007)، **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق: غلب المطلبي دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.

حنا، الخوري دون حنا، (1912)، **تداخل اللغتين في الفعل الثلاثي**، مجلــة المــشرق السنة الخامسة عشرة، العدد السابع.

الدجني، عبد الفتاح، (1983)، **في الصرف العربي**، الطبعة الثانية، مكتبة الفلاح.

الراجحي، عبده، (1999)، **التطبيق الصرفي**، مكتبة المعارف، الرياض الــسعودية، الطبعة الأولى.

الراجحي، عبده، (2008)، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، الطبعــة الأولــى دار المسيرة، عمان، الأردن.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (1986)، **تاج العروس مــن جــواهر القــاموس** تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

الزجاجي، أبو القاسم، (1984)، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد الطبعــة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود عمر، (1997)، **الكشاف عن حقائق التنزيــل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربــي، بيروت، لبنان.

الزيدي، كاصد، (1987)، **فقه اللغة العربيــة**، الطبعة الأولى، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، العراق.

السامرائي، إبراهيم، (1983)، **التطور اللغوي التاريخي**، الطبعة الثانية، دار الأنــدلس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

السامرائي، إبراهيم، (1983)، **الفعل: زمانه وأبنيتــه**، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.

السعران، محمود، (د. ت)، **علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي**، دار النهضة العربيــة، بيروت، لبنان.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1977)، **الكتاب**، تحقيق: عبــد الــسلام هــارون الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين، (1984)، **الأشباه والنظائر في النحو**، الطبعة الثالثة، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين، (1976)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة مصر.

السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين، (1980)، **همع الهوامع**، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

الشايب، فوزي، (2004)، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة**، الطبعة الأولى عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

شلاش، هاشم طه، (1971)، **أوزان الفعل ومعانيها**، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

الشلقاني، عبد الحميد، (د. ت)، **رواية اللغة**، دار المعارف، مصر.

الصالح، صبحي، (1978)، **دراسات في فقه اللغة**، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

ضيف، شوقي، (د. ت)، **المدارس النحوية**، الطبعة الثامنة، دار المعارف، القاهرة.

عبد التواب، رمضان، (1985)، **فصول في فقه العربية**، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد التواب، رمضان، (1967)، **لحن العامة والتطور اللغوي**، الطبعة الأولى القاهرة، مصر.

عبد المقصود، محمد عبد المقصود، (2006)، **مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والأصوليين**، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

العبيدي، رشيد عبد الرحمن، (1985)، البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات، **مجلة الجامعة المستنصرية**، العدد الثاني، ص53.

العبيدي، رشيد، (د.ت)، أثر اللهجات في شرح ابن عقيل على الألفيـــة، **مجلـــة آداب المستنصريّة**، العدد الخامس، السنة الخامسة، ص 28.

عضيمة، محمد عبد الخالق، (1999)، **المغني في تـــصريف الأفعـــال**، دار الحـــديث القاهرة، الطبعة الثانية.

العلولا، منيرة بنت سليمان، (1999)، التداخل في اللغات – دراسة لغوية قرآنية، **مجلة جامعة أم القرى**، المجلد 12، العدد 19، ص721 – 819.

عمر، أحمد مختار، (1985)، **دراسة الصوت اللغوي**، الطبعة الثالثة، عـــالم الكتـــب، القاهرة، مصر.

العناتي، وليد، (2001)، **التباين في العربية وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية**، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

العيني، بدر الدين، (د. ت)، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق: عبد الستار جواد د. ط، مطبعة الرشيد، بغداد، العراق.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1980)، **العين**، تحقيق: مهـــدي المخزومـــي وإبـــراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، العراق.

الفقرا، سيف الدين طه، (2005)، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية – دراسة صرفية دلالية إحصائية**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

الفقرا، سيف الدين طه، (2008)، **تداخل اللهجات وأثره في تفسير الشذوذ في بنـــاء الفعل المضارع**، بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الإنسانية، ص13-44.

فك، يوهان، (1951)، **العربية – دراسة في اللهجات والأساليب**، ترجمة: عبد الحلـــيم النجار، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

فندريس، جوزيف، (1950)، **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القـــصاص القاهرة، مصر.

الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (1978)، **القاموس المحـــيط**، دار الفكـــر بيروت لبنان.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، (1980)، **الأمالي**، دار الآفاق الجديدة بيروت لبنان.

قباوة، فخر الدين، (1998)، **تصريف الأسماء والأفعال**، الطبعة الثالثة، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (1995)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الفكر بيروت، لبنان.

الكفاوين، منصور سالم عبد الكريم، (2007)، **ظاهرة الركام اللغوي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة.

اللغوي، أبو الطيب، (1960)، **الإبدال**، تحقيق: عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1963)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت لبنان.

مطر، عبد العزيز، (1965)، خصائص اللهجة البدوية في إقليم ساحل مريوط، **مجلة مجمع القاهرة**، العدد 20، ص99-106.

المطلبي، غالب، (1978)، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العراق.

النعيمي، حسام سعيد، (1980)، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.

هلال، عبد الغفور حامد، (1990)، **اللهجات العربية نشأة وتطوراً**، الطبعة الثانية مطبعة الجبلاوي، شبرا، القاهرة، مصر.

وافي، علي عبد الواحد، (2000)، **علم اللغة**، نهضة مصر، القاهرة، مصر.